ج٤٤
ت٠٩
ت١١٥ قص

الجامعـــة الاردنيـــة
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قســـم الاقتصاد والاحصاء

تحويلات الاردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الاردني

اعـداد

اسماعيل سعيد زغلول

مجرد

باشراف

الاستاذ الدكتور محمد احمد صقـر

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الاردنية سنة ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقديـــــــر

يسرني ، ان اتقدم بعميق شكرى وعرفاني الى استاذى الدكتور محمد احمد صقـــــر على اشرافه وتوجيهاته القيمة التي كانت لها اثرا كبيرا على هذه الدراسة حتى خرجـــت بصورتها الحالية ، فقد كان مثالا للحرص الدائب في مساعدتي • وعلى الرغم من ضخامـــة مسؤولياته وعدم تفرغه ، لم يبخل بتقديم سديد نصحه وارشاداته طيلة فترة كتابتي لهـــذه الدراسة •

ويسعدني كذلك ان اتوجه بشكرى الخالص لاستاذى الدكتور احمد قطناني علـــى قراءته لمسودة هذه الدراسة وابداء ملاحظاته القيمة عليها مما ساهم في تحسينها •

كما اوجه شكرى الجزيل الى جميع الزميلات والزملاء في البنك المركزى على عطائهـــم الوفير لي ، واخص بالذكر منهم الدكتور طي قنديل والسيد محمد المؤقت•

ولا يفوتني ان اثني على الجهود المضنيه التي بذلت من قبل كل من الانسة ـــن امل صويص واعتقال عربيات في طباعة مادة هذه الدراسة واخراجها بهذه الصوره •

والله ولي التوفيـــــق

اسماعيل زغـــول

جمادى الثاني / ١٤٠٤ هـ
آذار / ١٩٨٤ م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محتويات الدراسة

الصفحة

ـ الاهداء ج
ـ شكر وتقدير د
ـ محتويات الدراسه هـ ـ ز
ـ قائمة الجداول والملاحق الاحصائية ح ـ ى
ـ المقدمة ك ـ ل

١ـ الفصل الاول :
الابعاد التاريخيه لهجرة القوى العاملة الاردنية الى الخارج ١ ـ ٦

٢ـ الفصل الثاني :
التوزيع المهني والجغرافي للقوى الاردنية العاملة في الخارج ٧ ـ ٢٤
ـ القوى العاملة المحلية ٧ ـ ١٠
ـ خصائص القوى العاملة المحلية ١١
ـ التوزيع الجغرافي للقوى الاردنية العاملة في الخارج ١١ ـ ١٤
ـ التصنيف المهني للقوى الاردنية العاملة في الخارج ١٤ ـ ١٩
ـ القوى غير الاردنية العاملة في المملكة ٢٠
ـ حجم القوى الوافده العاملة في الاردن ٢٠ ـ ٢١
ـ جنسيات العمال الوافدين ٢١
ـ التصنيف المهني للقوى العاملة الوافدة ٢٢ ـ ٢٤

٣ـ الفصل الثالث :
الاسلوب الحالي لتقدير تحويلات العاملين واقتراح اساليب جديدة للوصول الى قيمة واقعية لهذه التحويلات ٢٥ ـ ٣٩
ـ الاسلوب الحالي لتقدير تحويلات العاملين ٢٥ ـ ٢٦
ـ ملاحظات على كيفية الاحتساب ٢٦ ـ ٢٧
ـ اقتراح اساليب جديدة للوصول الى تقدير قيمة واقعية للتحويلات ٢٧ ـ ٣١
ـ تقدير لاجمالي التحويلات ٣١ ـ ٣٢
ـ نصيب الضفة الغربية من التحويلات ٣٣ ـ ٣٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ــ الفصل الرابع :
تأثير تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على ميزان المدفوعات الاردني وعلى الاحتياطيات من العملات الاجنبية ٤٠ــ ٥٧

أ ــ تمهيد : ٤٠
تأثير الحوالات على ميزان المدفوعات خلال :
ب ــ الفترة الممتدة من ١٩٦٠ــ١٩٦٦ ٤٠ــ ٤١
ج ــ الفترة الممتدة من ١٩٦٧ــ ١٩٧٣ ٤١
د ــ الفترة الممتدة من ١٩٧٤ــ حتى وقتنا الحاضر ٤٢ــ ٤٤
هـ ــ فائض الطلب في سوق العمل الاردني ٤٤ــ ٤٥
و ــ خلاصة اثار تحويلات الاردنيين على ميزان المدفوعات ٤٥
ز ــ الاهمية النسبية للتحويلات باعتبارها احدى مصادر دخل المملكة من العملات الاجنبية ٤٥ــ ٤٩
ح ــ تأثير التحويلات على احتياطي المملكة من العملات الاجنبية ٥٠
ط ــ تمهيـــد ٥٠ــ ٥٢
ي ــ مصادر احتياطي المملكة من العملات الاجنبية ٥٢
ك ــ تطور احتياطي المملكة من العملات الاجنبية والذهب ٥٢ــ ٥٤
ل ــ دور تحويلات العاملين في ارصدة المملكة من العملات الاجنبية ٥٤ــ ٥٧

٥ــ الفصل الخامس :
تأثير التحويلات على المتغيرات الاقتصادية الكلية ٥٨ــ ٨٥

أ ــ تأثير التحويلات على المتغيرات الاقتصادية الكلية ٥٨ــ ٦٠
ب ــ تأثير التحويلات على حجم الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٠ــ ١٩٨١ ٦٠ــ ٦٢
ج ــ اوجه الاستثمار المختلفة للتحويلات ٦٣ــ ٦٤
د ــ حوالات العاملين والدور غير المباشر في مجالات الاستثمار ٦٥
هـ ــ مستقبل الاقتصاد الاردني في ظل سياسة تهدف الى تقنية حوالات الاردنيين العاملين في الخارج ٦٥ــ ٦٩
و ــ تأثير التحويلات على حجم الاستهلاك الخاص خلال الفترة ١٩٧٠ــ ١٩٨١ ٦٩ــ ٧٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

— اتجاهات الاستهلاك الخاص في المملكة	٧٠ـ ٧٤
— ضرورة التمييز بين جوانب الاستهلاك المختلفة	٧٤ـ ٧٦
— تأثير التحويلات على معدلات الاسعار والاجور	٧٦ـ ٨١
— اثار هجرة العمالة الاردنية على مستويات الاجور المحلية	٨١ـ ٨٤
— الخلاصـــــة	٨٤ـ ٨٥
٦ـ الفصل السادس :	
الخلاصة والنتائـــج والتوصيـــات	٨٦ـ ٩٤
— الخلاصـــة	٨٦ـ ٨٩
— التوصيات	٩٠ـ ٩٤
— الملاحق الاحصائية	٩٥ـ ١٠٥
— المراجع	١٠٦ـ ١١٦
أ) المراجع العربية	١٠٦ـ ١١٢
ب) المراجع الانجليزية	١١٣ـ ١١٦
جـ) ملخص الرسالة باللغة الانجليزية	

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجـــداول

	صفحـــه
١ ــ تقديرات العمالة المهاجره حسب جهات التقدير المختلفة	٤
٢ ــ عدد السكان والقوى العاملة في المملكة ونسبتهم الى عدد السكان في الضفة الشرقية والضفة الغربية خلال السنوات (١٩٦١ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠)	١٠
٣ ــ التوزيع الجغرافي للقوى الاردنية العاملة في الخارج حسب تقديرات وزارة العمل لعام ١٩٨٠ وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٥	١٥
٤ ــ التوزيع المهني للقوى الاردنية العاملة في الخارج عام ١٩٦١	١٦
٥ ــ العمال المغادرون للعمل في السعودية خلال الفترة ١٩٧٨ــ١٩٨١ حسب اختصاصاتهم	١٩
٦ ــ اعداد العاملين المهاجرين الاردنيين وامثالهم في بعض الدول العربية الاخرى وقيمة تحويلاتهم خلال عام ١٩٧٧	١٩
٧ ــ توزيع العمال الوافدين الى المملكة حسب جنسياتهم	٢٣
٨ ــ التصنيف المهني للعمالة الوافدة الى الاردن حسب التقسيم الدولي خلال الفترة ١٩٧٩ــ١٩٨١	٢٤
٩ ــ تقدير قيمة اجمالي الحوالات الواردة من مختلف الطرق والاقنية خلال الفترة ١٩٧٨ــ١٩٨١	٣٢
١٠ــ التدفق السنوي للتحويلات المالية الى الضفة الغربية حسب البيانات الاسرائيلية خلال الفترة (١٩٦٨ــ١٩٨٠)	٣٥
١١ــ تقدير نصيب الضفة الغربية من تحويلات العاملين	٣٨
١٢ــ ميزان المدفوعات الاردني ١٩٦٠ــ١٩٨١	٤٧
١٣ــ صافي التحويلات الواردة الى المملكة خلال الفترة ١٩٧٦ــ١٩٨١	٤٨
١٤ــ اهمية مصادر الدخل المختلفة في المملكة خلال الفترة ١٩٦٨ــ١٩٨١	٤٩
١٥ــ الاهمية النسبية لمكونات احتياطي المملكة من العملات الاجنبية	٥٥
١٦ــ تطور احتياطي المملكة الاجمالي من العملات الاجنبية والذهب خلال الفترة ١٩٦٤ــ١٩٨٢	٥٦
١٧ــ مقارنة اجمالي احتياطي المملكة من الذهب والعملات الاجنبية بواردا تها من السلع وبواردا تها من السلع والخدمات خلال الفترة ١٩٦٤ــ١٩٨٢	٥٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صفحـــــه

١٨ ـ الحدود الدنيا (dL) والحدود القصوى (du)
لمستويات الثقة في اختبار داربون واتسون لدرجة ثقة
٥٪ و ١٪ ٦١
١٩ـ الاهمية النسبية للمستوردات السلعية الى الناتج المحلي
الاجمالي والناتج القومي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٠ـ١٩٨١ ٧١
٢٠ـ التركيب السلعي للمستوردات الاردنية حسب الاغراض الاقتصادية
خلال الفترة ١٩٧٠ـ١٩٨١ ٧٤
٢١ـ الارتباط بين تحويلات الاردنيين والرقم القياسي لتكاليف المعيشة
(١٩٧٠ـ١٩٨١) ٧٩
٢٢ـ الاهمية النسبية للتحويلات الى مجمل الناتج القومي والمحلي
وعرض النقد والتغير فيه (١٩٧٠ـ١٩٨١) ٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الملاحق الاحصائية

	صفحـــــــه
١ ــ الاهمية النسبية لتحويلات العاملين الى عرض النقد (M_1)	٩٥
٢ ــ الانتاج القومي والمحلي الاجمالي والاستهلاك العام والخاص والاستثمار خلال الفترة ١٩٧٠ــ١٩٨١	٩٦
٣ ــ اجمالي الدين العام المتراكم والنفقات الحكومية المتكرره والرأسمالية وعوائد العاملين باجر خلال الفتـــــــره ١٩٧٠ــ ١٩٨١	٩٧
٤ ــ اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية وودائع غير المقيمين وتسهيلات البنوك التجارية وتوزيعها على اهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٠ــ١٩٨١	٩٨
٥ ــ الارقام القياسية للاسعار خلال الفترة ١٩٧٠ــ١٩٨١	٩٩
٦ ــ الناتج القومي الاجمالي وتحويلات العاملين والمساعدات والقروض الخارجية والانفاق الحكومي وعائدات التصدير ــ اسعار حقيقية ــ	١٠٠
٧ ــ المتغيرات الاقتصادية للنموذج رقم (١) Time Series for Model No. (I) Variables	١٠١
٨ ــ المتغيرات الاقتصادية للنموذج رقم (٢) Time Series for Model No. L2) Variables	١٠٢
٩ ــ نموذج رقم (١) Investment Function Regression Runs	١٠٣ــ١٠٤
١٠ــ نموذج رقم (٢) Private Consumption Function Regression Runs	١٠٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمـــــه

جذبت ظاهرة هجرة القوى العاملة الاردنية الى الخارج في السنوات الاخيرة اهتمام العديد من الباحثين والمسؤولين في الاردن ، حيث دارحول هذه الظاهرة عدد من الدراسات والندوات استهدفت تسليط الاضواء على التأثيرات المتبادلة لظاهرة الهجرة على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها الاردن في الوقت الحاضر. وتأتي هذه الدراسة لتركز بصورة اساسية على اهم الاثار التي نجمت عن ظاهرة الهجرة والمتمثلة في تنامي تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج الى الاردن ، وما نجم عنها من تأثيرات مختلفة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني ، لا سيما على معدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي والعمالة وميزان المدفوعات. بالاضافة الى التعرف على الاثار والضغوط التي احدثها تيار الهجرة الشديد خاصة في السنوات الاخيرة على هيكل القوى العاملة المحلية الامر الذي ادى الى اضطرار البلاد للجوء الى استيراد القوى العاملة العربية والاجنبية لسد النقص الحاصل فيها.

وتحقيقا لهذه الغاية ، لا بد لنا من استعراض مسار هذه الهجرة والاتجاهات التي اخذتها منذ تأسيس المملكة وحتى وقتنا الحاضر ، وذلك من اجل الوقوف على العوامل التي ساهمت وتساهم في دفعها في ذلك الاتجاه ، بدءا باحتلال فلسطين في عام ١٩٤٨ ومرورا بحرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، ثم ما اعقب حرب رمضان عام ١٩٧٣ من تطورات اقتصادية هامة في المنطقة العربية ، تمثلت في الارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار البترول وما نجم عنه من زيادة كبيرة في حصيلة عائدات الدول العربية النفطية ، الامر الذي حدا بها الى تبني خطط تنموية طموحة تضمنت اقامة العديد من المشاريع الاقتصادية الكبيرة لا سيما في قطاعي الصناعة والانشاءات ، وما صاحب ذلك من زيادة كبيرة في الطلب على القوى العاملة من الخارج ، وما واكب هذه الزيادة في الطلب من ارتفاع كبير في مستويات الاجور المعروضة ، مما حدا بالعديد من القوى العاملة الاردنية للتوجه الى هذه البلدان للاستفادة من فرص العمل المتاحة فيها.

وفي اطار ذلك ، جاءت هذه الدراسة لتضم بين طياتها فصولا ستة. تناول فصلاها الاول والثاني ، الابعاد التاريخية الكامنة وراء هجرة الاردنيين العاملين في الخارج وتصنيفهم المهني وتوزيعهم الجغرافي في البلدان التي هاجروا اليها. وتطرق الفصل الثالث الى الاسلوب المعمول به حاليا في تقدير حوالات العاملين ، وتضمن كذلك اقتراح اساليب جديده للوصول الى قيمة اكثر واقعية لهذه الحوالات ، وشمل ايضا تقديرا لقيمة الحوالات التي تنساب الى الضفة الغربية. وغطى الفصلان الرابع والخامس منها اثار تدفق الحوالات على اوضاع ميزان المدفوعات الاردني وعلى احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية منذ عام ١٩٦٠ وحتى وقتنا الحاضر. كذلك فقد تم بحث الاثار المتولدة عن تدفق التحويلات على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية كالاستثمار والاستهلاك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمستوردات والاسعار • وخصصت محتويات الفصل الختامي من هذه الدراسة لطرح واقتراح عدد من الاجراءات والسياسات التي من شأنها العمل على تعظيم الايجابيات والاثار المحمودة الناجمة عن ظاهرة الهجرة عموما والتحويلات خصوصا والحد من السلبيات الناجمة عنهما •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الاول

الابعاد التاريخية لهجرة القوى العاملة الاردنية الى الخارج

عند الحديث عن اسباب هجرة القوى العاملة الاردنية الى الخارج ، لا بد لنا من الرجوع الى السنوات القليلة الماضية كي نتعرف على الجذور التاريخية التي كانت وراء هذه الهجرة. والواقع ان هذه الجذور تمتد الى نكبة فلسطين في عام ١٩٤٨ وما نجم عنها من اضرار كبيرة اصابت القوى العاملة بسبب فقدانها لمجالات عملها في فلسطين ، اذ تشير البيانات المتوفرة الى ان عدد اللاجئين الذين تدفقوا على المملكة في اعقاب احداث عام ١٩٤٨ بلغ حوالي ٣٥٠ الف شخص. ومن هنا تكمن اولى العقبات التي واجهت المملكة منذ تأسيسها ، اذ كان من المتعذر على هيكل الاقتصاد الاردني استيعاب الاعداد الكبيرة من القوى العاملة التي تدفقت عليه دفعة واحدة آنذاك. وقد ادى هذا الوضع الجديد الى تفشي البطالة بين السكان القادرين على العمل بشكل كبير ، حيث قدرت القوى العاملة في المملكة عام ١٩٤٩ بحوالي ٢٧٠ الف عامل اى ما يعادل ٢٢٫٨٪ من مجموع السكان البالغ عددهم آنذاك حوالي ١٫١٩٣ مليون نسمه ، وذلك باستثناء القوى العاملة من النساء ، بلغ مجموع العاطلين عن العمل منهم حوالي ١٦٠ الف شخص او ما نسبته ٥٩٪ من المجموع. وقد تركزت البطالة بين اللاجئين بشكل كبير ، اذ قدرت وكالة الغوث عدد العاطلين عن العمل من اللاجئين بحوالي ١٠٠ الف شخص. وقد ترتب على هذه الفجوة السحيقة بين عرض القوى العاملة والطلب عليها انخفاض شديد في مستويات الاجور.(١)

ونتيجة لذلك الوضع ، يبدو طبيعيا ان بدأت اعداد كبيرة من القوى العاملة الاردنية تهاجر بحثا عن فرص عمل في الخارج سواء كان ذلك في الدول العربية المجاورة او في الدول الاجنبية كالولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية وبعض دول امريكا اللاتينية كفنزويلا والبرازيل. الا انه لم يكن يتوفر في المملكة آنذاك بيانات عن حجم هذه الهجرة الى ان جرى التعداد العام الاول للسكان في اواخر شهر تشرين ثاني من عام ١٩٦١ والذي دل على ان عدد الاردنيين العاملين في الخارج بلغ حوالي ٦٣ الف عامل.(٢)

---

(١) يوسف ابراهيم عبد الحق ، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٧٩) ، ص ٧٨ ــ ٧٩ ، ص ٩٥ ــ ٩٦.

(٢) دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الاول للسكان والمساكن ــ الخصائص العامة للسكان ، (عمان : مجلد رقم ١ لسنة ١٩٦١) ، ص ٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في المملكة خلال عقد الخمسينات، فلا شك في ان حركة هجرة الايدي العاملة الاردنية الى الخارج قد ساعدت الاقتصاد الاردني كثيرا من خلال اوجه عديدة لعل ابرزها التخفيف من وطأة البطالة المرتفعة بين السكان القادرين على العمل من ناحية، والى ما نجم عنها من تحويلات نقدية الى ذوى المهاجرين داخل الوطن من ناحية اخرى. وعلى الرغم من افتقار البلاد الى الكثير من البيانات الاحصائية خلال فترة الخمسينات بما فيها البيانات المتعلقة بحجم تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج، الا انه بالاستناد الى قيمة التحويلات النقدية الواردة الى المملكة من هذا المصدر خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٦ باعتبارها فترة امتداد طبيعي للفترة السابقة (١٩٤٩ — ١٩٥٩)، يمكن تقدير قيمة الحوالات الكلية الواردة الى المملكة خلال الفترة الاولى بما لا يقل عن ٣٠ مليون دينار. وهذا الرقم يعادل حوالي ٥ر٢٠٪ من قيمة المساعدات الاجنبية التي تلقاها الاردن خلال نفس الفترة[1]، وحوالي ٣ر٨٥٪ من قيمة صادرات الاردن السلعية خلال الفترة ذاتها ايضا[2].

وعلى الرغم من اقامة العديد من المشاريع في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية في المملكة خلال عقد الخمسينات واوائل الستينات، وعلى الرغم ايضا من المحاولات الاولى للمملكة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال برنامج السنوات الخمس (١٩٦٢ — ١٩٦٧)، الذي توقف العمل به بعد عام واحد من البدء بتنفيذه نتيجة للتخفيض الطارئ للمساعدات الاجنبية[3]، والذي حل مكانه برنامج السنوات السبع (١٩٦٤ — ١٩٧٠)، الذي كان من بين اهم اهدافه تخفيض مستوى البطالة المرتفع في المملكة، الا ان حركة انتقال الايدي العاملة الاردنية الى الخارج استمرت على نفس الوتيرة التي كانت عليها في العقد السابق تقريبا لا يحكمها اية قيود او اية ضوابط تنظيمية سوى خضوعها لعوامل الطلب والعرض. فقد كانت عملية الهجرة آنذاك تأخذ اشكالا مختلفة سواء منها على شكل تعاقد فردي او على شكل اعارة خاصة مع المدرسين او استدعاء العاملين ذوى الياقات الزرقاء عن طريق مكاتب العمالة او غير ذلك من الاشكال. وقد كانت دولة الكويت تستحوذ على النسبة العظمى من هؤلاء العاملين خلال تلك الفترة.

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة المالية، تقرير وزارة المالية عن السنه المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩، ص١.

Na'man Issa Fakhouri, An Analytical Study of Jordan's Balance of Payments 1950-1968, (Central Bank of Jordan, October 1974,) P. 75.
- Ibid, P. 33.

(٢) وزارة المالية والاقتصاد، دائرة الاحصاءات العامه، النشرة الاحصائية الاردنية ١٩٥٠، (عمان: العدد الاول)، ص٨٩.

(٣) توقف العمل ببرنامج السنوات السبع على اثر حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ بسبب احتلال الضفة الغربية من المملكة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي اعقاب حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ ، ازدادت حدة الهجرة الى الخارج بشكل ملحوظ لما رافق تلك الحرب من تشريد ما يزيد على ٤٠٠ الف شخص الى الضفة الشرقية من المملكة ، وما تبعها بعد ذلك من قيام السلطات الاسرائيلية من ملاحقات ومضايقات للفئات الشابة في الضفة الغربية بهدف تهجيرهم الى الخارج . هذا فضلا عن وفود اعداد من الطلبه بهدف استكمال تحصيلهم العلمي او المهني العالي في المؤسسات التعليمية العالية سواء في الضفة الشرقية او في الخارج . وعندما تنهي هذه المجموعات دراستها او تدريبها تجد عادة فرصا عديدة للعمل في الخارج بمكافآت مجزية تفوق كثيرا ما يمكن ان تتقاضاه في الاردن .(١)

اما فيما يتعلق بالمعلومات الاحصائية عن القوى العاملة الاردنية المهاجرة للخارج خلال الفتره التي تلت حرب عام ١٩٦٧ ، فقد ظلت المملكة تفتقر اليها على الرغم من كون هذه البيانات ذات اهمية بالغة بالنسبة لعملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي التي بدأ الاردن في تنفيذها في اوائل السبعينات من خلال خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ — ١٩٧٥) . ومع ذلك فان تحديد تقريبي لحجم الهجرة التي تمت خلال هذه الفترة يظل امرا ممكنا اذا ما اعتمدنا على التقديرات المتعددة لحجم هجرة الاردنيين العاملين في الخارج من خلال عدد من الدراسات قامت بها بعض المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية في منتصف السبعينات او قام بها باحثون اخرون مهتمون ، بالاضافة الى تقديرات هيئات حكومية اردنية كدائرة الاحصاءات العامة في عام ١٩٧٥ ووزارة العمل في عام ١٩٨٠ .

والجدول التالي رقم (١) يبين حجم هذه التقديرات والجهة التي قامت بها والسنه التي تم فيها التقدير.(٢)

---

(١) بسام الساكت ، تطوير وتنمية التحويلات ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، المؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي ، (بيروت ، ١٩٨١) ، ص ١ .

(٢) جواد العناني وتيسير عبد الجابر ، تجربة الاردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة ، (عمان : وزارة العمل ، ١٩٨١) ، ص ٩٨ — ٩٩ ، ١٣٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١)

تقديرات العمالة المهاجرة حسب جهات التقدير المختلفة

جهة التقدير	عدد العاملين (بالالف عامل)	السنه التي تم فيها التقدير
منظمة العمل الدولية	١٥٠ر٠	١٩٧٥
حسين يحيى	١٩٨ر٤	١٩٧٥
دائرة الاحصاءات العامة	٣٠٤ر٢	١٩٧٥
صندوق النقد الدولي	١٥٠ر٠	١٩٧٧
مركز دراسات الوحدة العربية	٢٢٥ر٠	١٩٧٧
وزارة العمل الاردنية	٣٠٥ر٤	١٩٨٠

المصدر السابق ، ص ٩٧ــ٩٩ ٠

ويلاحظ من ارقام الجدول السابق ان هناك تفاوتا شاسعا في حجم القوى الاردنية العاملة في الخارج بين هذه التقديرات٠ والواقع ان السبب في ذلك قد لا يعود الى درجة دقة هذه التقديرات بالقدر الذى يعود الى مدى شمولها والسنة التي تم التقدير فيها ٠

فبالنسبة الى تباين ارقام عام ١٩٧٥ للتقديرات الثلاثة الاولى ، فان السبب الرئيسي في ذلك يعود الى اختلاف شمولها ٠ حيث ان تقديرات منظمة العمل الدولية التي قام بها بيركس وسنكلير قد اشارت الى ان عدد الاردنيين والفلسطينيين العاملين في البلدان العربية المصدرة للنفط بلغ حوالي ٢٦٥ الف عامل ، تم توزيعهم عشوائيا الى ٥٧٪ منهم اردنيون ، في حين ان نسبة ٤٣٪ الباقية هم من الفلسطينيين الذين يحملون الوثيقة الفلسطينية ٠ بينما استخدم السيد حسين يحيى في دراسته المتعلقة بانتقال القوى العاملة الاردنية الى الخارج نسبة اكثر دقة وهي ٧٥٪ من المجموع ، وذلك على اساس ان نسبة بيركس وسنكلير السابقة لا تتفق مع نسبة السكان من اصل فلسطيني الى اجمالي السكان الفلسطينيين والاردنيين ، وبذلك بلغ عدد الاردنيين العاملين في الخارج حسب تقديره ١٩٨ر٤ الف عامل مقابل ١٥٠ الف عامل للتقدير الاول ٠ اما فيما يتعلق بتقديرات دائرة الاحصاءات العامة والتي تمت في العام ذاته فقد بلغت حوالي ٣٠٤ الف عامل ٠ وهذا الرقم يزيد على رقم التقدير الاول بمقدار الضعف وبحوالي ١٠٦ الف عامل عن رقم التقدير الثاني ٠ وهذه الزيادة الكبيرة تجرنا الى الاعتقاد بأن العينة التي بني على اساسها هذا التقدير ، تعكس العدد الاجمالي للاردنيين المقيمين في الخارج آنذاك لاغراض مختلفة كالتعليم والعمل والتجارة وغير ذلك ٠(١)

(١) المصدر السابق ، ص ٩٨ ــ ٩٩ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما بخصوص الاختلاف بين تقديرى صندوق النقد الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية لعام ١٩٧٧ ، فيرجع الى ان تقدير الصندوق (١٥٠ الف عامل) لعدد الاردنيين العاملين في الخارج لم يتضمن عدد العاملين المهاجرين من الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ . في حين ان التقدير الثاني (٢٢٥ الف عامل) تضمن جميع المواطنين الاردنيين في كلا الضفتين الشرقية والغربية . لذا فانه اذا ما اعتمدنا على هذين التقديرين فاننا نستطيع تحديد حجم الهجرة من الضفة الغربية خلال الفترة (١٩٦٧ — ١٩٧٧) بحوالي ٧٥ الف عامل اى بمعدل سنوى قدره سبعة الاف عامل تقريبا .[1]

وفي نهاية عام ١٩٨٠ ، قدرت وزارة العمل الاردنية عدد العاملين الاردنيين في الخارج بحوالي ٣٠٥ر٤ الف عامل ، يعمل ٢٦١ر٥ الف عامل منهم في الدول العربية النفطية . وقد جاء تقدير وزارة العمل هذا منسجما الى حد كبير مع التقديرات الاخرى وخاصة مع تقدير مركز دراسات الوحدة العربية الذى تم في عام ١٩٧٧ . وعلى ضوء تقديرات وزارة العمل لحجم الهجرة التي تمت خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨١ والتي قدرت بحوالي ٨٠ الف عامل ، بمعدل يتراوح بين ١٠ — ١٢ الف عامل في السنة[2] ، يمكن لنا تقدير عدد الاردنيين العاملين في الخارج مع نهاية عام ١٩٧٣ بحوالي ١٩٠ — ٢٠٠ الف عامل . ومن هذا الرقم نستنتج ان معدلات الهجرة التي تمت خلال الفترة (١٩٦٧ — ١٩٧٣) لم تكن اقل حدة من المعدلات العالية التي بدأ الاردن يشهدها منذ عام ١٩٧٤ . ان لم تزد عنها .

والواقع ان تراكم الاثار الناجمة عن تزايد معدلات الهجرة بعد عام ١٩٦٧ هي التي بدأت تظهر بعد عام ١٩٧٣ كنتيجة مباشرة لتزامن زيادة الطلب على الايدى العاملة على المستويين المحلي والعربي . فعلى المستوى المحلي شهد عام ١٩٧٣ بداية تنفيذ خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ — ١٩٧٥) والتي كان من بين اهدافها ايجاد ٧٠ الف فرصة عمل جديدة . وعلى المستوى العربي ، ادت الزيادة الكبيرة في الموارد المالية للدول العربية النفطية الى خلق فرص عمل افضل نسبيا مما دفع بالعديد من القوى العاملة الاردنية للعمل في هذه البلدان .

ومنذ عام ١٩٧٦ ، وفي ظل اشتداد الطلب المحلي على الايدى العاملة لتنفيذ مشاريع خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٦ — ١٩٨٠) التي قدر المخططون حاجتها

---

(١) يمثل رقم ٧٥ الف عامل الفرق بين تقدير مركز دراسات الوحدة العربية لعدد الاردنيين العاملين في الخارج البالغ ٢٢٥ الف عامل وبين تقدير صندوق النقد الدولي لهم والبالغ ١٥٠ الف عامل .

(٢) ميسر عبد الجابر ، "استثمار واستخدام الموارد البشرية الاردنية" . مجلة العمل — وزارة العمل : السنة الخامسة ، العدد التاسع عشر ، ١٩٨٢ ، ص ٦ — ٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى ١١٠ الاف عامل ، وفي ظل استمرار تسرب العمال الاردنيين الى الخارج للعمل في البلدان العربية المجاورة ، اختل توازن سوق العمل الاردني ، بحيث اصبح قاصرا عن سد الاحتياجات المحلية مما تطلب الاستعانة بالعمال العرب والاجانب لتنفيذ المشاريع التنموية الكبيرة وخاصة في قطاع الانشاءات بالاضافة الى قطاعي الزراعة والخدمات. واخذ الاعتماد على العمال الاجانب يتزايد بصورة ملحوظة بعد ذلك الى ان اصبح عددهم حسب تقديرات وزارة العمل في عام ١٩٨٢ بحوالي ١٢٠ الف عامل ، بلغت نسبة العمال العرب منهم ما يزيد عن ٨٠٪.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

التوزيع المهني والجغرافي للقوى الاردنية العاملة في الخارج

القوى العاملة المحلية

قبل الدخول في مسألة التصنيف المهني للقوى الاردنية العاملة في الخارج وتوزيعها الجغرافي في البلدان التي تعمل فيها ، لا بد لنا من خلال بعض المعطيات الاحصائية المتوفرة من التعرف على هيكل البناء السكاني في المملكة بضفتيها الشرقية والغربية من حيث عدد السكان وحجم القوى العاملة المحلية وخصائصها ، وذلك من أجل ابراز الاثار الكمية والنوعية لهجرة القوى العاملة الاردنية على هذا البناء.

وتحقيقا لهذا الهدف ، فان الامر يتطلب العودة الى التعداد السكاني الاول الذي جرى في المملكه في اواخر عام ١٩٦١ ، ثم بعد ذلك الى البيانات الاحصائية الاخرى ، سواء تلك التي قامت بتقديرها جهات رسميه في الضفة الشرقية كدائرة الاحصاءات العامة او وزارة العمل ، أو تلك التي اجرتها جهات عربية أو دولية . أما بخصوص البيانات المتعلقه بالضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧ فقد تم الاعتماد على البيانات التي ينشرها المكتب العام الاسرائيلي للاحصاء.

وتشير بيانات الجدول رقم (٢) الى ان عدد سكان المملكة بلغ في نهاية عام ١٩٨٠ ثلاثة ملايين نسمة ، في حين لم يتجاوز هذا الرقم عن ١ر٧ مليون نسمة في عام ١٩٦١. والواقع ان ما يهمنا في هذا المجال بالاضافة الى تحديد مقدار الزيادة التي حدثت على حجم السكان ، ما طرأ على توزيعهم من تغيرات. فبعد أن كان توزيعهم بين ضفتي المملكة قبل عام ١٩٦٧ متقاربا نوعا ما ، اضحى هذا التوزيع بعد ذلك متباعدا الى حد كبير ، بحيث اصبح عدد السكان في الضفة الغربية في عام ١٩٨٠ لا يزيد عن ٣٧٪ من اجمالي عدد السكان.

ويعود السبب في هذا الاختلال الى الآثار التي رافقت الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة ، والتي تمثلت في تدفق اعداد كبيرة من السكان الى الضفة الشرقية ، وما تبعها بعد ذلك من اجراءات اسرائيليه استهدفت تهجير اكبر عدد ممكن من السكان بوسائل متعددة سواء ما كان يبدو منها بصورة طوعية او بصورة قسرية.

وفيما يتعلق بحجم القوى العاملة المحلية في المملكه بضفتيها فقد بلغ في عام ١٩٦١ حوالي ٣٩٠ ألف شخص أو ما نسبته ٩ر٢٢٪ من اجمالي عدد السكان، قدرت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نسبة العاطلين عن العمل منهم بحوالي ١٢ ٪ تقريبا . وعلى الرغم من ارتفاع هذا الرقم الى ٥١٤ الف شخص في عام ١٩٧٥ ، الا ان نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان انخفضت الى ٢٠٫٨٪ . ورافق الانخفاض في هذه النسبة انخفاض في عدد العاطلين عن العمل بدرجة كبيرة ، بحيث اصبحت نسبة العاطلين عن العمل لا تزيد عن ٢٫١٪ في الضفة الشرقية[١] و ١٫٢٪ في الضفة الغربية[٢].

ولئن اختلفت معدلات الزيادة في عدد السكان وفي حجم القوى العاملة بين الضفتين، الا ان معدل القوى العاملة الى مجموع السكان في كلا الضفتين قد اتسم بنفس الاتجاهات تقريبا . اذ انخفض هذا المعدل من ٢١٪ و ٢٠٫٢٪ في عام ١٩٧٥ الى ١٩٫٣٪ ، ١٩٫١٪ في عام ١٩٨٠ للضفتين الشرقية والغربية على التوالي .

والواقع ان هذه النسب تعتبر منخفضة اذا ما قورنت بمثيلاتها لدى الدول العربية والمتقدمة والنامية . فقد تراوحت نسبة العمالة الى السكان في الدول العربية غير النفطية في عام ١٩٨٠ بين ٢٣٪ للمغرب و ٢٨٪ لمصر . بينما تراوحت للدول العربية النفطية بين ٢٣٪ للجزائر و ٥٣٪* للامارات العربية المتحدة[٣]. أما في الولايات المتحدة الامريكية فقد بلغت نسبة العمالة فيها عام ١٩٨٠ حوالي ٤٣٫٦٪[٤]، وفي الهند ٣٣٫٦٪ تقريبا[٥].

ويعزى سبب انخفاض نسبة العمالة الى مجموع السكان في المملكة الى عوامل عديدة لعل ابرزها ما يتعلق بطبيعة القاعدة الهرمية للسكان من حيث تميزها بارتفاع نسبة من

---

(١) يوسف ابراهيم عبد الحق ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel , (1981, No 32), p.727.

(٣) الامانه العامه لجامعة الدول العربية ، وصندوق النقد العربي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨١ ، (الامارات العربية : كانون ثاني ١٩٨٢) ، ص ٨٦ .

(٤) International Labour Office, Year Book of Labour Statistics 1982, (Geneva , Switzerland) p.243.

International Monetary Fund, International Financial Statistics, (Washington, D.C. January 1983), p.430.

(٥) Ibid , p. 218.

Ibid , p. 210.

* تشمل نسبة دولة الامارات العربية القوى العاملة الوافدة اليها من الخارج .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقل اعمارهم عن ١٥ سنه ، حيث بلغت نسبتهم في الضفة الشرقية حوالي ٥١٪ ، وحوالي ٤٥ر٣٪ في الضفة الغربية (٢) هذا بالاضافة الى تدني مساهمة المرأة في سوق العمل الاردني ، بالرغم من زيادتها في السنوات الاخيرة ، بحيث لم تتجاوز نسبة مشاركتها عن ١٤٪ من مجموع القوى العاملة في الضفة الشرقية (٣) ، وحوالي ٧ر١٨٪ في الضفة الغربية (٤) كذلك فقد ساهم ارتفاع معدل الطلبة الملتحقين بالدراسة في مختلف مراحلها الى مجموع السكان في انخفاض معدل العمالة في المملكة ، حيث تشير البيانات المتوفرة الى ان ما يزيد عن ثلث السكان في كلا الضفتين هم من الطلبة . ولكن يبقى عنصر هجرة القوى الاردنية العاملة في الخارج والتي تم تقديرها في عام ١٩٨٠ بحوالي ٤ر٣٠٥ الف شخص على رأس العوامل التي ساهمت في انخفاض نسبة العمالة في المملكة (٥) ، اذ يشكل هذا الرقم ما يزيد على نصف القوى العاملة المحلية في كلا ضفتي المملكة والتي قدر حجمها بحوالي ٥٦٤ الف شخص خلال نفس العام . اضف الى ذلك ان هنالك ما يزيد عن ٣٨ الف عامل من ابناء الضفة الغربية (٦) ، اضطرتهم ظروف الاحتلال للعمل داخل القطاعات الاقتصادية للكيان الاسرائيلي وذلك من جراء عدم قدرة القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية على استيعابهم وذلك بسبب الاجراءات الاسرائيلية التي استهدفت احتواء اقتصاديات المناطق المحتلة .

---

(١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ — ١٩٨٥ ، ص ٢٨٣ .

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تقرير الامين العام الى دورة المجلس في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢ ، ص ١٢١ .

(٣) يوسف ابراهيم عبد الحق ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

(٤) Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1981, op. cit. p. 726.

(٥) انظر جدول رقم (١) .

(٦) Ibid, p. 727.

٢٦٠٤٥٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢)

عدد السكان والقوى العاملة في المملكة ونسبتهم الى عدد السكان في الضفة الشرقية والضفة الغربية خلال السنوات(١٩٦١ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠)

(بالالف شخص)

البيـــــان	١٩٦١	١٩٧٥	١٩٨٠
عدد السكان في الضفة الشرقية	٩٠٠ر٨	١٨١٠ر٥	٢٢٣٣ر٠
عدد السكان في الضفة الغربية*	٨٠٥ر٤	٧٥٥ر١	٨١٦ر٦
مجموع عدد السكان في المملكة	١٧٠٦ر٢	٢٥٦٥ر٦	٣٠٤٩ر٦
عدد القوى العاملة في الضفة الشرقية	٠٠	٣٨٠ر٠	٤٣٠ر٠
عدد القوى العاملة في الضفة الغربية	٠٠	١٣٣ر٩	١٣٣ر٥
مجموع القوى العاملة في المملكة	٣٩٠ر٠	٥١٣ر٩	٥٦٣ر٥
نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان** في الضفة الشرقية	٠٠	٢١ر٠٪	١٩ر٣٪
نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان في الضفة الغربية	٠٠	٢٠ر٢٪	١٩ر١٪
نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان في المملكة	٢٢ر٩٪	٢٠ر٨٪	١٩ر٢٪
عدد الاردنيين العاملين في الخارج من الضفة الشرقية	٨ر٤	١٢٥ر٠	١٩٥ر٤
عدد الاردنيين العاملين في الخارج من الضفة الغربية	٤٨ر٧	١٠٠ر٠	١١٠ر٠
مجموع القوى الاردنية العاملة في الخارج من المملكة	٦٢ر٩	٢٢٥ر٠	٣٠٥ر٤

المصدر:

(١) دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧١ ، ص ٢٠

(٢) دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٠ ، ص ٢٠

(٣) يوسف ابراهيم عبد الحق ، مرجع سابق ، ص ١٢٦٠

(٤) جواد العناني ، وتيسير عبد الجابر ، مرجع سابق ، ص ١٣٨٠

(٥) Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1981, op. cit. p. 727.

(٦) Department of Statistics, First Census of Population and Housing, (18th Nov. 1961, Vol. 4), p. 88.

(٧) بالنسبة لعدد الاردنيين العاملين في الخارج عام ١٩٧٥ للضفتين المملكة ، فقد قام الباحث بتقديرهـــا وذلك استنادا على تقديرات وزارة العمل لعـــــدد الاردنيين العاملين في الخارج في عام ١٩٨٠ البالغ (٣٠٥ر٤) الف عامل وعلـــى تقديرات الوزارة لحجم الهجرة التي تمت خلال الفترة٠ اما بخصوص توزيعهم علـــى ضفتي المملكة كما هو مبين في الجدول اعلاه ، فقد تم استنادا الى تقديرات كـــل من صندوق النقد الدولي ومركز دراسات الوحدة العربية المشار اليها في الفصـــل الاول٠ هذا بالاضافة الى الاعتماد على بيانات دائرة الاحصاءات العامة بهـــذا الخصوص الواردة في المرجع السادس من مصادر هذا الجدول٠ حيث دلت تلـــك البيانات الى ان عدد القوى الاردنية العاملة في الخارج البالغة ٦٢ر٩ الـــف عامل في عام ١٩٦١ كانوا موزعين على النحو التالي : ٤٨ر٩٪ من منطقة نابلس ، ٢٨ر٥٪ من منطقة القدس ، ١٣ر٤٪ من منطقة عمان والباقي ٩ر٢٪ من مناطق المملكة المختلفة٠

* يشمل عدد سكان الضفة الغربية سكان مدينة القدس المحتلة٠

** نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان في الضفة الغربية ، لا يشمل عدد القـــوى العاملة في القدس العربية نظرا لتعذر الحصول على بيانات بهذا الخصوص٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خصائص القوى العاملة المحلية

وفيما يتعلق بخصائص القوى العاملة في المملكة فان البيانات المتوفرة تشير الى ان نسبة المتخصصين والفنيين ومن اليهم بلغت في الضفة الشرقية حوالي ١٢٪ في عام ١٩٧٩ (١). وبلغت هذه النسبة في الضفة الغربية في عام ١٩٨٠ نفس المستوى تقريبا ١ر١٣٪ (٢). ووصلت نسبة العاملين في الاعمال الكتابيه والبيع والخدمات الى ٧ر٢١٪، ١ر١٦٪ في الضفتين الشرقية والغربية خلال الفترة ذاتها على التوالي. اما النسبة الباقية فقد توزعت على قطاع الزراعة وتربية المواشي وعلى قطاعات الانتاج الاخرى لا سيما قطاع النقل والمواصلات.

اما بالنسبة الى توزيع القوى العاملة في المملكة حسب مجالات النشاط الاقتصادي، فان البيانات المتوفرة تشير الى حدوث تغيرات جذريه على هذا التوزيع، اذ في حين كان قطاع الزراعة خلال الستينات يستحوذ على تشغيل ما يزيد عن ثلث القوى العاملة في المملكة، اصبح هذا القطاع في عام ١٩٨٠ لا يستوعب اكثر من ما نسبته ١٠٪ عن القوى العاملة في الضفة الشرقية (٣)، ولا يزيد عن ٢٦٪ من القوى العاملة في الضفة الغربية (٤). اما قطاعي الصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي والانشاءات، فقد ارتفع عدد العاملين فيهما في عام ١٩٨٠ الى حوالي ٢٨٪، ٣٩٪ في كل من الضفة الشرقية والغربية على التوالي.

التوزيع الجغرافي للقوى الاردنية العاملة في الخارج

لم تطرأ اية تغيرات جوهرية على هيكل التوزيع الجغرافي في البلدان التي تعمل فيها القوى الاردنية في الخارج. اذ لا زالت البلدان العربية تستوعب ما يزيد عن اربعة اخماس العدد الاجمالي لهذه القوى. لكن توزيعها بين هذه البلدان قد طرأ عليه بعض التغيرات في الاونة الاخيرة. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال استعراض البيانات المتوفرة في هذا الخصوص. حيث اشار التعداد الاول للسكان الذي جرى في

---

(١) عادل لطفي اسعد، "القوى العاملة في الاردن". مجلة العمل — وزارة العمل: السنة الرابعة، ١٩٨١، العددان الثالث عشر والرابع عشر، ١٩٨١، ص ٣٧.

(٢) Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1981, op. cit. p. 734.

(٣) عادل لطفي اسعد، "القوى العاملة في الاردن". مجلة العمل، مصدر سابق، ص ٣٦.

(٤) Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1981, op. cit. p. 732.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المملكة عام ١٩٦١ الى ان عدد القوى الاردنية العاملة في الخارج بلغ آنذاك حوالي ٦٢ ألف عامل، منهم ٨٠٪ يعملون في البلدان العربية، استحوذت الكويت على تشغيل ثلثي هذه النسبة، وتوزع الثلث الباقي على كل من لبنان وسوريا والعراق. أما النسبة الباقية وهي ٢٠٪، فقد استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على تشغيل اكثر من نصفها، واستحوذت ليبيا الغربية على تشغيل ربعها تقريبا، وتوزع الربع الآخر على عدد من البلدان الاجنبية الاخرى(١).

وبدأت صورة هذا التوزيع منذ اواخر الستينات تتغير سنة بعد اخرى، نظرا لزيادة معدلات الهجره واتساع نطاقها ليشمل العديد من الدول العربية وخاصه الى السعودية وليبيا والامارات العربية المتحدة. حيث بدأت هذه البلدان، بالاضافة الى البلدان العربيه النفطية الاخرى تشهد زيادة كبيرة في الطلب على الايدى العاملة من الخارج لتقوم بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية فيها. وازدادت حدة الطلب في هذه البلدان على الايدى العاملة من الخارج بعد عام ١٩٧٣ بشكل ملحوظ بسبب الطفرة الكبيرة التي طرأت على اسعار النفط والتي ترتب عليها حدوث زيادة كبيرة في حجم الانفاق العام في هذه البلدان على اقامة وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية الطموحة فيها.

وقد ترتب على هذه التطورات ان احتلت المملكة العربية السعودية مركز الصدارة في تشغيل النسبة العظمى من القوى الاردنية المهاجرة الى الخارج. حيث قدرت منظمة العمل الدوليه هذه النسبه في عام ١٩٧٥ بحوالي ٦٦ر١٪ أو ما يعادل ١٧٥ ألف عامل من مجموع العاملين الاردنيين والفلسطينيين والبالغ عددهم آنذاك حوالي ٢٦٤ر٧ ألف عامل. وتلا المملكة العربية السعودية كل من الكويت والامارات العربية المتحدة وليبيا بنسب قدرت بحوالي ١٨٪، ٥ر٥٪، ٣ر٥٪ خلال العام ذاته على التوالي.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظلت العمالة الاردنية تتميز باهميتها النسبيه المرتفعة بالنسبة لاجمالي العمالة الاجنبية الوافدة الى الكويت، اذ اشارت البيانات المتوفرة التي نشرتها دائرة الاحصاءات العامة في الكويت عام ١٩٧٥ الى أن حوالي ٢٢ر٥٪ من مجموع القوى العاملة الاجنبية فيها والبالغ عددها آنذاك حوالي ٢١٠ ألف عامل، هم من الاردنيين والفلسطينيين، شكل العاملون منهم في القطاع الحكومي ما نسبته ٣٦ر٢٪ من مجموع القوى العاملة الاجنبية في هذا القطاع. واشارت هذه البيانات ايضا الى ان عدد المرافقين معهم بلغ حوالي ١٥٧ ألف شخص أي بنسبة ٣ر٣ مرافق لكل عامل(٢).

(١) Department of Statistics, First Census of Population and Housing 1961, op. cit. p. 88.

(٢) اسحق يعقوب القطب، وعبد الاله ابو عياش، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٠)، ص٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كذلك فان البيانات التي اعدتها لجنة الاكوا في عام ١٩٧٥ تؤكد على ان الكويت احتلت مركز الصدارة بين دول الخليج الاخرى في تشغيل القوى العاملة الاردنية . اذ اشارت هذه البيانات الى ان عدد الاردنيين والفلسطينيين العاملين في خمس دول خليجية هي الكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وعُمان بلغ حوالي ٥٩٫٢ ألف عامل، حظيت الكويت وحدها بتشغيل حوالي ٨٠٪ من هذا العدد ، تلتها دولة الامارات العربية المتحدة بنسبة ١١٪ تقريبا (١).

وتميزت الفترة منذ عام ١٩٧٥ باشتداد الطلب على الايدي العاملة في الاردن نظرا لما تضمنته خطتا التنمية الثلاثية ١٩٧٣ـ١٩٧٥ والخمسية ١٩٧٦ـ١٩٨٠ من مشاريع تنموية كبيرة ، وما صاحب ذلك من تدفق قوى عاملة غير اردنية للعمل في هذه المشاريع نظرا لاختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل الاردني من جراء ما شهدته هذه الفترة من مغادرة المزيد من العاملين الاردنيين الذين اجتذبتهم الاجور العالية نسبيا في الدول العربية المجاورة وخاصة الى السعودية . حيث تشير تقديرات وزارة العمل الاردنية الى ان ما نسبته ٧٥٪ من القوى العاملة الاردنية المغادرة خلال الفترة ١٩٧٥ـ١٩٨٠ والتي كان يقدر معدلها السنوي بين ١٠ـ١٢ الف عامل قد توجهت للعمل في السعودية (٢).

ومنذ ذلك الحين اصبح الاردن يتميز بأنه مصدر ومستورد للقوى العاملة في آن واحد ، اذ ارتفع عدد العاملين غير الاردنيين في المملكه من بضع مئات في عام ١٩٧٣ ليصل الى حوالي ٨٠ ألف عامل في عام ١٩٨٠ والى حوالي ١٢٠ ألف عامل في عام ١٩٨٢ .

وتشير تقديرات وزارة العمل الاردنية لعام ١٩٨٠ الى وجود حوالي ٣٠٥٫٤ ألف شخص يعملون خارج الاردن، استقطبت الدول العربية ما نسبته ٨٥٫٦٪ من اجمالي هؤلاء العاملين ، وتوزعت النسبة الباقية ١٤٫٤٪ على عدد من البلدان الاجنبية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية .

---

(١) ويشير المصدر السابق الى ان الهند تعتبر من ابرز الدول المصدرة للقوى العاملة الى دول الخليج، حيث بلغت نسبة العاملين منها في هذه الدول عام ١٩٧٥ حوالي ٣٤٪ من اجمالي عدد القوى العاملة الاجنبية ، تلتها الباكستان بنسبة ٢٣٫٧٪، ثم مصر بنسبة ٩٫٦٪ ، ثم الاردن وفلسطين بنسبة ٩٫٥٪ ، ثم اوروبا وامريكا الشمالية بنسبة ٤٫٦٪.

(٢) تيسير عبد الجابر ، مصدر سابق ، ص ٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تركزت النسبة العظمى من اجمالي عدد الاردنيين العاملين في الخارج في دولتين عربيتين هما السعودية والكويت، اذ استقطبتا وحدهما على حوالي ٢١٥ الف عامل وعاملة او ما نسبته ٧٠٪ من المجموع الاجمالي، او ما يزيد عن ٢ر٨٢٪ من مجموع الاردنيين العاملين في البلدان العربية. وقد توزعت النسبة بينهما على اساس ٨ر٤٥٪، ٢ر٢٤٪ على التوالي. وهذا يعني ان مصدر ما يزيد عن ثلثي قيمة الحوالات الواردة للاردن من الخارج هو من السعودية والكويت. وقد احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة، حيث بلغت نسبة الاردنيين العاملين فيها ٢ر٦٪ من اجمالي عدد الاردنيين العاملين في الخارج. وتعادل هذه النسبة تماما مجموع نسب الاردنيين العاملين في ثلاث دول عربية هي قطر وليبيا وعمان، حيث بلغت النسبة لكل منهم ٤ر٢٪، ١ر٢٪، ١ر٢٪ على التوالي.

التصنيف المهني للقوى الاردنية العاملة في الخارج

على الرغم من عدم توفر البيانات الكافية المتعلقة بالتوزيع المهني للقوى الاردنية العاملة في الخارج في الوقت الحاضر، الا ان هنالك عدد من الدلائل تشير الى ان هذه القوى تتميز بارتفاع نسبة من هم من ذوي المؤهلات العلمية وذوي الخبرات الفنية والادارية العالية من بين هؤلاء العاملين. فلو رجعنا الى بيانات تعداد السكان الذي جرى في المملكة عام ١٩٦١، لتبين لنا ان من بين مجموع القوى المهاجرة آنذاك والبالغ عددها ٦٣ الف عامل تقريبا، كان هنالك حوالي ٦٧٢٦ شخص اي ما يعادل ٧ر١٠٪، يعملون في مجالات عمل تتطلب تخصصات علمية وفنية رفيعة المستوى. وقد كان هذا العدد يشكل ما نسبته ٧ر٣٦٪ من القوى العاملة المحلية العاملة في هذا المجال والتي كان يبلغ عددها في غضون المملكة آنذاك حوالي ١٨٣٣٠ شخص او ما نسبته ٧ر٤٪ من مجموع القوى العاملة المحلية البالغ عددها حوالي ٣٩٠ الف عامل.(١)

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة هؤلاء المهاجرين الذين يتمتعون بكفاءات فنية عالية قياسا الى العاملين منهم داخل المملكة، الا ان الاقتصاد الاردني بامكانياته المحدودة في ذلك الحين لم يتأثر بحجم هذا التسرب الكبير.

ويستدل من بيانات التعداد المذكور ايضا (انظر جدول رقم ٤) الى ان الاشخاص الذين يعملون في الحرف اليدوية المتنوعة والعمليات الانتاجية الاخرى كانوا يشكلون النسبة العظمى من بين هؤلاء العاملين، اذ بلغت هذه النسبة حوالي ٤٠٪ تقريبا. وشكلت نسبة من يشتغلون في الاعمال الكتابية واعمال البيع المختلفة ٣٠٪ تقريبا. اما نسبة المهاجرين ممن يشتغلون في قطاع الزراعة والصيد فلم تتعد ٣ر٤٪ من مجموع العاملين

(١) Department of Statistics, First Census of Population and Housing 1961, op. cit. p. 90.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣)

التوزيع الجغرافي للقوى الاردنية العاملة في الخارج حسب تقديرات وزارة العمل لعام ١٩٨٠ وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٥*

	وزارة العمل الاردنية ١٩٨٠		منظمة العمل الدولية ١٩٧٥	
	العدد بالالف شخص	النسبة ٪	العدد بالالف شخص	النسبة ٪
الدول العربية	٢٦١٥٠٠	٨٥ر٦	٢٦٤٧١٧	١٠٠ر٠
السعودية	١٤٠٠٠٠	٤٥ر٨	١٧٥٠٠٠	٦٦ر١
الكويت	٧٥٠٠٠	٢٤ر٦	٤٧٦٥٣	١٨ر٠
الامارات العربية	١٩٠٠٠	٦ر٢	١٤٥٠٠	٥ر٥
قطر	٧٢٥٠	٢ر٤	٦٠٠٠	٢ر٣
ليبيا	٦٥٠٠	٢ر١	١٤١٥٠	٥ر٣
عمان	٦٥٠٠	٢ر١	١٦٠٠	٠ر٦
البحرين	٣٢٥٠	١ر١	٦١٤	٠ر٢
دول عربية اخرى	٤٠٠٠	١ر٣	٥٢٠٠	٢ر٠
الدول الاجنبية	٤٣٩٠٠	١٤ر٤		
الولايات المتحدة	٢٣٠٠٠	٧ر٥		
المانيا	١٠٠٠٠	٣ر٣		
كندا	٥٠٠٠	١ر٧		
استراليا	٣٠٠٠	١ر٠		
بريطانيا	١٥٠٠	٠ر٥		
دول اخرى	١٤٠٠	٠ر٤		
المجموع الكلي	٣٠٥٤٠٠	١٠٠٪	٢٦٤٧١٧	١٠٠٪

المصدر:

(١) جواد العناني ، وتيسير عبد الجابر ، مصدر سابق ، ص ١٤٠ .

* تقديرات وزارة العمل تشمل كل من الاردنيين والفلسطينيين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الخارج آنذاك او ما نسبته ٢٪ تقريبا من مجموع العاملين في قطاع الزراعة في المملكة . وهذا يعني عدم وجود اى آثار سلبية لهجرة العاملين على هذا القطاع ، وخاصة اذا ما علمنا ان نسبة البطالة سواء منها المقنعة او الموسمية كانت في هذا القطاع اعلى من غيرها في القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وذلك نظرا لأن قطاع الزراعة كان يستوعب وحده حوالي ٣٥ر٤٪ من اجمالي عدد القوى العاملة المحلية في ضفتي المملكة آنذاك .

جدول رقم (٤)
التوزيع المهني للقوى الاردنية العاملة في الخارج عام ١٩٦١

التصنيف	عدد العاملين* (بالعامل)	النسبة ٪
المهن الفنية وما اليها	٦٢٢٣	٩ر٩
المهن الاداريه العالية	٥٠٣	٠ر٨
المشتغلون بالاعمال الكتابيه	٧٣٥٥	١١ر٧
المشتغلون باعمال البيع	١١٤٤١	١٨ر٢
المشتغلون في الزراعه والصيد	٢٧٠٣	٤ر٣
المشتغلون في المناجم والتعدين	١٢٦	٠ر٢
المشتغلون في النقل والمواصلات	٥٤٠٦	٨ر٦
الحرفيون وعمال الانتاج	٢٤٩٥٧	٣٩ر٧
المشتغلون في حقل الخدمات	٤٠٢٣	٦ر٤
غير المصنفين في اية مهنة	١٢٦	٠ر٢
المجموع الكلي	٦٢٨٦٣	١٠٠٪

المصدر: Ibid, p. 90.

* : بالنسبة للعمود الاول ، قام الباحث باشتقاقه .

وعلى الرغم من استمرار انتقال القوى العاملة المحلية خارج الاردن طيلة السنوات التي تلت عام ١٩٦١ وتزايد حدة هذا الانتقال بعد عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٢ وما نجم عن ذلك من تسرب ملموس في مختلف صنوف المهارات ، الا ان المملكة خلت تقريبا من وجود بيانات تتعلق باعداد وخصائص هؤلاء العاملين . ويعود السبب في افتقار الاردن لمثل هذه البيانات الى تبنى سياسة الباب المفتوح امام انتقال القوى العاملة الاردنية للعمل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الخارج دون وجود اجهزة رسمية لمتابعة حركة تطورات هذه الهجرة(١)

ومنذ منتصف السبعينات تنبه الاردن لهذه المشكلة التي تمثلت في اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل المحلي • وعقدت ندوات عديده في المملكة آنذاك لبحث الاثار المترتبة على استمرار انتقال القوى العاملة الاردنية للعمل في الخارج على فعاليات الاقتصاد الوطني ، الامر الذى كان من بين الاسباب الرئيسية التي حدت بالحكومة الى انشاء وزارة العمل كوزارة مستقلة في عام ١٩٧٦ يكون من ابرز مسؤولياتها القيام بمتابعة تطورات سوق العمل وتنظيمه بما يخدم اهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاردنية •

وتمشيا مع هدف تنظيم حركة الهجرة الى الخارج ، تبنت وزارة العمل سياسة عدم اغلاق الباب امام انتقال القوى المحلية الى الخارج ، واتخذت عددا من الاجراءات لتحقيق ذلك من اجل الاقلال من الاثار السلبية لهذه الظاهرة على جهود التنمية في الاردن • حيث تضمنت هذه الاجراءات المنع الانتقائي او الجزئي بالنسبة لمهارات معينة في المؤسسات الصناعية كالفنيين العاملين في شركة مصفاة البترول وشركة مصانع الخزف • كذلك فان الموظفين الحكوميين وموظفي المؤسسات العامة العامة الذين يرغبون في مغادرة البلاد ، اصبح لا يسمح لهم بذلك الا بعد حصولهم على تصريح خاص بذلك(٢) كما اصبح لزاما على كل عامل يرغب في مغادرة المملكة ضرورة الحصول على موافقة وزارة العمل •

وبهذه الاجراءات التنظيميه ، اصبح يتوفر في المملكة بيانات تقريبية عن اعداد العاملين المغادرين وانواع مهاراتهم والبلاد التي يتوجهون اليها • وتشير بيانات وزارة العمل الى ان عدد القوى العاملة الاردنية التي غادرت البلاد للعمل في السعودية ، باعتبارها استوعبت ما يزيد على ما نسبته ٧٥٪ من القوى العاملة الاردنية المغادرة خلال السنوات الخمس الاخيره ، بلغ حوالي ٢٠١٢٣ عاملا* ، وصلت نسبة ذوى التأهيل العالي من بين هؤلاء العاملين حوالي ١٤ر٧٪ • في حين بلغت هذه النسبة لعام ١٩٨١ منفردا حوالي ٣٢٪ نظرا للسياسة الانتقائية التي اصبحت السعودية والبلدان العربية الاخرى تنتهجها في مجال استقدام العاملين من الخارج(٣)

---

(١) ان تبني الاردن لسياسة الباب المفتوح في ذلك الحين يرجع الى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاعداد المتزايدة من القوى العاملة لا سيما خريجي الجامعات وذوى المؤهلات العلمية العالية الذين كانوا يعانون من وجود بطالة بين صفوفهم بمعدلات تفوق العاملين من ذوى المهارات الاخرى •

(٢) جواد العناني وتيسير عبد الجابر ، مصدر سابق ، ص ١٣٠ •

(٣) وزارة العمل ، التقرير السنوى لعام ١٩٨١ ، ص ٥٤ •
وزارة العمل ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٠ ، ص ٦٠ •

* الخمس سنوات الاخيرة تبدأ من عام ١٩٧٨ وتنتهي في عام ١٩٨١ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالاضافة الى بيانات وزارة العمل الاردنية عن خصائص القوى الاردنية التي غادرت المملكة في السنوات الاخيرة ، فان البيانات المماثلة التي اصدرتها دائرة الاحصاءات العامة في دولة الكويت عام ١٩٧٥ عن خصائص القوى العاملة الوافدة اليها تشير الى ان نسبة ذوى التأهيل العالي بين العاملين الاردنيين والفلسطينيين فيها بلغت حوالي ٢٦٫٥٪ من بين مجموع هؤلاء العاملين والبالغ عددهم ٤٧٦٥٣ عاملا في ذلك العام.

ومن خلال القاء نظرة سريعة على قيمة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج بالقياس مع تحويلات العاملين من الدول العربية الاخرى ، ربما يمكننا الاستدلال على ارتفاع نسبة ذوى التأهيل العالي بين العاملين الاردنيين في الاقطار العربية. اذ تشير البيانات المتوفرة الى ان معدل تحويلات العامل الاردني خلال عام ١٩٧٧ قياسا الى مثيلة في الاقطار العربية المصدرة للعمالة يعتبر من اعلى المعدلات ، حيث بلغ هذا المعدل حوالي ٢٠٢٤ دولارا مقابل ١٤٩٦ دولارا للعامل المصري و ١٥٢٣ دولارا للعامل اليمني.

ومن الجدير بالذكر ان هذا المؤشر لا يعتبر دليلا صحيحا بدرجة كافية لاثبات وجود العلاقة بين ارتفاع قيمة التحويلات وارتفاع نسبة ذوى التأهيل العالي نظرا لوجود تأثير اعتبارات كثيرة سواء منها الاقتصادية او السياسية على حجم تحويلات العاملين في الخارج الى بلدانهم.

فعلى سبيل المثال ، فان انخفاض معدل تحويلات العاملين من اليمن الجنوبي الى موطنهم الى معدل لا يزيد عن ٥٧٥ دولارا ، يعود الى اجراءات التأميم رغم تأكيدات الحكومة المطمئنة ورغم اجتماعات كبار المسؤولين بالجاليات اليمنية في البلدان التي يعملون فيها.(١)

وعلى العكس، قد يؤدى وجود نسبة عالية من ذوى المؤهلات بين صفوف المغتربين الى نقصان قيمة تحويلاتهم الى بلادهم. فعلى سبيل المثال فان تحويلات المهاجرين الباكستانيين تبدو متناسبة تناسبا عكسيا مع مستوياتهم التعليمية ، بمعنى أنه كلما ارتفع مستوى تعليم احد المهاجرين كلما نزعت تحويلاته الى وطنه للنقصان. وقد يعود ذلك الى معرفتهم بفرص الاستثمار وقدرتهم على استثمار اموالهم في الخارج بعوائد اعلى مما لو استثمروا هذه الاموال في بلادهم.(٢) ولو سلمنا بذلك ، فانه نظرا لارتفاع نسبة

(١) اناند ، ج ، تشاند افاركار، " استخدام تحويلات المهاجرين في البلدان المصدرة للعمل"، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو (حزيران) ١٩٨٠، الجزء ١٧ رقم ٢، ص ٣٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذوي التأهيل العالي بين صفوف الاردنيين العاملين في الخارج ،انظر جدول رقم (٥) الذي يؤكد ذلك ، فان ذلك يعني ان هناك جزءاً معيناً من مدخرات هؤلاء العاملين يتم استثمارة خارج المملكة ، وبالتالي فان التحويلات الواردة الى المملكة لا تعكس القدرة الحقيقية لهؤلاء العاملين على التحويل .

جدول رقم (٥)

العمال المغادرون للعمل في السعودية خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١

حسب اختصاصاتهم

(بالالف شخص)

التوزيع المهني	عدد العاملين المغادرين خلال (١٩٧٨ — ١٩٨١)	النسبة %	عدد العاملين المغادرين خلال عام ١٩٨١	النسبة %
الفنيون والتقنيون	٢٢٤٣	١١ر١	٧٣٧	٢٤ر٧
الادارة	٧٢١	٣ر٦	٢١٩	٧ر٣
الاعمال الكتابية	٢٢٦٥	١١ر٣	٤٧٠	١٥ر٧
البائعون	٣٢٧	١ر٦	٧٠	٢ر٣
الخدمات	٤٩٥	٢ر٥	٨٩	٣ر٠
الزراعة	٥٩٠	٢ر٩	١١٥	٣ر٩
الصناعة والنقل	٦٩٨٨	٣٤ر٧	٧٢٢	٢٤ر٢
عمال غير مصنفين	٦٤٩٤	٣٢ر٣	٥٦٥	١٨ر٩
المجموع	٢٠١٢٣	١٠٠٪	٢٩٨٧	١٠٠٪

المصدر:

(١) وزارة العمل الاردنية ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

(٢) وزارة العمل الاردنية ، التقرير السنوي لعام ١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

جدول رقم (٦)

اعداد العاملين المهاجرين الاردنيين وامثالهم في بعض الدول العربية الاخرى وقيمة تحويلاتهم خلال عام ١٩٧٧

الدولة	عدد القوى العاملة في الخارج (بالالف عامل)	قيمة التحويلات "بالمليون دولار"	معدل تحويلات الفرد الواحد "بالدولار"
الاردن	٢٢٢	٤٥٥ر٣	٢٠٢٣ر٦
اليمن الشمالي	٦٠٠	٩١٤ر٣	١٥٢٣ر٨
مصر *	٦٠٠	٨٩٦ر٧	١٤٩٤ر٥
سوريا *	٧٠	٥٢ر٢	٧٤٥ر٧
اليمن الجنوبي	٣٠٠	١٧٢ر٦	٥٧٥ر٣

المصدر:

(١) Saad Eddin Ibrahim, The New Arab Social Order, (Croom Helm. London, England, 1982), p. 36,72.

* : ارقام سوريا لعام ١٩٧٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القوى غير الاردنيه العامله في المملكه

اوضحنا سابقا كيف اصبح الاردن منذ منتصف السبعينات مرسلا ومستقبلا للعمالة في آن واحد بعد ان كان مزودا تقليديا للدول العربية المجاورة بالايدى العاملة من مختلف صنوف المهارات .

ولعل تفاعل اثار هجرة الاردنيين الى الخارج مع عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحلية والخارجية مهدت الطريق امام ظاهرة استقدام العمال من الخارج الى الاردن . فزيادة الانفاق الحكومي لتنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية من خلال خطط التنمية المتعاقبة وما صاحبها من زيادة في تدفقات رؤوس الاموال من الخارج وما واكبها من تسرب اعداد كبيرة من القوى العاملة المحلية الى الخارج وخاصة من قطاع الانشاءات الذى بلغت نسبة التسرب فيه ٧٥٪ من مجموع العاملين فيه ،ثم قطاع الصناعة بنسبة ١٤٪ ، بالاضافة الى تسرب اعداد كبيره من العاملين في قطاع الخدمات.(١) هذا فضلا عن عوامل عديدة اخرى ساهمت كلها مجتمعة في عدم استقرار الاسعار والاجور والى زيادة حدة الهجرة من الريف الى المدن لتزيد في تراكم العوامل السلبية على القطاع الزراعي .

كل هذه العوامل هيأت الظروف المواتية لقيام الاردن بفتح ابوابه لاستقدام العمال من الخارج للتخفيف من حدة هذه الاثار وللاستعانة بهم في تنفيذ المشاريع ولسد النقص الموجود في بعض القطاعات لا سيما قطاعات الزراعة والانشاءات والخدمات.

حجم القوى الوافدة العاملة في الاردن

تشير البيانات المتوفرة الصادرة عن وزارة العمل الاردنية (انظر جدول رقم ٧) الى ان عدد العمال الوافدين الى الاردن لم يكن ذا بال قبل عام ١٩٧٦ ، اذ لم يتعد هذا العدد ٨٠٣ عامل ، في حين شهد عام ١٩٧٦ ، وهو العام الاول من بدء تنفيذ الخطة الخمسية السابقة ، تدفق اربعة الاف عامل تقريبا . واستمر هذا التدفق بالازدياد سنه بعد اخرى الى ان بلغ عددهم ٢٦٤١٥ عامل في عام ١٩٧٩ اى ما يزيد عن خمسة امثال عددهم في عام ١٩٧٦ .

---

(١) موسى سمحه ، هجرة الايدى العاملة البديلة في الاردن ، (الجامعة الاردنية : بحث غير منشور قدم لندوة السكان والتنمية التي عقدت في عمان خلال الفترة ٧ـ ٩/٨/١٩٨٢) ، ص ٥ـ ٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستمر تزايد تشغيل العمال الوافدين الى المملكة خلال عام ١٩٨٠ ليصاحب النقص المستمر للقوى العاملة الاردنية المهاجره الى الخارج وذلك بغية تنفيذ المشاريع الانمائية في القطاعين العام والخاص. وبالنظر الى الاجراءات التنظيمية التي اتخذتها وزارة العمل والقاضية باعطاء العمال غير الاردنيين الموجودين في المملكة والذين يعملون بصورة غير قانونية مهلة شهرين من اجل تصويب اوضاعهم من حيث الحصول على تصريح العمل واذن الاقامة ، ارتفع عدد العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل خلال عام ١٩٨٠ الى ٧٩٥٦٦ عاملا اى بزياده مقدارها حوالي ٢٠٠٪ عن العام السابق(١) وقد شكل هذا المجموع حوالي ٣ر٧٢٪ من حاجة خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ — ١٩٨٠ من الايدى العاملة والتي قدرت بحوالي ١١٠ الف عامل .

وشهد العام الاول من تنفيذ الخطة الخمسية الحالية ١٩٨١ — ١٩٨٥ تزايدا في عدد العمال الوافدين ، اذ اشارت بيانات وزارة العمل الاردنية الى ان عددهم بلغ ٩٣٤٠٢٠ عاملا في عام ١٩٨١(٢).

وعلى الرغم من افتقار المملكة الى البيانات المتعلقة بالارقام القياسية للاجور المحلية ، الا ان الدلائل تشير الى مساهمة القوى العاملة الوافدة من الخارج في التخفيف من حدة ارتفاع الاجور في الاردن . اذ لولا تدفق هذه الاعداد الكبيرة من الايدى العاملة الى المملكة ، لتفاقمت هذه المشكلة وأثرت بشكل كبير على مستويات الاسعار في ظل استمرار تسرب القوى العاملة الاردنية الى الخارج .

جنسيات العمال الوافدين

اما من حيث توزيع العمالة الوافدة حسب جنسياتها ، فان البيانات المتوفرة (انظر جدول رقم ٧) تدل على ان العمال العرب يشكلون حوالي اربعة اخماس العدد الكلي للعمال الوافدين الى المملكة في عام ١٩٨١ . وقد كانت غالبيتهم من المصريين بنسبة ٦ر٩٠٪ . واستأثر العمال من البلدان الاسيوية كالهند والباكستان وكوريا وسيرلانكا بالنسبة العظمى من الخمس المتبقي . ويتوزع العمال الوافدون في المملكة على مختلف الاقاليم ، الا ان النسبة العظمى ٦ر٦٧٪ تتركز في منطقة عمان بسبب تطور الحركة العمرانية والانشائية وتمركز النشاط الاقتصادى في العاصمة والمناطق المحيطه بها .

---

(١) وزارة العمل الاردنية ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٠ ، مصدر سابق ، ص ١١، ١٣ .

(٢) وزارة العمل الاردنية ، التقرير السنوى لعام ١٩٨١ ، مصدر سابق ، ص ٢٢ — ٢٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التصنيف المهني للقوى العاملة الوافدة

وفيما يتعلق بالتصنيف المهني للعمال الوافدين الى المملكة (انظر جدول رقم ٨)، فان البيانات المتوفرة تشير الى ان ما نسبته ٣ر٥٦ ٪ منهم يشتغلون في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات، وان ٦ر٢٦ ٪ منهم عمال غير مصنفين • اما نسبة الفنيين والتقنيين فبلغت ١ر٦ ٪ ، وتوزعت النسبة الباقية ١١ ٪ على المهن الاخرى، حظي قطاع الزراعة بنسبة ٤ر٤ ٪ فقط• ويعود السبب في انخفاض نسبة العاملين في قطاع الزراعة الى الاجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية الاردنية والقاضية بعدم حصول العمال الزراعيين العاملين في وادي الاردن على تصاريح عمل(١) • هذا بالاضافة الى انخفاض نسبة الطلب على الايدي العاملة في هذا القطاع بالمقارنة مع القطاعات الاخرى•

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٣•

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٧)
توزيع العمال الوافدين الى المملكة حسب جنسياتهم

الدولة	١٩٧٩ العدد (شخص)	١٩٧٩ النسبة ٪	١٩٨٠ العدد (شخص)	١٩٨٠ النسبة ٪	١٩٨١ العدد (شخص)	١٩٨١ النسبة ٪
أ) البلدان العربية	١٨٢٨٧	٦٩٫٢	٦١٩٦٧	٧٧٫٩	٧٤٨٣٩	٨٠٫١
مصر	١٦٥٢٢	٦٢٫٥	٥٥٥٤٤	٦٩٫٨	٦٧٧٩٦	٧٢٫٦
سوريا	١٩٠	٠٫٧	٣٦٣٩	٤٫٦	٣٠٩٢	٣٫٣
لبنان	١٠٠٠	٣٫٨	١١٧٢	١٫٥	١٠٧٧	١٫٢
بقية الدول العربية	٥٧٥	٢٫٢	١٦١٢	٢٫٠	٢٨٧٤	٣٫٠
ب) الدول الاسيوية	٥٨٣٦	٢٢٫١	١٣٩٥٤	١٧٫٥	١٥٥٦٠	١٦٫٧
الباكستان	١٢٠٦	٤٫٦	٢٣٨٥	٣٫٠	١٤٤٠	١٫٥
الهند	١٢٤٨	٤٫٧	٣٧٣٧	٤٫٧	٥٢١٨	٥٫٦
كوريا	١٤٢٧	٥٫٤	٣٦٨١	٤٫٦	٢١١٤	٢٫٣
تايلاند	١٢٦	٠٫٥	٦٩٠	٠٫٩	٩٦٢	١٫٠
بقية الدول الاسيوية	١٨٢٩	٦٫٩	٣٤٦١	٤٫٣	٥٨٢٦	٦٫٣
جـ) الدول الاوروبية	٢٠٦٨	٧٫٨	٣٤٣٠	٤٫٣	٢٦٣٧	٢٫٨
بريطانيا	٦٧٦	٢٫٦	٧٥٩	١٫٠	٨٧٦	٠٫٩
فرنسا	٩٠	٠٫٣	٢١٥	٠٫٣	١٨١	٠٫٢
المانيا	١١٦	٠٫٤	٢٦٣	٠٫٣	١٤٩	٠٫٢
بقية الدول الاوروبية	١١٨٦	٤٫٥	٢١٩٣	٢٫٧	١٤٣١	١٫٥
د) بلدان اخرى	٢٢٤	٠٫٩	٢١٥	٠٫٣	٣٦٦	٠٫٤
المجموع الكلي	٢٦٤١٥	١٠٠٪	٧٩٥٦٦	١٠٠٪	٩٣٤٠٢	١٠٠٪

المصدر: وزارة العمل الاردنية ، التقرير السنوي لعام ١٩٨١ ، ص٥٦٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٨)

التصنيف المهني للعمالة الوافدة الى الاردن حسب التقسيم الدولي خلال الفترة ١٩٧٩ — ١٩٨١ *

النشاط المهني	١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١	
	العدد (شخص)	النسبة ٪	العدد (شخص)	النسبة ٪	العدد (شخص)	النسبة ٪
الفنيون والتقنيون	١٥٣١	٥ر٨	٢٧٤٢	٣ر٥	٥٦٦٠	٦ر١
الادارة	٩٤٥	٣ر٦	١٣٠٦	١ر٦	٢٤٧٩	٢ر٧
الاعمال الكتابية	٦١٨	٢ر٣	١٦٠٣	٢ر٠	٢٣٩٥	٢ر٦
البائعون	٢٦٩	١ر٠	١٣٨٣	١ر٧	١٣٤١	١ر٣
الخدمات	٣٤١٤	١٢ر٩	٩٦٢٠	١٢ر١	١٢٧٨٤	١٣ر٧
الزراعة	٢٠٢٢	٧ر٧	٧١٤٢	٩ر٠	٤١٠٣	٤ر٤
الصناعة والنقل	٧٢٠٩	٢٧ر٣	٢٤٢١٤	٣٠ر٤	٣٩٧٥٦	٤٢ر٦
العمال غير المصنفين	١٠٤٠٧	٣٩ر٤	٣١٥٥٦	٣٩ر٧	٢٤٨٨٤	٢٦ر٦
المجموع الكلي	٢٦٤١٥	١٠٠٪	٧٩٥٦٦	١٠٠٪	٩٣٤٠٢	١٠٠٪

المصدر:

(١) عادل لطفي اسعد ، " القوى العاملة في الاردن " ٠ مجلة العمل ، مصدر سابق ، ص ٣٩٠

(٢) وزارة العمل الاردنية ، التقرير السنوي لعام ١٩٨١ ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠

* قام الباحث باستخراج النسب٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

الاسلوب الحالي لتقدير تحويلات العاملين واقتراح اسالـيـب جديده للوصول الى القيمة الواقعية لهذه التحويلات

الاسلوب الحالي لتقدير تحويلات العاملين

تمثل ارقام تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج الواردة ضمن ميزان المدفوعات الاردني المبالغ التي يقوم هؤلاء العاملون بتحويلها عن طريق الجهاز المصرفي وشركات الصرافه الاردنية العاملة في الضفة الشرقية. اما مبالغ التحويلات التي ترد الى المملكة من خلال الطرق الاخرى، والتي سنتعرض لها بالتفصيل فيما بعد، فلا تدخل ضمن هذه الارقام لاسباب سنقوم بتوضيحها ايضا.

وتتم عملية احتساب مبالغ التحويلات الواردة ضمن ميزان المدفوعات الاردني بعد اجراء سلسلة من الخطوات يمكن ايجازها كما يلي :-

١- تتولى دائرة العملة الاجنبية والصيرفة في البنك المركزي الطلب من جميع البنوك التجارية تزويدها بكشف شهري يتضمن البنود التفصيليه لواردا تها من العملات الاجنبية اعدته الدائرة لهذا الغرض. كما تطلب هذه الدائرة كشفا اخرا من البنوك يتعلق بمدفوعاتها من العملات الاجنبية ايضا.

٢- تتولى دائرة العملة كذلك الطلب من جميع شركات الصرافة العاملة تزويدها ببيان شهري يبين حجم مشترياتها ومبيعاتها من العملات الاجنبية سواء كانت على شكل اوراق نقدية او شيكات محررة بعملات اجنبيه.

٣- تقوم هذه الدائرة بالطلب من دائرة العلاقات الخارجية في البنك المركزي تزويدها بكشف شهري يوضح حصيلة واردات الحكومة والمؤسسات العامة من العملات الاجنبية وكشفا مماثلا يبين حصيلة مدفوعاتها من هذه العملات ايضا.

٤- بعد ان يتم لدائرة العملة تجميع كشوف الجهات الثلاثة المذكورة اعلاه، تقوم بتجميع بيانات هذه الكشوف لتصدرها في كشفين اجماليين. الاول يبين واردات المملكة من العملات الاجنبية موزعه على مختلف بنود الواردات بشكل تفصيلي، ويرد بند تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج من ضمن بنود هذا الكشف. والثاني يبين مدفوعات المملكة من العملات الاجنبية على مختلف اوجه الانفاق الخارجي ايضا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما فيما يتعلق بكيفية احتساب دائرة العملة لبند تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج الوارد ضمن الكشف الاجمالي لواردات المملكة من العملات الاجنبية التي تقوم باعداده شهريا ، فانه يتم من خلال البيانات الواردة اليها من البنوك التجارية فقط • حيث يشتمل هذا الرقم على ما يلي :—

أ — المبالغ التي ترد الى البنوك التجارية من الخارج والتي تستطيع تصنيفها تحت بند تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج • والواقع ان هذه المبالغ لا تمثل الا جزءا ضئيلا من التحويلات الفعلية الواردة اليها ، نظرا للصعوبة الكبيرة التي تواجه هذه البنوك في تحديد وتصنيف المبالغ التي ترد اليها من الخارج على الوجه الصحيح •

ب — لذلك قام البنك المركزي بدراسة لحل هذه الصعوبات ، وبناء عليها تم التوصل الى اضافة ما نسبته ٨٥٪ من كل من الايداعات في حسابات غير المقيمين المفتوحه بالدينار الاردني والايداعات في حسابات البنوك والصرافين غير المقيمين الى البند أ ، ليشكلا معا رقم بند التحويلات التي تقوم دائرة العملة بايراده ضمن كشفها الشهري الاجمالي •

ويضيف معدو ميزان المدفوعات الاردني في دائرة الابحاث والدراسات في البنك المركزي الاردني الى رقم دائرة العملة (أ + ب) ٥٠٪ من قيمة المبالغ المعادة لشركات الصرافة الاردنية مقابل تصديرهم للخارج الشيكات المحررة بعملات اجنبية • وبمجموع هذه المبالغ يتأتى رقم تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج الوارد في ميزان المدفوعات الاردني •

ملاحظات على كيفية الاحتساب

وعلى ضوء ما تقدم ، يمكننا ان نورد عددا من الملاحظات نرى انه يتعين اخذها في الحسبان عند تقدير ارقام التحويلات الواردة عن طريق الجهاز المصرفي وشركات الصرافة الاردنية ، وذلك على النحو التالي :—

١) من المعروف ان البنك المركزي الاردني كان قد سمح في الاونة الاخيرة للبنوك التجارية بفتح حسابات بالعملات الاجنبية لغير المقيمين وفتح حسابات مماثلة للمقيمين تحت شروط معينة • ولا شك ان من بين اهم اهداف هذا السماح ، هو حفز الاردنيين العاملين في الخارج لاستثمار اموالهم داخل المملكة ، وتوفير فرص الاستثمار الملائمة للمقيمين لاستثمار اموالهم لدى البنوك المحلية بدلا من قيامهم باستثمارها خارج البلاد • وعلى ضوء ذلك فان اغفال احتساب نسبة معينة من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحسابات المفتوحة بالعملات الاجنبيه لغير المقيمين لصالح بند تحويلات العاملين هو في واقع الامر اغفال في غير محله .

٢) ان قيام معدو ميزان المدفوعات باضافة نصف المبالغ المعادة لشركات الصرافة الاردنية مقابل تصدير هذه الشركات للشيكات المحررة بالعملة الاجنبية للخارج ، الى تحويلات العاملين هو امر مثير للتساؤل . اذ من المنطقي ان يتم احتساب نسبة معينة من حجم مشتريات هذه الشركات من العملات الاجنبية سواء كانت على شكل اوراق نقدية او على شكل شيكات محررة بعملات اجنبية ليتم اضافتها الى بند تحويلات العاملين .

٣) وتجدر الاشارة في هذا المجال الى نقطتين هامتين ، الاولى تتلخص في ان هنالك عددا من الاردنيين العاملين في الخارج بعد ان يعودوا ويستقروا للعمل داخل المملكة ، تظل حساباتهم غير المقيمة المفتوحة لدى البنوك المحلية هي ذات الحسابات التي تدخل فيها حصيلة معاملاتهم المحلية ، الامر الذي يعني دخول هذه المعاملات ضمن بند التحويلات مع انها في حقيقة الامر ليس كذلك . والثانية على العكس من ذلك تماما ، وتتلخص في ان هنالك عددا من الاردنيين العاملين في الخارج يكون لديهم حسابات مقيمة لدى البنوك التجارية المحلية ، يقومون بادخال جزء من تحويلاتهم ضمن هذه الحسابات . وهذا يعني ان هذه المبالغ لا تدرج ضمن بند التحويلات على الرغم من كونها كذلك .

٤) ويستطيع البنك المركزي في هذا المجال ، الحد من هذه الصعوبات ما امكن ، وذلك من خلال مواصلة عقد دورات تدريبية لموظفي البنوك التجارية ، كتلك الدورات التي عقدها في السنوات القليلة الماضية ، تهدف الى توضيح وشرح جميع الامور المتعلقة بتعبئة النماذج التي ترسل اليهم . كذلك فمن المستحسن ان يقوم البنك المركزي باصدار تعليمات الى جميع البنوك التجارية تقضي بضرورة تقيد هذه البنوك ما امكن عند قيامها بفتح حسابات لعملائها التأكد من صفة العميل باعتباره مقيم ام غير مقيم ، مع ضرورة قيام البنوك بتنبيه عملائها بوجوب تغيير صفة حساباتهم في حالة تغيير صفة اقامتهم .

اقتراح اساليب جديده للوصول الى تقدير قيمة واقعية للتحويلات

اتضح مما تقدم ان قيمة التحويلات الواردة ضمن بنود ميزان المدفوعات الاردني تعتبر اقل كثيرا من قيمتها الحقيقية . ومن اجل الوصول الى تقدير قيمة واقعية لهذه التحويلات ، هناك عدد من الوسائل والاجراءات التي يمكن اتباعها لتحقيق هذه الغاية . ولئن اعتبرت هذه الوسائل والاجراءات غير كافية للوصول الى تحديد دقيق لقيمة هذه التحويلات في ظل عدم وجود قيود على ادخال واخراج النقود من والى المملكة ، الا انه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ما من شك في ان من شأن هذه الاجراءات تذليل عدد من الصعوبات الاخرى التي تعترض طريق الوصول الى قيمة واقعية لهذه التحويلات. ويمكننا ايجاز هذه الاجراءات كما يلي :—

١— ضرورة قيام الجهات الحكومية في المملكة وعلى رأسها وزارة العمل ودائرة الاحصاءات العامة بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية الاخرى بوضع خطة متكاملة تهدف الى اجراء مسح شامل للقوى الاردنية العاملة في الخارج من اجل الوصول الى تحديد دقيق لاعداد هؤلاء العاملين واعداد مرافقيهم ونوع الاعمال التي يقومون بها وتوزيعهم الجغرافي في البلدان التي يعملون فيها واية معلومات اضافية اخرى(١).

٢— قيام وزارة العمل باصدار تعليمات تقضي بضرورة حصول كل اردني يعمل في الخارج على بطاقة شخصية تعدها الوزارة لهذا الغرض.(٢)

٣— ضرورة قيام وزارة العمل بمتابعة حجم القوى الاردنية العائدة من الخارج الراغبة في الاستقرار والعمل داخل المملكة، حيث ان المعلومات عن هذا الموضوع تكاد ان تكون معدومة.(٣)

والواقع ان هذه الاجراءات تساعد الوزارة في الحصول على بيانات دقيقة عن حجم وتوزيع وتصنيف القوى العاملة في الخارج. اما بخصوص الوصول الى تقدير قيمة اقرب الى الواقع بالنسبة لتحويلات هؤلاء العاملين، يمكن للقائمين على اعداد ميزان المدفوعات الاردني تحقيق ذلك من خلال تضمين بند التحويلات الوارد في كشوف ميزان المدفوعات الامور التاليه :—

---

(١) لا شك في ان اهمية توفر مثل هذه المعلومات الدقيقة تساعد المخططين والباحثين المهتمين كثيرا على الوقوف على اثار هذه الهجرة لمعالجة الاثار السلبية الناجمة عنها، نظرا لكون المعلومات والتقديرات الحالية المتوفرة لا تلبي حاجات المخططين والباحثين بشكل كبير من ناحية، وتشكو من تضارب كبير بينها من ناحية اخرى.

(٢) من اجل انجاح هذه الفكرة وادخالها الى حيز التنفيذ لا بد من تنسيق كامل بين وزارتي العمل والداخلية بهذا الخصوص. بحيث ينبغي على كل اردني يريد مغادرة البلاد للالتحاق بعمله في الخارج حصوله على بطاقة وزارة العمل. ويمكن ان تقوم السفارات الاردنية في البلدان التي يعمل فيها الاردنيون بمنح بطاقة وزارة العمل اليهم بعد ان يقوموا بتعبئة النموذج المطلوب.

(٣) يمكن لوزارة العمل بموافقة رئاسة الوزراء ان تقوم باصدار تعليمات تقضي بضرورة حصول كل اردني عائد من الخارج اعلام وزارة العمل عن عودته ورغبته في الاستقرار والعمل داخل المملكة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١) قيمة الجمارك والرسوم التي يدفعها هؤلاء العاملون على الاجهزه والمعدات والبضائع التي يحضرونها معهم عند زيارتهم للمملكة • وتحقيقا لهذه الغاية يمكن للبنك المركزى الطلب من وزارة المالية تزويده بكشوف شهرية او كل ثلاثة شهور تبين حصيلة واردات الوزارة من هذا المصدر•

٢) قيمة واردات وزارة المالية ـ الجمارك النقدية المتأتية من عملية اصدار ارقام سيارات الادخال المؤقت التي ترجع ملكيتها الى الاردنيين العاملين في المملكة العربية السعودية• ويمكن للبنك المركزى الطلب من وزارة المالية/ الجمارك تزويده بكشوف ربع سنوية حول قيمة واردات الوزارة من هذا المصدر ايضا •ونظرا لعدم ادخال هذه المبالغ ضمن اى بند من بنود ميزان المدفوعات على الرغم من كونها مبالغ نقدية مستوفاة من اشخاص غير مقيمين في المملكة ، فلا بد من ادراج هذه المبالغ ضمن بند التحويلات في ميزان المدفوعات الاردني ، على اعتبار ان هذه المبالغ لم تكن لتتحقق لولا وجود قوى اردنية تعمل في الخارج •

٣) ان تبويب القائمين على اعداد ميزان المدفوعات الاردني للمبالغ التي يقوم الاردنيون العاملون في الخارج بانفاقها داخل الاردن لدى زيارتهم لقضاء اجازاتهم بين اهلهم وذويهم ضمن بند الدخل السياحي في ميزان المدفوعات ، يعتبر تبويبا غير دقيق• اذ يتعين تبويب هذه المبالغ ضمن بند التحويلات•

٤) ضرورة تضمين بند التحويلات الوارد في ميزان المدفوعات الاردني بقيمة تقديرية للتحويلات العينية التي يقوم الاردنيون العاملون في الخارج بادخالها معهم لدى زيارتهم الى المملكة ، او التي يرسلونها من هناك بواسطة وسائل النقل المختلفة(١)

وبالاضافة الى ما تقدم ، هنالك انواع اخرى من الايرادات تحققها المملكة وترد ضمن بنود مختلفة في ميزان المدفوعات الاردني ، يعود السبب الرئيسي في تحقيق جزء منها الى وجود قوى اردنية تعمل في الخارج • وهذه الايرادات هي على النحو الاتي :ـ

---

(١) تحقيقا لهذه الغايه ، يمكن اقتراح تشكيل فريق عمل يتكون من ممثلين عن وزارة المالية/ الجمارك ومن ممثلين عن البنك المركزى تناط به مهمة تقدير التحويلات العينية كل ثلاثة شهور مرة واحدة• والواقع ان قيمة هذه التحويلات العينية المقدرة اذا ما اضيفت الى التحويلات النقدية التي ترد الى المملكه من خلال الجهاز المصرفي ، فانها ستعطي صوره واقعية عن قيمة التحويلات الفعلية•

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١) بند اجور النقل الاخرى والذى تشكل ايرادات مؤسسة الخطوط الجوية الملكية الاردنية (عالية) النسبة العظمى فيه • ومما لا شك فيه ان جزءا هاما من ايرادات هذه المؤسسة قد تأتى لها من خطوط تشغيلها من والى البلدان التي يعمل فيها الاردنيون واسرهم المرافقة لهم ، حيث ان نسبة كبيرة منهم تستخدم خطوط هذه المؤسسة في ذهابهم وايابهم•

٢) بند الحكومة والذى يشكل الجانب الدائن منه حصيلة ايرادات السفارات والبعثات السياسية الاردنية في الخارج نظير تقديم خدماتها الى المواطنين الاردنيين الموجودين في الخارج • ولا شك في ان جزءا هاما من حصيلة هذه الايرادات قد تأتى لهذه السفارات بسبب وجود اعداد كبيرة من المواطنين الاردنيين الذين يعملون في الخارج •

• كذلك لا يجوز ان يغيب عن الاذهان ايضا بأن هنالك مبالغ تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه التحويلات ، ولكن نظرا لصعوبة حصرها في ظل عدم وجود قيود على ادخال واخراج النقود من والى المملكة ، لا تدخل ضمن ارقام التحويلات المذكورة في كشف ميزان المدفوعات• وهذه الاموال تتمثل في المبالغ النقدية التي يقوم الاردنيون العاملون في الخارج باحضارها معهم عند زيارتهم للبلاد او يرسلونها مع اصدقائهم لايصالها الى ذويهم داخل المملكة ، وخاصة تلك المبالغ التي تكون بالدينار الاردني والمشتراة من الصرافين في الخارج*•

وبالاضافة الى ذلك ، فان بعض المهاجرين يقومون بتحويل جزء من دخولهم مباشرة الى ابنائهم وذويهم الذين يتلقون تعليمهم العالي خارج الاردن • ومن الجدير بالذكر ان عدد هؤلاء الطلاب تزايد في السنوات الاخيرة بصورة ملحوظة ، حيث تشير تقديرات وزارة التربية والتعليم الى ان عددهم في عام ١٩٨١/١٩٨٢ بلغ حوالي ٧٠ الف طالب وطالبة • ولا شك في ان جزءا من نفقات تعليمهم يقوم الاردنيون العاملون في الخارج بتغطيتها ، وذلك على اساس ان نسبة القوى الاردنية العاملة تشكل ما نسبته ٥٤٪ من مجموع القوى العاملة المحلية في كلا ضفتي المملكة للنفس العام تقريبا • لذلك قد يكون من غير

---

* ان ارقام التحويلات الواردة ضمن بنود ميزان المدفوعات اشارت الى ان مبالغ التحويلات التي ترد الى المملكة عبر الجهاز المصرفي خلال الفترة من بداية نيسان وحتى نهاية آب للسنوات ١٩٧٨ — ١٩٨١ كانت تشكل ٧ر٥١٪ والباقي ٣ر٤٨٪ للفترة الباقية • وربما يعود السبب في تقارب النسب الى ان المغتربين حينما يزورون البلاد خلال اشهر الربيع والصيف يدخلون الاموال على شكل نقد سائل •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصواب ان يقوم القائمون على اعداد ميزان المدفوعات الاردني بتقدير قيمة نفقات الطلبة في الخارج على اساس انها حولت بالكامل من داخل المملكة. وهذا لا يعني ان يقوم معدو ميزان المدفوعات بادراج المبالغ التي تحول مباشرة لهؤلاء الطلاب من قبل العاملين في الخارج ضمن بنود ميزان المدفوعات، وذلك لانها تعتبر مبالغ حولت من غير مقيم الى غير مقيم، وان بيانات ميزان المدفوعات تقتصر على تسجيل قيمة المعاملات التي تتم بين مقيم وغير مقيم. وانما يتعين على القائمين على اعداد ميزان المدفوعات الاخذ بالحسبان انه ليس من الصحة اعتبار ان كامل نفقات تعليم الطلبة الاردنيين في الخارج يتم تغطيتها من داخل المملكة وذلك استنادا الى المعطيات المشار اليها آنفا من ناحية، وضرورة الاخذ بالحسبان الفارق الزمني بين الدخول المتحققة للقوى العاملة الاردنية في خارج المملكة وداخلها ايضا من ناحية اخرى.

تقدير لاجمالي التحويلات

وعلى ضوء ما تقدم من مقترحات، سنحاول ضمن حدود الامكانيات المتوفرة، تقدير قيمة اجمالي حوالات الاردنيين العاملين في الخارج الواردة الى المملكة من مختلف الطرق والاقنية سواء كانت على شكل تحويلات نقدية او سلعية.

والجدول التالي رقم (٩) يبين اجمالي هذه التحويلات. ويستدل من بيانات هذا الجدول ان قيمة الحوالات المسجلة في ميزان المدفوعات الاردني خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨١، لم تتعد اطى نسبة لها ٧١ر٧٪ من اجمالي الحوالات المقدرة الواردة الى المملكة، وان متوسط نسبتها لم يزد خلال الفترة المشار اليها عن ٧١ر٢٪. وهذا يعني ان حوالي ثلث قيمة الحوالات الواردة الى المملكة لا ترد عبر اقنية الجهاز المصرفي*. كما ان ما يزيد عن خمس الحوالات المقدرة لا تدرج تحت اي بند من بنود الميزان ايضا. واذا ما تم ادراج هذا الجزء فان الوفر الذي حققه ميزان المدفوعات الاردني طيلة الفترة ١٩٧٨-١٩٨١ (انظر جدول رقم ١٢ الفصل الرابع) سيزداد بصورة ملموسة.

---

* ومن الجدير بالذكر في هذا المجال انه في حالة الجمهورية العربية اليمنية نجد ان معظم تحويلات اليمنيين العاملين في الخارج تتم عن طريق انظمة الوكلاء غير الرسميين الذين يقومون بعمليات الوساطة بين العاملين في الخارج وبين ذويهم داخل اليمن. وتشير بعض الدراسات الى ان البنك اليمني للانشاء والتعمير وفروع البنوك الاجنبية تقدم خدمات مصرفية لحوالي ٨٪ من السكان اليمنيين، اما بقية السكان فتعتمد في مجال الخدمة المصرفية على وكلاء المغتربين.

انظر: ابراهيم سعد الدين، ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية، المشاكل - الاثار - السياسات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٩)

تقدير لاجمالي التحويلات الواردة الى المملكة

(بالطيون دينار)

اوجه التحويلات	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
١) التحويلات الواردة ضمن ميزان المدفوعات	١٥٩ر٤	١٨٠ر٤	٢٣٦ر٧	٣٤٠ر٩
٢) التحويلات السلعية	١٥ر٩	١٨ر٠	٢٢ر٧	٣٤ر١
٣) المبالغ التي تنفق لدى زيارة المغتربين للمملكة	١١ر١	١٥ر٣	١٤ر٥	١٨ر٦
٤) المبالغ التي تدخل شخصيا او عن طريق الاصدقاء	٣١ر٨	٣٦ر٠	٤٧ر٤	٦٨ر٢
٥) بند اجور النقل الاخرى	٣ر٦	٥ر٢	٧ر٧	١٠ر١
٦) الرسوم الجمركية على التحويلات السلعية	١ر٦	١ر٨	٢ر٤	٣ر٤
٧) الرسوم الجمركية على دخول سيارات المغتربين	—	—	١ر٠	٤ر٠
مجموع البنود ٢ الى ٧ *	٦٤ر٠	٧٦ر٣	٩٥ر٨	١٣٤ر٨
اجمالي التحويلات (المجموع)	٢٢٣ر٤	٢٥٦ر٧	٣٣٢ر٥	٤٧٥ر٧

المصدر :

أ — بالنسبة للتحويلات الواردة ضمن ميزان المدفوعات الاردني :
البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

ب — تقديرات الباحث وذلك على النحو التالي :—

١) التحويلات السلعية : نظرا لعدم توفر اية بيانات عن التحويلات الواردة الى المملكة على شكل سلع سواء كانت استهلاكية او انتاجية ، فقد تم الاستعانة بالبلدان المصدرة للايدي العاملة التي تصرح بالتحويلات التي ترد اليها على شكل سلع . فقد اشارت بعض الدراسات الى ان ١٧٪ من اجمالي تحويلات الباكستانيين ترد اليها على شكل سلع . (انظر : اناند . ج تشاندا فاركار ؛ استخدام تحويلات المهاجرين في البلدان المصدرة للعمل " . مصدر سبق ذكره ، ص٣٦) . بينما اشارت مصادر صندوق النقد الدولي الى ان ٩٥٪ من صافي التحويلات المسجلة في ميزان المدفوعات الباكستاني لعام ١٩٨٠ / ١٩٨١ تنساب ضمن الجهاز المصرفي . وعلى ضوء ذلك فقد تم تقدير التحويلات السلعية التي ترد الى المملكة من الاردنيين العاملين في الخارج بنسبة ١٠٪ من مجموع التحويلات النقدية المسجلة في ميزان المدفوعات الاردني . وهي نسبة وسطية وتعتبر معقولة اذا ما أخذنا في الحسبان قرب المسافة وسهولة المواصلات بين الاردن والبلدان التي يعمل الاردنيون المهاجرون فيها من ناحية والانخفاض النسبي في الاسعار في تلك البلدان مقارنة بما هو سائد في الاردن .

٢) المبالغ التي ينفقها الاردنيون العاملون في الخارج لدى زيارتهم للاردن . تم الاعتماد في تقديرها على الدراسة التي يعتمد معدو ميزان المدفوعات الاردني عليها في تقدير نفقات الاردنيين العاملين في الخارج عند زيارتهم للمملكة . ومن الجدير بالذكر ان الدراسة المشار اليها تعتبر ان ٢٠٪ من اعداد الاردنيين القادمين الى المملكة اردنيين غير مقيمين ، وقدرت معدل انفاق الفرد خلال زيارته للمملكة بـ ٤٤ دينارا وذلك في عام ١٩٧٥ . ويوخذ الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الحسبان عند الاحتساب للسنوات التي تلي سنة الاساس ١٩٧٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقدير نصيب الضفة الغربية من التحويلات

تمثل ارقام بند التحويلات الوارده ضمن ميزان المدفوعات الاردني المبالغ التي يقوم الاردنيون العاملون في الخارج ، سواء كانوا من ابناء الضفة الشرقية او الضفة الغربية ، بتحويلها عبر الجهاز المصرفي العامل في الضفة الشرقية.

---

٣) المبالغ النقدية التي يدخلها الاردنيون العاملون في الخارج عند دخولهم المملكة او التي يرسلونها بواسطة الاصدقاء. تم الاعتماد في تقديرها على دراسة الدكتور بسام الساكت حول " تطوير انتاجية التحويلات" ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥-٢٧. حيث اشارت هذه الدراسة المبنية على عينة مكونة من ٥٥٦ شخصا من المهاجرين العائدين و ٥٣٥ شخصا من المهاجرين حاليا ان ٢٣٪ من المهاجرين العائدين و ٢٧٪ من المهاجرين حاليا يرسلون حوالاتهم عن طريق الاصدقاء. وان ١٧٪ من المهاجرين العائدين و ١٨٪ من المهاجرين حاليا يرسلون حوالاتهم شخصيا. وهذا يعني ان ٤٠٪ من المهاجرين العائدين و ٤٥٪ من المهاجرين حاليا يرسلون حوالاتهم شخصيا وعن طريق الاصدقاء. وتفاديا في تعميم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة نظرا لصغر حجم العينة المدروسة ، فقد تم افتراض نسبة قدرها ٢٠٪ فقط من حوالات الاردنيين العاملين في الخارج تأتي عن طريق شخصي او بواسطة الاصدقاء.

٤) الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المتأتية للحكومة من جراء ادخال المهاجرين لسلع عينية. قدرت حصيلة هذه الرسوم الجمركية بواقع نسبة قدرها ١٠٪ من قيمة التحويلات العينية (الواردة تحت بند رقم ٢ في الجدول السابق). وقد تم الاسترشاد في تحديد هذه النسبة على نسبة الجمارك المتحصلة للحكومة على مستوردات المملكة خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ والتي بلغ متوسطها ١٠٫٨٪ تقريبا. انظر:

Central Bank of Jordan, Monthly Statistical Bulletin, March 1983, p. 37.

٥) بند اجور النقل الاخرى والذي تشكل فيه ايرادات مؤسسة الخطوط الجوية الملكية الاردنية (عالية) النسبة العظمى (حوالي ٨٢٪ في سنة ١٩٨١). وقد تم تقدير نسبة ١٠٪ من حصيلة بند اجور النقل الاخرى المسجلة في ميزان المدفوعات الاردني على اساس انها عائدة لمؤسسة عالية نتيجة استخدام الاردنيين المهاجرين لهذه الخطوط في تنقلاتهم من والى المملكة.

٦) بالنسبة لحصيلة واردات الحكومه من اصدار ارقام لسيارات الاردنيين العاملين في السعودية. تم الحصول على هذه البيانات من وزارة المالية / الجمارك. ومن الجدير بالذكر ان هذه الواردات بدأت الحكومه تحصل عليها اعتبارا من حزيران ١٩٨٠. وقد بلغت حصيلتها خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ حوالي مليون دينار.

---

* مجموع البنود من ٢ الى ٦ يمثل الفرق بين التحويلات الرسمية الواردة ضمن ميزان المدفوعات واجمالي التحويلات المقدرة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما لا شك فيه ان جزءا من هذه المبالغ تنساب عبر الجسور الى الضفة الغربية ، لكن تحديد هذا الجزء هو الامر الذي تدور حوله كثير من الشكوك . ويرجع السبب في ذلك الى عوامل عديدة لعل ابرزها الافتقار الى وجود بيانات احصائية عن توزيع هؤلاء العاملين بين ضفتي المملكة ، يمكن الإسترشاد بها باعتبارها احد المؤشرات اللازمة لتقدير نصيب كل من الضفتين من هذه الحوالات . ولو اننا نعرف ان هذه البيانات ، حتى وان توفرت ، قد لا تكون كافية وحدها لنفي بالغرض المطلوب ، وذلك بسبب صعوبة حصر الاموال التي تتدفق من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية او العكس من ناحية ، وصعوبة تحديد مصادر الاموال المتدفقة والتي تعتبر تحويلات العاملين في الخارج احدى مصادرها من ناحية اخرى .

وعلى الرغم من ذلك ، ومن اجل التغلب على مشكلة البيانات المطلوبة ، حاولنا في الفصل الاول من هذه الدراسة الوصول الى تقدير مبدئي لعدد الاردنيين العاملين في الخارج من ابناء الضفة الغربية من خلال التقديرات المختلفة للاعداد الكلية للمهاجرين الاردنيين ، حيث تم التوصل الى تقديرهم بحوالي ١١٠ الف عامل اي ما يعادل ثلث المجموع الكلي لهؤلاء العاملين تقريبا .

ومن المنطقي ان تقودنا هذه النتيجة مباشرة الى اعتبار ان ثلث قيمة الحوالات الواردة عبر الجهاز المصرفي في الضفة الشرقية سوف تنساب عبر الجسور الى الضفة الغربية . لكن هنالك امور هامة يجدر ذكرها في هذا المجال لا تتفق مع التوصل الى هذه النتيجة . ومن بين ابرز هذه الامور ما يتعلق منها بالانعكاسات السلبية العديدة التي نجمت عن سلسلة الاجراءات التعسفية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ احتلالها للضفة الغربية والمناطق العربية المحتلة الاخرى في عام ١٩٦٧ ، والتي تركت اثارا سلبية اتسمت بتردي الاوضاع الاقتصادية في مختلف الميادين في هذه المناطق . فمصادرة الاراضي وبناء المستوطنات والقيود التعسفية العديدة سواء كانت في مجال التعليم او الصناعة او اجراءاتها الاخيرة التي اتخذتها في حزيران ١٩٨٢ القاضية بمنع ادخال النقود الى الاراضي العربية المحتلة للمبالغ التي تزيد عن ما يعادل الالف دينار اردني الا بالحصول على موافقة مسبقة منها ، ادت مجتمعة الى نتائج سلبية على المناخ الاستثماري العام في هذه المناطق ، اذ افقدت رؤوس الاموال الوطنية عنصر الاستقرار اللازم لعمليات الاستثمار . لذلك ليس غريبا ان تنعكس هذه الاجراءات بصورة سلبية على تحويلات العاملين الموجهة للاستثمار في الضفة الغربية ، ليقتصر تدفقها فقط على المبالغ الضرورية لسد تكاليف المعيشة لذوي هؤلاء العاملين ، والاحتفاظ بالجزء الباقي منها على شكل ودائع لدى الجهاز المصرفي في الضفة الشرقية او تشغيلها في مجالات الاستثمار الاخرى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا المجال ، يحسن بنا استعراض بيانات اسرائيل المنشورة عن المناطق المحتلة في هذا الخصوص، اذ تشير هذه البيانات الى ان اجمالي المبالغ المحولة من الخارج لصالح عوامل الانتاج المختلفة في الضفة الغربية سواء كانت على شكل مساعدات مالية دون مقابل او على هيئة تحويلات شخصية لم تزد خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٠ عن ما يعادل ٢٤٦ مليون دينار اردني او ما متوسطه ٤١ مليون دينار سنويا . والجدول التالي يبين التدفق السنوي لهذه التحويلات.

جدول رقم (١٠)
التدفق السنوي للتحويلات المالية الى الضفة الغربية
حسب البيانات الاسرائيلية
Factor Payments from Abroad

السنة	القيمة بالمليون شيكل	القيمة بالمليون* دينار اردني
١٩٦٨	١ر٧	١ر٧
١٩٧٥	٨٨ر٤	٥ر٤١
١٩٧٦	١١٢ر٣	٤٢ر٧
١٩٧٧	١٥٧ر٢	٣١ر٩
١٩٧٨	٢٦٣ر٣	٤٠ر٩
١٩٧٩	٥١٧ر٧	٤٢ر١
١٩٨٠	١١١٠ر٣	٤٥ر٤

المصدر: Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1981, op. cit. p. 716.

* تم تحويل الارقام من العملة الاسرائيلية الى الدينار الاردني استنادا الى سعر تعادل الليرة الاسرائيلية او الشيكل مع الدولار الامريكي المنشور في I.F.S للسنوات ١٩٧٠ — ١٩٨٢.

ومن الجدير بالذكر انه على الرغم من ان البيانات الاسرائيلية عن حجم التحويلات المالية الى الضفة الغربية تتفق من حيث المبدأ مع النتيجة التي نرمي الى التوصل اليها والمتمثلة في انه ليس صحيحا ان ما يعادل ثلث حوالات الاردنيين العاملين في الخارج

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تذهب الى الضفة الغربية ، الا ان هذه البيانات تعتبر بعيدة عن الواقع ايضا • ويعود السبب في ذلك الى عدة عوامل لعل ابرزها يتمثل في صعوبة تقدير هذه الحوالات من خلال اعداد الاردنيين العاملين في الخارج القادمين زيارة ذويهم في الضفة الغربية ، وذلك لأن هنالك جزءا من هذه المبالغ يمكن ان يستلمها ذوو هؤلاء العاملين من البنوك في الضفة الشرقية لو من خلال ذويهم واصدقائهم فيها • ثم ان هنالك حقيقة اخرى تتمثل في عدم افصاح المواطنين عموما عن حجم المبالغ التي ترد اليهم من الخارج والتي غالبا ما يحتفظون بها على شكل مكتنزات نظرا لعدم وجود مصارف عربية تجذبهم للتعامل معها من ناحية ونفور المواطنين من التعامل مع البنوك الاسرائيلية العاملة في الاراضي المحتلة الا في حالات الضروره من ناحية اخرى(١)

هذا علاوة على ان جزءا من المساعدات المالية التي تتلقاها المؤسسات المختلفة في الضفة الغربية كالبلديات والجمعيات والافراد تحاط بنوع من السرية والكتمان خشية من حدوث مضايقات من قبل السلطات الاسرائيلية التي تهدف بكل الوسائل منع وصول هذه المساعدات من اجل ان تفرض واقعا معيشيا صعبا امام المواطنين يدفعهم الى ترك اراضيهم والهجرة للخارج • وهو الامر الذي دفع بالسلطات الاسرائيلية في اوائل حزيران ١٩٨٢ من اتخاذ اجراءات تقييدية على ادخال النقود الى المناطق العربية المحتلة •

وازاء ذلك كله ، ليس غريبا ان لا يتعدى اجمالي المبالغ التي اوردتها البيانات الاسرائيلية سواء كانت على شكل مساعدات او تحويلات شخصية المحولة للضفة الغربية عن ما نسبته ٢ر٢٩٪ من مجمل تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٠ والبالغة حوالي ١ر٨٣٩ مليون دينار اردني •

ومن المفيد ونحن في هذا المجال ، الاشارة الى دراسة صادرة عن دائرة الابحاث والدراسات في البنك المركزي عام ١٩٨١ حول تقديرات تدفق النقد من الضفة الشرقية الى المناطق المحتلة لعام ١٩٧٩ (٢) ، حيث قدرت هذه الدراسة ان ثلث حوالات الاردنيين العاملين في الخارج يتم تحويلها بطريقة او باخرى الى المناطق المحتلة ، وقد بني هذا التقدير على اساس التوزيع النسبي للسكان بين ضفتي المملكة ، حيث يشكل سكان الضفة

---

(١) UNCTAD, Review of the Economic Conditions of the Palestinian People in the Occupied Territories, 26 Aug-1981, p. 49.

(٢) عبد المطلب ابو حجله ، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلة ، (البنك المركزي الاردني : دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٨١) ، ص ٢٢ ، ٢٤ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الغربية ثلث اجمالي عدد السكان تقريبا • ولم تغفل هذه الدراسة التأثيرات السلبية للاوضاع الاقتصادية والسياسية التي تعيشها المناطق المحتلة ، بالاضافه الى غياب الاجهزة المصرفية العربية على فرص الاستثمار المواتية في هذه المناطق ، الامر الذى دفع الكثير من العائلات المقيمة والتي تتلقى تحويلات من ابنائها العاملين في الخارج على اعادة المبالغ التي تفيض عن انفاقهم لاستثمارها في الضفة الشرقية او ايداعها لدى البنوك فيها • وقدرت الدراسة المبالغ المعاد تحويلها للضفة الشرقية بنصف قيمة التحويلات• وبعبارة اخرى فقد توصلت هذه الدراسة الى ان ما يعادل $\frac{1}{2}$ قيمة الحوالات الكلية هو الذى يذهب الى الضفة الغربية•

وعلى الرغم من الافتقار الواضح للمعلومات والبيانات اللازمه لتقدير قيمة الحوالات التي تذهب الى الضفة الغربية المحتلة ، لا سيما المتعلقة منها بالرقم الاجمالي الدقيق للعاملين في الخارج من ابناء الضفة الغربية وتوزيعهم المهني وفئات دخولهم وعدد مرافقيهم وغير ذلك من البيانات والمعلومات الاخرى ، الا ان ذلك يجب الا يمنعنا من القيام بمحاولة لتقدير قيمة هذه الحوالات• لذلك لا بد لنا من اجل التوصل الى ذلك من الاستعانه بالمعلومات القليلة المتوفرة ومن استخدام عدد من الافتراضات التي من شأنها مساعدتنا على تحقيق هذه الغاية وذلك على النحو التالي :—

١— سبق لنا ان توصلنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة الى ان عدد الاردنيين العاملين في الخارج من ابناء الضفة الغربية يعادل ٣٦٪ من المجموع الكلي للقوى الاردنية العاملة في الخارج تقريبا • وبناء على ذلك سنفترض ان ٣٦٪ من قيمة الحوالات الواردة ضمن ميزان المدفوعات الاردني تعتبر بشكل مبدئي من نصيب الضفة الغربية المحتلة•

٢— الافتراض بأن تحويلات العاملين التي كانت ترد الى المملكة حتى عام ١٩٧٥ كانت تذهب لتغطية نفقات تكاليف المعيشة لذوى هؤلاء العاملين سواء كانوا في الضفة الشرقية او في الضفة الغربية(١) ، وذلك نظرا لأن حجم هذه الحوالات لم يكن كبيرا آنذاك بالقياس الى حجمها للفترة التي اعقبت ذلك والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات الدخول النقدية ومعدلات تزايد الهجرة الى الدول العربية النفطية المجاورة التي شهدت تطورات ايجابية في حصيلة ايراداتها العامة ومشاريع التنمية فيها •

(١) Bassam K. Saket, Jordan Place Within the Arab Oil Economies, (Seminar sponsored by the University of Jordan, the Middle East Centre, ST. Antony, College, Oxford University and Yarmouk University), Amman: 12-13 March, 1983. p. 7.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ — اعتبار رقم تحويلات العاملين المتدفقة الى الضفة الغربية في عام ١٩٧٥ مثلا لرقم سنة الاساس وذلك بغية تقدير قيمة الحوالات المتدفقة اليها للفترة التي تلت ذلك العام ، مع الاخذ بالحسبان اضافة معدل زيادة قدره ٢٠٪ سنويا لتغطية معدلات ارتفاع تكاليف المعيشة من ناحية والاخذ بعين الاعتبار تزايد معدلات الهجرة من ناحية اخرى .

٤ — يترتب على الافتراض السابق ان تحويلات العاملين التي تذهب الى الضفة الغربية غايتها فقط تغطية نفقات الاستهلاك لذوى هؤلاء العاملين . اما الجزء الذى يذهب لغايات الاستثمار من تحويلات هؤلاء العاملين فانه يستثمر داخل الضفة الشرقية نظرا لعدم وجود المناخ الاستثمارى الملائم في المناطق المحتلة بسبب اجراءات اسرائيل المتعمدة في هذا الشأن .

وعلى ضوء الافتراضات السابقة تم التوصل الى الجدول التالي :—

جدول رقم (١١)

تقدير نصيب الضفة الغربية من التحويلات

(بالمليون دينار)

السنة	الحوالات الكلية	نصيب الضفة الغربية ٣٦٪	المبالغ المحولة فعلا الى الضفة الغربية	نسبة المبالغ المحولة فعلا الى المجموع الكلي	تحويلات ابناء الضفة الغربية المستثمرة في الضفة الشرقية	نصيب الضفة الشرقية الصافي من الحوالات
١٩٦٨	٤ر١٠	١ر٤٧	١ر٤٧	٣٦٪	—	٢ر٦٣
١٩٦٩	٦ر٩٢	٢ر٤٩	٢ر٤٩	٣٦٪	—	٤ر٤٣
١٩٧٠	٥ر٥٤	١ر٩٩	١ر٩٩	٣٦٪	—	٣ر٥٥
١٩٧١	٤ر٩٧	١ر٧٨	١ر٧٨	٣٦٪	—	٣ر١٩
١٩٧٢	٧ر٤١	٢ر٦٧	٢ر٦٧	٣٦٪	—	٤ر٧٤
١٩٧٣	١٤ر٧٠	٥ر٢٩	٥ر٢٩	٣٦٪	—	٩ر٤١
١٩٧٤	٢٤ر١٣	٨ر٦٨	٨ر٦٨	٣٦٪	—	١٥ر٤٥
١٩٧٥	٥٣ر٢٥	١٩ر١٧	١٩ر١٧	٣٦٪	—	٣٤ر٠٨
١٩٧٦	١٣٦ر٤١	٤٩ر١٠	٢٣ر٠٠	١٦ر٩٪	٢٦ر١٠	١١٣ر٤١
١٩٧٧	١٥٤ر٧٥	٥٥ر٧١	٢٧ر٦٠	١٧ر٨٪	٢٨ر١١	١٢٧ر١٥
١٩٧٨	١٥٩ر٣٨	٥٧ر٣٨	٣٣ر١٢	٢٠ر٨٪	٢٤ر٢٦	١٢٦ر٢٦
١٩٧٩	١٨٠ر٤٢	٦٤ر٩٥	٣٩ر٧٤	٢٢ر٠٪	٢٥ر٢١	١٤٠ر٦٨
١٩٨٠	٢٣٦ر٦٨	٨٥ر٢٠	٤٧ر٦٩	٢٠ر١٪	٣٧ر٥١	١٨٨ر٩٩
١٩٨١	٣٤٠ر٨٩	١٢٢ر٧٢	٥٧ر٢٢	١٦ر٨٪	٦٥ر٥٠	٢٨٣ر٦٧
	١٣٢٩ر٥٥	٤٧٢ر٦٥	٢٧١ر٩١		٢٠٦ر٦٩	١٠٥٧ر٦٤

المصدر :

١ — بالنسبة للعمود الاول ، البنك المركزى الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

٢ — بالنسبة لباقي الاعمدة ، قام الباحث بتقديرها بناء على المعطيات المشار اليها آنفا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكننا من بيانات الجدول السابق استخلاص عدد من الاستنتاجات نورد اهمها كما يلي :—

١) بلغ حجم التحويلات التي ذهبت فعلا الى الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٦٨—١٩٨١ حوالي ٢٧١٫٩ مليون دينار او ما يعادل ٢٠٫٥٪ من المجموع الكلي للتحويلات الواردة الى المملكة خلال هذه الفترة والبالغة حوالي ١٣٢٩٫٦ مليون دينار.

٢) بالرغم من الارتفاع الكبير في القيمة المطلقة للتحويلات التي ذهبت الى الضفة الغربية منذ عام ١٩٧٦ وحتى نهاية عام ١٩٨١ والتي بلغ مجموعها حوالي ٢٢٨٫٤ مليون دينار مقابل ٤٣٫٥ مليون دينار خلال الفترة ١٩٦٨—١٩٧٥ ، اي بما يزيد عن خمسة امثالها تقريبا ، الا ان متوسطها بالمقارنة الى مجموع الحوالات الواردة الى المملكة انخفض الى ١٨٫٩٪ تقريبا .

٣) بلغ حجم تحويلات ابناء الضفة الغربية العاملين في الخارج المستثمرة داخل الضفة الشرقية سواء كانت على شكل ودائع مصرفية مختلفة الاجال او على شكل استثمارات اخرى ، حوالي ٢٠٦٫٧ مليون دينار او ما يعادل ١٧٫١٪ من مجموع الحوالات الواردة الى المملكة خلال الفترة ١٩٧٦—١٩٨١ والبالغة حوالي ١٢٠٨٫٥ مليون دينار.

٤) حظيت الضفة الشرقية على استيعاب الجزء الاعظم من التحويلات الواردة الى المملكة خلال الفترة ١٩٦٨—١٩٨١ ، حيث بلغ نصيبها ١٠٥٧٫٦ مليون دينار او ما يعادل ٧٩٫٥٪ من المجموع الكلي لهذه التحويلات والبالغ حوالي ١٣٢٩٫٦ مليون دينار.

٥) ان ادراج قيمة التحويلات الكلية ضمن ميزان المدفوعات الاردني خلال الفترة التي اعقبت احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ ، لا يعبر عن حقيقة النتيجة الكلية لميزان المدفوعات Overall Balance of Payments . لذلك لو تم ادراج نصيب الضفة الشرقية فقط من هذه التحويلات لكانت النتيجة تعبر عن الواقع بشكل اقرب الى الدقة . وقد يكون من المصادفة او قد لا يكون ان حجم صافي السهو والخطأ في ميزان المدفوعات الاردني والبالغ حوالي ٣٨٫٥ مليون دينار و ٣٩٫١ مليون دينار خلال العامين ١٩٨٠ و ١٩٨١ على التوالي ، قريب من مبالغ التحويلات التي ذهبت الى الضفة الغربية خلال العامين المذكورين والبالغة حوالي ٤٧٫٧ مليون دينار و ٥٧٫٢ مليون دينار على التوالي .

واذا ما اخذنا في الحسبان اجمالي التحويلات التي تم التوصل الى تقديرها حسب جدول رقم (٩) السابق ، فان نصيب الضفة الغربية منها يرتفع خلال السنوات ١٩٧٨—١٩٨١ الى ٨٠٫٤ ، ٩٢٫٤ ، ١١٩٫٧ ، ١٧١٫٢ مليون دينار لكل عام على التوالي . وكذلك فان المبالغ المحولة فعلا اليها سوف ترتفع لتصل الى ٤٠٫٩ ، ٤٩٫٨ ، ٥٨٫٩ ، ٧٠٫٤ مليون دينار لكل عام خلال الفترة ذاتها على التوالي ايضا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابـــع

تأثير تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على ميـــزان المدفوعات وعلى الاحتياطيات من العملات الاجنبيـــــــة

تمهيـــــد

تركت ظاهرة انتقال القوى العاملة الاردنية الى الخارج اثارا عديدة على الاقتصـــاد الاردني ، سواء كانت هذه الاثار ايجابية ام سلبية. ومن ابرز الاثار الايجابيـــــة هو موضوع التحويلات ، الذي اصبح في السنوات الاخيرة يعتبر من بين اهم الموارد التـــي توفر للمملكة جزءا هاما من العملات الصعبة التي ترد اليها من الخارج. وتظهر اهميـــة هذه التحويلات بصورة جلية من خلال تحليل تأثيرها على بنود ميزان المدفوعات المختلفة وذلك خلال الفترات التاليـــة :

(١) الفترة الممتدة من ١٩٦٠ ــ ١٩٦٦

تشير البيانات المتوفرة الى ان حجم تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج خـــلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٦ كان يفوق حصيلة عائدات صادرات الاردن من البضائع بنســـبة مقدارها ١ر٤٪ ، كما كان لهذه التحويلات دورا هاما في تغطية ما نسبته ٦ر١٧٪ (٢) مـــن العجز المزمن في الميزان التجاري والبالغ خلال تلك الفترة ٣٠١ر٢ مليون دينار. ولولا وجود هذه التحويلات ايضا لارتفع العجز في الحساب الجاري من حوالي ٩ر٦ مليون دينار الى ٥ر٦٣ مليون دينار ، الامر الذي يعطي دلالة واضحة على اهمية هذه التحويـــلات في امتصاص ما يزيد عن خمسة امثال العجز المتحقق في الحساب الجاري خلال تلك الفتـــرة. ولولاها ايضا لانقلب الوضع النقدي في ميزان المدفوعات من وفر قدره ٢ر٣٠ مليون دينـــار الى عجز مقداره ٦ر٣٢ مليون دينار.

والواقع انه نظرا لصغر حجم السوق الاردني وعدم قدرته في استيعاب الاعداد الكبيرة من القوى العاملة التي تدفقت على الاردن بسبب الهجرة القسرية لاعداد كبيرة مـــــن اللاجئين الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ ، اعتبرت حركة هجرة العمل للخارج ، علاوة علـــى اثارها الايجابية في تخفيف وطأة البطالة الشديدة ، عاملا حيويا في تنشيط الفعاليـــات

(١) لم تتوفر بيانات عن حجم تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج قبل عام ١٩٦٠.

(٢) انظر جدول رقم ١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المختلفة للاقتصاد الوطني نظرا لما نجم عن تلك الهجرة من ورود تحويلات مالية من هؤلاء العاملين الى ذويهم داخل المملكة.

ومن الجدير بالذكر انه لم يكن لارتفاع الاجور والرواتب دورا مقررا في حركة انتقال الايدى العاملة الاردنية آنذاك ، وذلك لأن الاجور والرواتب كانت في دول المنطقة المحيطة ثابته في مستويات منخفضة عموما ، مع وجود استثناء محتمل وحيد هو الكويت ، حيث كانت الاجور تتأثر الى حد كبير بقدرة الاقتصاد الكويتي على دفع اجور اعلى(١).

الفترة الممتدة من ١٩٦٧ — ١٩٧٣

يستدل من بيانات ميزان المدفوعات الاردني (جدول رقم ١٢) ان حجم تحويلات الاردنيين خلال الفترة التي تلت عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣ بالمقارنة مع الفترة السابقة ، قد حققت تراجعا ملحوظا وخاصة خلال السنوات الخمس الاولى التي اعقبت حرب عام ١٩٦٧ ، وقد بلغت ادنى مستوى لها في عام ١٩٦٨ ، حيث لم تزد قيمة التحويلات خلال ذلك العام عن ٤ر١ مليون دينار. وعلى الرغم من التراجع الذى حققه حجم التحويلات خلال تلك الفترة ، الا انها ساهمت بتغطية ما نسبته ١٢٪ من العجز المتحقق في الميزان التجارى والبالغ ٤١٨ر٣ مليون دينار ، وقلبت الوضع في الحساب الجارى من عجز مقداره ٥١ر٩ مليون دينار الى وفر مقداره ١ر٧ مليون دينار. كما ادت الى تغيير الوضع النقدى في ميزان المدفوعات من عجز مقداره ٥ر٨ مليون دينار الى وفر مقداره ٤٤ر٤ مليون دينار.

وفضلا عن مساهمتها في تغيير اوضاع الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات لصالح فعاليات الاقتصاد الوطني المختلفة وفي سد جزء من الفجوة الكبيرة بين مكاسب البلد ونفقاته بالعملات الاجنبية ، ساعدت حركة الهجرة في تخفيف حدة البطالة بين صفوف القوى العاملة ايضا. حيث اشارت النتائج التي دلت عليها الدراسة المتعددة الاهداف للاسرة ، ان نسبة البطالة بين صفوف القوى العاملة كانت في حدود ٨٪ ، من بينها عدد كبير من حملة الشهادات الجامعية والثانوية العامة. ولعل تأكيد الخطة الاقتصادية الثلاثية ١٩٧٣ — ١٩٧٥ في اولى اهدافها على ضرورة الحد ما امكن من معدلات البطالة عن طريق خلق فرص عمل جديده ما يعزز الاثار الايجابية الناجمة عن هجرة العمال الاردنيين الى الخارج(٢).

(١) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة لعام ١٩٨٠ ، (بيروت ، اكوا) ، ص ١٥٨.

(٢) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ — ١٩٧٥ ، ص ٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفترة الممتدة من ١٩٧٤ — الى وقتنا الحاضر

نشطت هجرة القوى العاملة الاردنية الى الدول العربية النفطية وخاصة الى المملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة بشكل كبير ، وذلك نظرا لازدياد حاجة هذه البلدان الى الايدي العاملة من الخارج من اجل ان تقوم بتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبيرة التي تضمنتها خططها التنموية الطموحة ، لتستفيد من ايراداتها الكبيرة الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط في اواخر عام ١٩٧٣ .

وكنتيجة مباشرة لزيادة حدة طلب هذه الاقطار على مختلف صنوف المهن ولا سيما ذات العلاقة بقطاع الانشاءات ، مع ما رافقها من ارتفاع في اسعار السلع المستوردة من البلدان الصناعية ، ارتفعت مستويات الاجور في البلدان العربية النفطية ارتفاعا حادا ، الامر الذي عمل على اجتذاب هذه البلدان لاعداد كبيرة من القوى العاملة من مختلف اقطار العالم ولا سيما من الدول العربية المجاورة كالاردن ومصر وشطري اليمن ، وذلك من اجل الاستفادة من فرص العمل الجديدة المجزية بالقياس مع اجورهم النقدية التي يتقاضونها في بلدانهم والتي تآكلت بسبب ارتفاع الاسعار.(١)

وازاء هذا الوضع ، فمن الطبيعي ان تتسرب افواج كبيرة من القوى العاملة الاردنية ذات الاختصاصات المختلفة للعمل في هذه البلدان خاصة وانه لم تكن توجد قيود تحول دون ذلك(٢)

ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة ، بدأ حجم تحويلات القوى العاملة الاردنية في الخارج في التزايد سنة بعد اخرى بشكل ملحوظ ، حيث بلغ اجمالي المبالغ التي وردت الى المملكة عبر الجهاز المصرفي خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨١ حوالي ٣ر١ بليون دينار ، او ما يزيد عن اثني عشر ضعفا للحوالات التي وردت الى المملكة طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ — ١٩٧٣ . كذلك فقد فاقت هذه التحويلات حصيلة عائدات المملكة

---

(١) قدرت اعداد المصريين العاملين حاليا في الخارج بحوالي ٣ر٢٨ مليون شخص منهم ٢ر٨٦ مليون يعملون في بلدان الشرق الاوسط وخاصة العراق والسعودية وليبيا والكويت والامارات العربية . والباقي في امريكا ودول اوروبا الغربية واستراليا .

انظر:

EIU, The Economist Intelligence Unit, Quarterly Economic Review of Egypt, (No. 2, 1983), pp. 9-10.

(٢) انظر الفصل الثاني صفحة رقم ٢٠ بخصوص سياسة الاردن ازاء انتقال القوى العاملة المحلية الى الخارج .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من صادراتها من البضائع بنسبة ٤٧٪ ، وغطت ما نسبته ٣ر٤١٪ من العجز الكبير الذي حققه ميزانها التجاري والذي بلغ ما يزيد عن ثلاثة بلايين دينار خلال نفس الفترة.(١)

وبفضل عنصري التحويلات والمساعدات دون مقابل اللذين يشكلان اهم موارد المملكة من العملات الاجنبية ، انخفض العجز في الحساب الجاري خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨١ الى ٣ر٥٨ مليون دينار ، ولولاهما لبلغ العجز ما يقارب ٣ر٠ بليون دينار.(٢) والواقع انه يتعين الا يغيب عن الاذهان بأن هذا التحليل اذا صح الى حد ما من خلال النظرة الساكنة ، فانه قد لا يستقيم ومنطق الواقع السائد المبني على الاسس الديناميه.

---

(١) ويشارك الاردن في اهمية بند التحويلات باعتباره احد اهم مصادر العملات الاجنبية لمعظم البلدان المصدرة للعمالة كالباكستان والهند ومصر واليمن الشمالي والمغرب. ففي الباكستان اشارت مصادر صندوق النقد الدولي الى ان تحويلات العاملين الباكستانيين في الخارج لعامي ١٩٧٩/١٩٨٠ — ١٩٨٠/١٩٨١ والبالغة حوالي ٤ر١ بليون دولار ، شكلت حوالي ٤ر٨٠٪ من صادراتها من البضائع والبالغة حوالي ٢ر٥ بليون دولار خلال العامين المذكورين. واستطاعت تخفيف حدة العجز في حسابها الجاري ليبلغ فقط ٥ر١ بليون دولار خلال الفترة المذكورة ايضا. كما افادت نشرة اكتوبر لبنك باكستان الوطني الى ان تحسنا ملحوظا ظهر على وضع الحساب الجاري الباكستاني بسبب انخفاض العجز التجاري وزيادة تحويلات الباكستانيين في الخارج. انظر :

National Bank of Pakistan, Monthly Economic Letter, October 1983, p. 4.

(٢) يلعب عنصري تحويلات المصريين العاملين في الخارج والسياحة دورا في التخفيف من حدة الضغوط الكبيرة التي يواجهها ميزان المدفوعات المصري. انظر:
The Economist Intelligence Unit, Quarterly Economic Review of Egypt, op. cit, p. 4.

كذلك فقد لعب عنصري السياحة وتحويلات المهاجرين في المغرب دورا هاما في حصيلة عائدات البلاد من العملات الاجنبية. حيث ساعد هذين البندين حصول المغرب على قروض خارجية. اذ تشير البيانات المتوفرة عن المغرب الى ان الدين الخارجي مع نهاية عام ١٩٨١ بلغ ٨ر٢ بليون دولار وكان ما يزيد عن ثلث هذا المبلغ على شكل قروض بالعملات الاوروبية. وقد ارتفع معدل خدمة الدين الخارجي من حوالي ٢٠٪ من الصادرات عام ١٩٧٨ الى ما يقدر بنسبة ٤٠٪ في عام ١٩٨٣. ومن الجدير بالذكر ان مجموع تحويلات المهاجرين خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ والتي بلغت حوالي ٤ر١ بليون دولار ، استطاعت تغطية حوالي ٦٠٪ من العجز التجاري المتحقق خلال الفترة المذكورة. انظر:

EIU, The Economist Intelligence Unit, Quarterly Economic Review of Morocco, (Annual Supplement 1983); pp. 23-24.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبافتراض سريان حالة من التحليل الساكن ، اى عدم وجود تدفقات مالية على شكل تحويلات ومساعدات ، فان ذلك يعني انه لكي يحقق الاردن معدلات النمو الاقتصادى التي حققها ، كان يستوجب عليه الالتجاء الى الاقتراض الخارجي مع ما يكتنف هذا النمط من التمويل من مخاطر واعباء ثقيلة ، دلت عليها تجارب العديد من الدول النامية التي تعرضت في الاونة الاخيرة الى مواقف اقتصادية عصيبة تمثلت في عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها نتيجة تزايد حجم ديونها الخارجية . هذا كله على افتراض ان هذا المصدر من التمويل متاح امام الاردن في ظل غياب كل من عنصرى التحويلات والمساعدات ، مع ان الواقع يدل على ان الجدارة الائتمانية التي يتمتع الاردن بها على الصعيد الدولي ، يعود الفضل فيها الى حد كبير الى هذين العنصرين .

فائض الطلب في سوق العمل الاردني

سجل سوق العمل الاردني منذ منتصف السبعينات تطورات مغايرة لتلك التي كانت سائدة خلال فترة الستينات واوائل السبعينات ، وقد تمثلت تلك التطورات بأن اصبح الاردن ذو الفائض التقليدى في الايدى العاملة يشكو من نقص حاد في العمالة لا سيما الماهرة والفنية منها اللازمه لتنفيذ برامج التنمية . وقد ظهر هذا النقص بشكل واضح في مجال اقامة المشاريع الصناعية الرئيسية وتوسيع ميناء العقبة ومشاريع الرى في وادى الاردن وبناء مطار الملكة علياء وغيرها من المشاريع الاقتصادية التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية ١٩٧٦ — ١٩٨٠ (١) .

وكان من نتيجة الضغوط على سوق العمل الاردني ظهور فائض طلب على الايدى العاملة في قطاع البناء والتشييد وفي قطاع الزراعه ، مما ادى الى ارتفاع الاجور لبعض التخصصات المهنية النادرة بشكل حاد . وادى ذلك بدوره الى اضطرار الاردن الى

---

(١) وفي حالة اليمن الشمالي ، تسبب رواج الهجرة في منتصف السبعينات في خلق عجز شديد في قوة العمل بالاضافة الى القصور الذى كان سائدا في مستوى المهارة ، وكان لهذا اثار واسعة المدى على البنيان الاجتماعي والاقتصادى في اليمن الشمالي . وبدأ اليمن الشمالي يستورد الايدى العاملة من الخارج لسد العجز الحرج في بعض المجالات . وقدر عدد العمال الوافدين الى اليمن الشمالي بحوالي ٥٠ الف عامل عام ١٩٧٩ ، من بينهم حوالي ١٠ الاف عامل سوداني وعدد يماثلهم من المصريين . للمزيد من التفصيلات انظر :

— ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٤ — ١٠٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللجوء لاستقدام العمال من الخارج للمساعده في تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية في الميادين المختلفـــــة.

وقد بلغت قوة العمل الوافدة من الخارج حسب تقديرات وزارة العمل الاردنية كمـــا سبق واشرنا ما يزيد عن ثلاثة وتسعين الف عامل في عام ١٩٨١. وكان من نتيجة ذلـــك ان ارتفعت قيمة التحويلات المعاكسة استنادا الى تقديرات البنك المركزي الاردني من حوالي ٦ر٨ مليون دينار في عام ١٩٧٦ الى ٥٢ر٠ مليون دينار في عام ١٩٨١، او ما مجموعـــه ١٦٣ر٨ مليون دينار خلال الفتره ١٩٧٦ — ١٩٨١، مما ترك اثارا على تقويم الاثـــار الصافية الناجمة عن هجرة القوى العاملة الاردنية الى الخارج. انظر: جدول رقم (١٣).

خلاصة اثار تحويلات الاردنيين على ميزان المدفوعات

وعلى المستوى التراكمي لارقام ميزان المدفوعات الاردني منذ عام ١٩٦٠ وحتى نهايـة عام ١٩٨١، تظهر اهمية تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج بصورة جلية، اذ بلـــغ مجموعها الكلي حوالي ٤ر١ بليون دينار. وهذا الرقم يعادل حجم استثمارات خطتي التنمية الاقتصادية الثلاثية ١٩٧٣ — ١٩٧٥ والخمسية ١٩٧٦ — ١٩٨٠ تقريبا. كما فاقـــت اجمالي عائدات المملكة من صادراتها من البضائع بما نسبته ٧ر٣٤٪. واستوعبت ما نسبتـه ٢ر٣٦٪ من العجز المتراكم في الميزان التجاري خلال هذه الفترة. وبفضل تحويـــلات الاردنيين العاملين في الخارج، حقق ميزان المدفوعات الاردني وفرا نقديا متراكما بلـــغ مجموعه ٧ر٤٠٥ مليون دينار، ولولاها لانقلب الوضع في ميزان المدفوعات الى عجز نقدي كبير يصل الى ما يعادل ٣ر٩٨٢ مليون دينار.

ومن الجدير بالذكر ان هذا الوفر المتحقق في ميزان المدفوعات الاردني يعـــادل ٥ر٩٣٪ من الاحتياطي الرسمي للمملكة من العملات الاجنبية البالغ ٧ر٤٣٢ مليون دينـــار في نهاية عام ١٩٨١. كما وان هذا الوفر بلغ ضعف ارصدة البنوك التجارية من العمـــلات الاجنبية خلال العام ذاته تقريبا.

الاهمية النسبية للتحويلات باعتبارها احدى مصادر دخل المملكة من العملات الاجنبية

تشير بيانات الجدول رقم (١٤) ان الاهمية النسبية لتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج بدأت خلال الاعوام الاخيرة تتزايد بصورة ملحوظة. اذ في حين كانـــت نسبتها خلال الفتره ١٩٦٨ — ١٩٧٣ تتراوح بين ٨ر٤٪ — ٢ر١٣٪ من اجمالي دخـــل المملكة من العملات الاجنبية، ارتفعت خلال الفترة التالية لتصل في عام ١٩٧٨ حوالـــي ٨ر٣٥٪. وبعبارة اخرى اصبحت التحويلات بعد ان كانت تحتل مركزا متأخرا بيـــن المصادر المتعددة للمملكة من العملات الاجنبية، تزاحم المساعدات الخارجية المصـــدر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرئيسي التقليدي على المركز الاول • او على الاقل ساهم ارتفاعها الملحوظ في السنوات الاخيرة، على تخفيض الاهمية النسبية للمساعدات الخارجية التي يتلقاها الاردن والتي يرد معظمها من الدول العربية• اذ بعد ان كانت المساعدات تشكل في المتوسط نصف دخل المملكة من العملات الاجنبية خلال الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٤ ، انخفض متوسطها خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨١ الى ٣ر٣٩٪ بالرغم من ان القيمة المطلقة لهذه المساعدات خلال الفترة الاخيرة ، فاقت خمسة اضعاف قيمتها خلال الفترة السابقة•

كذلك لعب تدفق عنصري المساعدات والتحويلات بصورة غير مباشرة ، دورا فعالا في التقليل من لجوء الاردن الى الاقتراض الخارجي خلافا لما واجهته العديد من الدول النامية التي اضطرتها ظروفها الاقتصادية الصعبة الى اللجوء لهذا المصدر للحصول على الاموال اللازمه لسد احتياجاتها الاساسية•(١)

---

(١) أ— بلغ رصيد الدين العام الخارجي غير المسدد في الاردن مع نهاية عام ١٩٨١ حوالي ١ر٥١٨ مليون دينار• وعلى الرغم من ارتفاع حجم الدين الخارجي في الاردن خلال السنوات الاخيره بالمقارنة مع الفترة السابقة ، الا ان حجم هذه الديون يظل معتدلا بالمقارنة مع غالبية الدول النامية المماثلة للاردن من حيث درجة النمو الاقتصادي•

انظر:
جليل فريد البديوي ، قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ص٩٨، ١١٦•

ب— ويقول جواد حديد ان الجزء الاكبر من الديون الاردنية (حوالي ثلثي المجموع) هو حكومي لاغراض معظمها انتاجي• ويتم اقتراضه لاغراض المشاريع الواردة في الخطط الخمسية والجزء الاصغر (حوالي الثلث من تلك الديون هو لمشاريع انتاجية اخرى تشترك فيها الحكومة مع القطاع الخاص، وهو ما يفسر وجود كفالة الحكومة على تلك القروض•
وقد بلغ معدل خدمة الدين الخارجي للاردن سنة ١٩٨٢ المؤلفه من اقساط وفوائد الى مجمل الصادرات من السلع والخدمات ٦ر٣٪ بعد ان كان ١ر٧٪ في السنه السابقة• علما بان هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار موارد المملكة من العملات الاجنبية عن طريق المساعدات الرسمية العربية• ومما يؤكد على الجدارة الائتمانية التي يتمتع بها الاردن في الاسواق الدولية انه استطاع في السنوات الاخيره الاقتراض من الخارج بفائده هامشها ٥/٨٪ و ٥/٨٪ فوق كلفة مصدر التمويل للبنك المقرض (Libor)• اما الدول التي ازداد عبء الدين الخارجي فيها فقد بلغ معدل الهلمش على اقتراضها في الاسواق الدولية بين ١٪ و ٢٪ كالعديد من دول امريكا الجنوبية واسرائيل وبولنده والمجر ورومانيا ومصر•

انظر:
جواد حديد ، الركائز الاقتصادية في تثبيت اسعار الصرف للدينار ، بحث غير مطبوع ، القاه في ندوه حول الدينار الاردني في الميزان ، جمعية الاقتصاديين الاردنيين ، ٢٨ كانون اول ١٩٨٣ ، ص٢٢•

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٢)
ميزان المدفوعات الاردني خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٨١

(بالملايين دينار)

البيان	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	المجموع
صادرات السلع	٣٫٩٥	٥٫٢٧	٥٫٩٢	٦٫٥٦	٨٫٠٥	٩٫٩٠	١٠٫٤٠	١١٫٢٠	١٤٫٣٠	١٤٫٧٥	١٤٫١٧	١١٫٤٤	١٧٫٠١	١٤٫٠٥	٤٩٫٧٥	٤٩٫٨٨	٦٨٫٧١	٨٢٫٠٦	٩٠٫١٢	١٢٠٫٩٢	١٧١٫٤٥	٢٤٧٫٦٢	١٠٣١٫٢٢
مستوردات السلع	٤١٫٤٢	٤٠٫٩٣	٤٢٫٥١	٥٢٫٦٢	٤٩٫٤٠	٥٥٫٨٠	٦٧٫٣٠	٥٤٫٢٠	٥٧٫٣٠	٦٧٫٥٤	٦٥٫٥٢	٧٦٫٦٩	٩٤٫٨٨	١٠٧٫٨٠	١٤٤٫٦٨	٤٢٢٫٩٤	٢٢٨٫٧٤	٤٥٢٫١١	٤٥٨٫٩٤	٥٨٨٫٢٢	٧١١٫٧٩	١٠٤٦٫٢٦	٤٨٦٤٫٢٤
الميزان في الميزان التجاري	٣٧٫٤٨	٣٥٫٦٦	٣٧٫٥٩	٤٧٫٠٧	٤٠٫٦٠	٤٥٫١٠	٥٦٫٩٠	٤٤٫٩٠	٤٢٫٠٠	٥٢٫٧٩	٥٢٫٣٦	٦٤٫٧٥	٧٧٫٨٧	٨٢٫٦٥	١٠٥٫٩٣	١٨٤٫٠٦	٢٧٠٫٠٦	٢٧١٫٠٥	٢٦٨٫٠٢	٤١٧٫٤٠	٥٤٢٫٢٤	٨٠٢٫٧٤	٢٨٢٢٫٠٤
صادرات الخدمات بما فيها التسهيلات	١٣٫٠٦	١٥٫٢٨	١٧٫٤٧	١٨٫٦١	٢٣٫٩٠	٢٧٫٢٠	٢٩٫٢٠	٢٥٫٥٠	٢٢٫٩٠	٢١٫٢٦	٢١٫٩٢	٢٨٫١٨	٢٤٫٩٢	٥٥٫١٧	٦٤٫١١	١٢٦٫٦٦	٢٦٢٫٦٢	٢١٢٫٩٩	٢٤٩٫٧٤	٤٢٥٫٧٤	٥٧٢٫٦٨	٧٩٥٫٢٥	٢٢٩٨٫٠٨
مستوردات الخدمات بما فيها تسهيلات الاجانب	٤٫٤٠	٥٫١٥	٧٫٢٤	٧٫٧٢	٧٫٧٠	٨٫٢٠	٩٫٨٠	١٠٫٤٠	١٠٫٣٠	١٢٫٠٩	١١٫١٤	١١٫١١	٢٤٫٠٤	٢٩٫٨٤	٤٢٫٤٨	٧١٫٢٢	١٠٢٫٨١	١١١٫٢٣	١٧٤٫٠٢	٢٧٤٫٨٥	٢٦١٫٤٧	٤٢٦٫٠٠	١٧٥٧٫٢١
ميزان الخدمات	٨٫٦٦	١٠٫١٢	١٠٫٧٣	١٠٫٩٣	١٦٫٢٠	١٩٫٠٠	١٥٫١٠٢	١٥٫١٠٠	١٢٫٤٠	١٠٫٣٠	٦٫٧٨	٦٫٧٤	١٠٫٩٩	٢٥٫٨٥	٢٢٫١٢	٦٥٫٢٢	١٦٠٫٨٤	٢٠٢٫٧٦	١٧٥٫٧١	١٥٠٫٨٩	٢٥٦٫٢١	٢٥٩٫٢٥	١٥٤٠٫٧٧
ميزان السلع والخدمات	٢٨٫٨٢	٢٥٫٥٢	٢٦٫٨٦	٢٦٫٠٣	٢٤٫٤٠	٢٦٫٩٠	٢٥٫٥٠	٢٧٫٨٠	٤٤٫٤٠	٤٦٫٥٨	٦٢٫٦٤	١٠٫٨٢	٥٧٫٨٨	٦٠٫٨٠	٦٦٫١٨	١١٨٫٢٢	١٠٩٫٢١	١١٨٫٢٩	١٩٢٫٢١	٢٣٦٫٥٤	٢٨٧٫١٢	٢٤٤٫٤٩	٢٢٩٢٫٠٢
باقي الصادرات	٢٦٫٨٨	٢٦٫٢٨	٢٥٫٢١	٢٤٫١٤	٢٤٫٥٠	٤٩٫٥٠	٢٤٫١٠٠	٥٣٫٩٠٠	٥٤٫٩٠٠	٤٧٫٢٤٠	٤٠٫٦٥	٣٦٫٦١	٦٨٫٢٩	٦٤٫٠٠	٨٦٫٧٤٠	١٢٩٫٥٥	١٢٦٫٥٤	١٦٥٫٨٢	١٠٦٫٥١	٢١٤٫٤٣	٢٩٨٫٧٥	٤٣٠٫٨٠	٢٢٢٠٫٢١
الحساب الجاري	١٫٩٦	٠٫٧٥	١٫٦٥	١٫٠٤	١٢٫٠٠	٤٫٦٠٠	١٫٤٠	٢٦٫١٠٠	١٠٫٥٠٠	١٦٫٢٨	٥٫١٢	٢١٫٢٧	١٫٢١٠	٣٫٠٠	٢٫١٤٠	٤٧٫٤٠	١٧٫٤٠٤	٢٫٤٦	٨٥٫٨٠	٢٫٠٨	١١١٫٢٤٠	١٢٫٦٩	٢٧٫٩٩٠
الحجز او الوفر التلقي في ميزان المدفوعات النقدي	٠٫٧٠	٤٫٨٩	٢٫٢٢٠	٢٫٠٢٠	٨٫١٥٠	٦٫٠٠٠	١٧٫١٠٠	٨٫٩٠٠	٨٫١٥٠	١٠٫٩٢٠	١٥٫٢٠٠	١١٫٨٢٠	٦٫٧١٠	١٢٫٤٨٠	٦٫٠٨٠	٤٦٫٦٩٠	١٠٫٩٦٠	٦٤٫٧٥٠	٣٦٫٩٢٠	٦٣٫٦٧٠	١٠٦٫٣٦٠	١٧٫٤٧٠	٤٠٥٫٦٩٠
تسهيلات المانحين الاردنيين	٦٫٢٤	٥٫٢٥	٦٫٢٠	٦٫١٧	٩٫٢٠	٩٫١٠	١٠٫٦٠	٦٫٦٠	٤٫١٠	٦٫٩٢	٥٫٥٤	٤٫٩٧	٧٫٤١	١٤٫٧٠	١٤٫٠٢	٥٣٫٣٥	١٣٦٫٤١	١٥٤٫٧٥	١٥٩٫٣٨	١٨٠٫٤٢	٤٣٦٫١٨	٢٤٠٫٨٩	١٣٨٩٫٠١
نسبة تغطية التسهيلات للحجز التجاري	٢٦٫٦	٤٣٫٢	٤٣٫٦	٢٨٫٩	٥٥٫٠	٤١٫٧	٤٣٫٢	٤٦٫٢	٤٦٫٦	٤٨٫٩	٤٢٫٨	٤٧٫٧	٤٩٫٥	٤٢٫٦	٤٣٫٢	٤٨٫٩	٤٠٫٦	٤١٫٧	٤٢٫٣	٤٢٫٦	٤٣٫٦	٤٤٫٨	٤٣٫٦
وضع ميزان الخدمات بدون التسهيلات	٢٫٤٢	٤٫٨٨	٤٫٥٣	٤٫٣٢	٦٫٩٠	٩٫٩٠	١٠٫٨٠	٨٫٥٠	٥٫٥٠	١٧٫٧٥	١٢٫٤٠	١٫٩٠	٣٫٤٨	٨٫١٥	٨٫٠٧	١٤٫٨٠	٢٤٫١٠	٤٨٫٠٦	١٦٫٢٢	٢٩٫٥٢	١٩٫٥٢	١٨٫٢٦	٢٥١٫٧٦
وضع ميزان السلع والخدمات بدون التسهيلات	٢٥٫٠٦	٣٠٫٧٨	٣٢٫٠٦	٤٢٫٢٥	٣٣٫٧٠	٣٦٫٠٠	٤٦٫١٠	٣٤٫٤٠	٤٨٫٥٠	٧٠٫٥٤	٥٤٫١٢	٢٤٫٥	٧٤٫٤١	٧٥٫٥٠	١٠٧٫٩٢	١٧١٫٥٨	٢٤٥٫٤٦	٣٢٢٫٠٤	٢٥١٫٦٩	٤٩٦٫٩٢	٥٤٢٫٠٨	٧٨٥٫٢٨	٢٦٨١٫٢٢
وضع الحساب الجاري بدون التسهيلات	٨٫١٨	٤٫٥٠	٧٫٨٥	١٨٫٢١	٥٫٤٠	٦٫٥٠	١٢٫٠٠	١٩٫٤٠٠	٦٫٤٠٠	٤٢٫٠٠	١٣٫٤٧	٢٦٫٤٤	٦٫١٠	١٠٫٩٠	٤٫٤٠	٣١٫٧٨	١١٩٫٠٧	١٥٧٫٢١	٢٤٥٫١٨	١٨٢٫٥٠	١٢٥٫٠٦	٢٥٤٫٥٨	١٢٥١٫٠٢
وضع ميزان المدفوعات بدون التسهيلات	١٫١٧	٢٫٣٦	٢٫٤٨	١٤٫٣٤	٢٫٨٠	٢٫١٠	١٫٧٠	٢٦٫١٠٠	١٢٫٢٠٠	١٧٫٨٤	٧٫٠٦	١٦٫٧٩	٠٫٧٠	٢٫٢٢	١٨٫٠٥	٦٫٦٥	١٤٧٫٣٢	٩٠٫٠٠	١٢٢٫٤٦	١١٦٫٧٥	١٢٠٫٢٤	٢٢٣٫٤٦	٩٨٢٫٢٢

المصدر :

(١) Ne'aman Issa Fakhouri, An Analytical Study of Jordan's Balance of Payments 1960-1969, (Central Bank of Jordan, October 1970), p.p. 110-121.

(٢) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٣)
صافي التحويلات الواردة الى المملكة
خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨١

(بالمليون دينار)

السنة	حوالات الاردنيين العاملين في الخارج (١)	حوالات الاجانب العاملين في الاردن (٢)	صافي التحويلات (٣)	نسبة (١) الى (٢)
١٩٧٦	١٣٦ر٤	٦ر٨	١٢٩ر٦	٥ر٠٪
١٩٧٧	١٥٤ر٨	١٥ر٠	١٣٩ر٨	٩ر٧٪
١٩٧٨	١٥٩ر٤	٢٠ر٠	١٣٩ر٤	١٢ر٥٪
١٩٧٩	١٨٠ر٤	٢٤ر٠	١٥٦ر٤	١٣ر٣٪
١٩٨٠	٢٣٦ر٧	٤٦ر٠	١٩٠ر٧	١٩ر٤٪
١٩٨١	٣٤٠ر٩	٥٢ر٠	٢٨٨ر٩	١٥ر٣٪

المصدر: البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٤)
اهمية مصادر الدخل المختلفة للمملكة

(بالمليون دينـــار)

البنـــد / السنـــة		١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج	القيمـــة	٤ر١٠٠	٦ر٩١٥	٤ر٦٩١	٤ر٤٧٨	٧ر٤١١	١٤ر٧٠٣	١٩ر٦٨٩	٤٦ر٨٦٤	٩٨ر٢٤٥	١١٨ر٤٤٣	١٥٩ر٢٨٠	١٨٠ر٤٢٤	٢٢٦ر٦٦٨	٢٤١ر٠١٥
	النسبه الى المجموع الكلي	٤ر٨٪	٨ر١٪	٦ر٧٪	٧ر٤٪	٨ر٦٪	١٣ر٢٪	١٣ر٢٪	١٦ر٢٪	٢٦ر٧٪	٣٠ر١٪	٣٥ر٨٪	٢٧ر٠٪	٢٢ر٧٪	٢٥ر٨٪
عائدات تصدير السلع	القيمـــة	٨ر٨٢٥	٨ر٨٣٧	٥ر٩٣٧	٣ر٠٠٨	٤ر٩٣٩	٩ر٦٦٤	٢٩ر٤٣٤	٣٥ر٤٧٤	٣٩ر٦٧٦	٤٤ر٢٤٣	٤٦ر١٤٣	٦٠ر٠٣٢	١٠٢ر١٨٠	١٦١ر٧٢٨
	النسبه الى المجموع الكلي	١٠ر٤٪	١٠ر٤٪	٨ر٤٪	٥ر٠٪	٥ر٨٪	٧ر٨٪	١٨ر٢٪	١٢ر٢٪	١٠ر٨٪	١١ر٣٪	١٠ر٤٪	٩ر٠٪	١٠ر٣٪	١٢ر٣٪
عائدات الصادرات غير المنظورة	القيمـــة	١٩ر١٤٤	٢٤ر٧٢٧	٢٣ر٩٨٩	١٥ر٦٥٠	١٨ر٩٤٤	٣٧ر٣١٢	٣٧ر٥٩٢	٥٧ر٧٤٩	٧٢ر٤٧٩	٦٧ر٢٨١	٨١ر٥٧٠	١٠١ر٨٣٥	١٦٤ر٣٥١	٢٤٢ر٢٨٤
	النسبه الى المجموع الكلي	٢٢ر٤٪	٢٩ر٠٪	٢٤ر٠٪	٢٦ر٠٪	٢٢ر١٪	٣٣ر٤٪	٢٣ر٤٪	٢٠ر٠٪	١٩ر٧٪	١٧ر١٪	١٨ر٣٪	١٥ر٢٪	١٦ر٥٪	١٨ر٣٪
المساعدات دون مقابل	القيمـــة	١٢٤ر٥٠	٤٠ر٩٢١	٣٤ر١٦٧	٣٢ر٧٤٢	٥٠ر٣٤٠	٤٧ر٤٤٨	٦٨ر٦٢١	١٢٧ر٩٥١	١٣٧ر٦٨٩	١٣٧ر٥٩٨	١٢٢ر٢٧١	٢٩٧ر٩٠٣	٤١٩ر٢٠٦	٥٠١ر٤٢٦
	النسبه الى المجموع الكلي	٥٨ر٢٪	٤٨ر١٪	٤٨ر٥٪	٥٤ر٤٪	٥٨ر٧٪	٤٢ر٥٪	٤٢ر٧٪	٤٤ر٢٪	٢٧ر٥٪	٣٥ر٠٪	٢٧ر٥٪	٤٤ر٥٪	٤٢ر٠٪	٣٩ر٤٪
القروض والاستثمارات	القيمـــة	٣ر١٦١	٣ر٧٦٣	١ر٦٨٧	٤ر٣٤٢	٤ر١٥٨	٢ر٥٠٢	٥ر٤٣٦	٢١ر٤٤٠	١٩ر٦٤٦	٢٥ر٤٠٧	٣٥ر٨٥١	٢٨ر٤٦٤	٧٤ر٤٩٣	٥١ر٢٠٠
	النسبه الى المجموع الكلي	٣ر٧٪	٤ر٤٪	٢ر٤٪	٢ر٧٪	٤ر٨٪	٢ر٢٪	٣ر٤٪	٧ر٣٪	٥ر٣٪	٦ر٥٪	٨ر٠٪	٤ر٣٪	٧ر٥٪	٤ر٢٪
المجموع الكلي للدخل	القيمـــة	٨٥ر٢٦٤	٨٥ر١٦٣	٧٠ر٤٧١	٦٠ر٢٢٠	٨٥ر٧٩٢	١١١ر٦٢٩	١٦٠ر٧٧٩	٢٨٩ر٠٨٥	٣٦٧ر٨٢٩	٣٩٢ر٩٧٢	٤٤٥ر٣١٥	٦٦٨ر٦٥٨	٩٩٨ر٢٠٨	١٣٢٢ر٤٨٦
	النسبه الكليه	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر: البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تأثير التحويلات على احتياطي المملكة من العملات الاجنبية

تمهيـــــد

من المعروف ان قوانين البنوك المركزية قديمها وحديثها تحدد بجلاء ان وظيفـــة البنك المركزي الاساسيه هي تنظيم اصدار النقد والائتمان بهدف المحافظة على الاستقـرار النقدي وبالتالي الحفاظ على قيمة العملة في الداخل والخارج ، بينما تعتبر عطيا جميـــع المهام الاخرى للبنك المركزي بما فيها دوره كبنك للحكومة وملجأ اخير للاقراض ، ضروريـــة او انها تساعده للقيام بوظيفته الاساسية • ولتحقيق ما تقدم من اهداف يستخدم البنـك المركزي طرقا مختلفة سواء كانت هذه الطرق تتعلق بالكم او الكيف او بكليهما معا •

وفي هذا الخصوص اشارت المادة الرابعة من قانون البنك المركزي الاردني ان اهداف البنك المركزي هي " الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الاردني ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد في المملكة وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة " .(١)

ومن اجل ذلك اوردت المادة المشار اليها آنفا عددا من الوسائل التي يمكن للبنـك المركزي من استخدامها لتحقيق هذه الغايات ، من بينها اصدار النقد وتنظيمه وتنظيـم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقـــدي ، والاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الاجنبية وادارته ••• الى غير ذلك مـن الوسائل • ومن هنا يتضح ان ادارة البنك المركزي لاحتياطي المملكة من الذهب والعمـلات الاجنبية تمثل احدى وسائله لبلوغ اهدافه •

والواقع ان الاسباب التي تدعو البنوك المركزية وخاصة في الدول النامية الى ضـــرورة الاحتفاظ باحتياطيات من العملات الاجنبية والذهب ، ترجع الى ان وجود رصيد لـــدى الدولة من هذه الاصول هو امر لا غنى عنه وذلك من اجل تغطية نفقات المستـــوردات الخارجية من السلع والخدمات من ناحية ومواجهة التقلبات الاقتصادية التي تحدث علـــى صعيد كل من المستوردات والصادرات الناجمة عن التغيرات الطارئة في عوامل الســـوق الخارجية من ناحية اخرى •

---

(١) Central Bank of Jordan, The Law of the Central Bank of Jordan, 1979, pp. 3-4.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن اجل الحفاظ على مستوى ملائم من الاحتياطيات الدولية ، تقوم مجالس ادارات البنوك المركزية في كثير من دول العالم بصورة دورية بتتبع مستمر لاحتمالات تدفق العملات الاجنبية المختلفة اليها من المصادر المتيسره لها ، واحتمالات دفع جزء من هذه العملات تسديدا لما قد يترتب عليها من التزامات في المستقبل .

وتحقيقا لهذا الهدف ، تميل بعض الدول الى ربط الاصدار النقدي فيها بضرورة وجود نسبة محددة من العملات الاجنبية . وبعض الدول الاخرى تميل الى ربط مستوى الاحتياطيات الدولية بتطورات موازين مدفوعاتها . كأن تشير مثلا الى ان مستوى الاحتياطي الحرج يكون عندما يصل الى نسبة ٤٠٪ مثلا من معدل مبيعات مكتب القطع الاجنبي للسنوات الثلاث الاخيرة . وتحدد دول اخرى مستوى الاحتياطي الحرج بمعدل هبوطه السنوي ، بمعنى انه اذا هبط الاحتياطي في سنة من السنوات بنسبة تزيد عن ٢٥٪ على سبيل المثال عما كان عليه في السنة السابقة ، شريطة عدم وجود عوامل ضعف موسمية او عرضية ، يصبح الاحتياطي في وضع حرج .(١)

وبالنسبة للاردن لم يشترط قانون البنك المركزي الاردني وجود نسبة محددة من العملات الاجنبية والذهب لمقابلة الاصدار النقدي ، لكن المادة ٣١ من قانونه اشارت الى انه يتعين على البنك المركزي ان يحتفظ بموجودات لا تقل قيمتها في اي وقت من الاوقات عن قيمة اوراق النقد المتداولة .(٢) كذلك فقد نصت المادة ٢٩ أ من القانون ذاته ان البنك المركزي هو " الذي يقرر الظروف والشروط التي يصدر بمقتضاها اوراق النقد والمسكوكات ويقوم باعادة اصدارها وتبديلها " .

ويتمعن المادتين المشار اليهما آنفا نستنتج ان القانون قد منح البنك المركزي حرية التصرف في اصدار النقد وتنظيمه في حدود معقوله تتماشى مع حاجات السوق دون اغراق يفضي الى التضخم او دون انكماش ينتهي الى عرقلة السوق وتأخير المشروعات الاقتصادية الضرورية .(٣)

---

(١) محمد سعيد النابلسي ، محاضرات القاها على طلبة السنة الرابعة قسم الاقتصاد والاحصاء ، الجامعة الاردنية ، عام ١٩٧٠ .

(٢) Central Bank of Jordan, the law of the Central Bank of Jordan, op, cit, pp. 19-20.

(٣) خليل السالم ، محاضرات القاها على طلبة السنة الثانية قسم الاقتصاد والاحصاء ، الجامعة الاردنية ، عام ١٩٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالنسبة الى ارصدة المملكة من العملات الاجنبية ، فان حق الاحتفاظ بها وادارتها تكون للبنك المركزي ، وبدوره يصدر تعليماته للبنوك التجارية محددا السقوف التي تستطيع بموجبها البنوك الاحتفاظ بعملات اجنبية لمقابلة التزاماتها الخارجيه .

مصادر احتياطي المملكة من العملات الاجنبية

تتأتى موارد المملكة من العملات الاجنبية من المصادر الخمسة التالية :—

١) التحويلات الرسمية دون مقابل .
٢) تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج .
٣) عائدات الصادرات المنظورة .
٤) عائدات الصادرات غير المنظورة .
٥) القروض والاستثمارات الاجنبية .

تطور احتياطي المملكة من العملات الاجنبية والذهب

لدى استعراض اهم التطورات التي حدثت على احتياطي المملكة من العملات الاجنبية والذهب لدى كل من البنك المركزي والبنوك التجارية خلال الفترة منذ انشاء البنك المركزي في عام ١٩٦٤ وحتى نهاية عام ١٩٨٢ ، يتبين لنا ان مجموع احتياطي المملكة كان طيلة هذه الفترة يتجه الى التزايد عاما بعد اخر ، باستثناء الاعوام ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٨٢ ، حيث شهد احتياطي المملكة في هذه الاعوام تراجعا طفيفا بلغت نسبته ١ر٩٪ ، ٤ر١٪ ، ٣ر٥٪ ، ٨ر٥٪ على التوالي . اما على صعيد الارقام المطلقة ، فقد حقق عام ١٩٨٠ اكبر مقدار زيادة في احتياطي المملكة من العملات الاجنبيه ، اذ بلغت هذه الزيادة حوالي ١٧٢ مليون دينار . انظر جدول رقم (١٦) .

والواقع ان التعرف على مركز الاحتياطي بالنسبة لأي دولة من خلال الارقام المطلقة او من خلال مقدار الزيادة او النقص النسبي ، قد لا يعطي بالضرورة صورة صادقة عن الوضع الحقيقي . اذ ربما يزداد مقدار الاحتياطي من فترة الى اخرى ، ومع ذلك يظل مركز الاحتياطي في وضع قلق . والعكس قد يكون صحيحا ، فقد يتدنى مستوى الاحتياطي من الناحية الرقمية ومع ذلك يظل مركزه قويا . لذلك لا بد من البحث عن مقياس اكثر دقة للتعرف على الوضع الصحيح . ويعتبر مقياس نسبة الاحتياطي الى الواردات من السلع والخدمات من افضل المقاييس في هذا المجال ، لأن من خلاله يمكن تحديد الفترة التي يستطيع فيها الاحتياطي تغطية واردات الدولة من السلع والخدمات ، اذ كلما كانت الفترة اطول كلما كانت كفاءة الاحتياطي المتراكم اكبر(١) .

(١) محمد صقر ، التجارة الخارجية لاسرائيل ، (بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، ١٣٩١هـ/١٩٧١م) ، ص ٣٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولو اردنا التعرف على مدى كفاءة احتياطي المملكة من الذهب والعملات الاجنبية خلال الفترة ١٩٦٤ — ١٩٨٢ (١)، لتبين لنا انه في حين كان باستطاعة الاحتياطي المتوفر لدى المملكة خلال الفترة ١٩٦٤ — ١٩٧٢ تغطية وارداتها من السلع والخدمات بمعدل يزيد عن السنة، انخفض هذا المعدل خلال الفترة ١٩٧٣ — ١٩٨١ ليغطي فترة لا تزيد عن ٦ر٣ شهرا وذلك على الرغم مما شهده احتياطي المملكة خلال هذه الفترة من تطورات ايجابية ملحوظة سواء على صعيد الارقام المطلقة او النسبية. ويعود السبب الرئيسي في هذا الانخفاض الى تنفيذ خطتي التنمية الاقتصادية الثلاثية والخمسية التي تطلب تنفيذ هما انفاق مبالغ كبيرة لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تضمنتها كل منهما، هذا فضلا عن تزايد الانفاق الاستهلاكي خلال هذه الفترة بصورة كبيرة نظرا للتحسن الكبير الذي طرأ على مستويات الدخول الفردية.

واذا ما قارنا نسبة الاحتياطيات الدولية الرسمية للدول العربية الى وارداتها، نجد ان هذه النسبة بلغت ٨٨٪ في عام ١٩٧٥ ثم ارتفعت لتبلغ ٩٦٪ في العام التالي، الا انها انخفضت بعد ذلك حتى وصلت الى ٥٨٪ في عام ١٩٨٠. وحدث معظم ذلك الانخفاض في حالة الدول العربية النفطية التي بلغت نسبة الاحتياطيات الى الواردات فيها ١٢٢٪ عام ١٩٧٦ ثم انخفضت الى ٦٩٪ في عام ١٩٨٠. اما على صعيد الدول العربية غير النفطية، فقد بلغ متوسط تلك النسبة خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٠، ٥٪ في السودان و ٦٪ في مصر و ١٧٪ في المغرب و ٢١٪ في سوريا، بينما بلغ متوسط هذه النسبة في الاردن خلال الفترة ذاتها ٤ر٥٩٪ تقريبا. والواقع ان تدني هذه النسب في كل من السودان ومصر والمغرب وسوريا يعكس صورة عن اوضاع موازين مدفوعاتها التي عانت من تحقيق عجز فيها، الامر الذي اضطرها الى الاقتراض الخارجي لتمويل عجز مدفوعاتها (٢).

كذلك، فان المتتبع لاحصاءات تطور الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية والذهب لدى البنك المركزي الاردني، يمكنه ان يلحظ بسهولة ان نسبة تغطية الاحتياطي للنقد المصدر كانت خلال الفترة ١٩٦٤ — ١٩٧٢ تناهز ٧ر١٣٠٪ في المتوسط تقريبا، بينما بلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة ١٩٧٣ — ١٩٨٢ حوالي ٢ر٩٩٪. والواقع ان لهذا المؤشر دلالة كبيرة وتأثير واضح على استقرار قيمة الدينار الاردني تجاه

---

(١) انظر جدول رقم (١٧)، ص ٥٧ من هذه الدراسة.

(٢) الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٣، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العملات الدولية الاخرى ، وذلك نظرا لكون موجودات البنك المركزي من العملات الاجنبية والذهب تعتبر جزءا اساسيا من غطاء الاصدار النقدي (١).

ومن الجدير بالذكر ، ان التطورات التي حدثت على احتياطي المملكة من العملات الاجنبية لا تعتبر من مسؤولية البنك المركزي من حيث المبدأ ، وذلك لانه من المعروف والمسلم به ، نظريا وتشريعيا ان وظيفة البنك المركزي لا تصل الى حدود التأثير على عمليات انفاق احتياطي العملات. وذلك لان قرارات الانفاق ، سواء كان استثماريا او استهلاكيا ، تتخذ خارج نطاق البنك . اذ تعتبر محصلة السياسة العامة للدولة والقطاع الخاص (٢).

دور تحويلات العاملين في ارصدة المملكة من العملات الاجنبية

لا شك في ان تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج قد لعبت دورا بارزا في الزيادة التي حققها احتياطي المملكة من العملات الاجنبية خاصة خلال الفترة التي تلت عام ١٩٧٥ ، وذلك نظرا لتزايد اهميتها النسبية بالقياس الى المصادر الاخرى بشكل ملحوظ. اذ في حين لم تكن مساهمتها في الزيادة التي حققها احتياطي المملكة خلال الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٤ تتعدى ما متوسطه ٤ر٩٪ ، ارتفع معدل هذه المساهمة خلال الفترة اللاحقة بصورة ملموسة ليصل في عام ١٩٧٨ الى حوالي ٨ر٣٥٪ ، او ما متوسطه ٥ر٢٦٪ للفترة ١٩٧٥ — ١٩٨١.

وتشير بيانات الجدول رقم (١٥) الى ان الاهمية النسبية للتحويلات بعد ان كانت خلال الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٤ تحتل مركزا متأخرا بين المصادر الاخرى في تأثيرها على

---

(١) على مدى الثلاثة عشر عاما المنصرمة تمكن البنك المركزي الاردني دوما من الحفاظ على ثبات سعر صرف الدينار مقابل حقوق السحب الخاصة ، سواء بصورتها السابقة لسنة ١٩٧٥ او بصيغتها المعدلة بعد تلك السنة .
انظر: جواد حديد ، الركائز الاقتصادية في تثبيت اسعار الصرف للدينار ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١.

(٢) اما بخصوص دور البنك المركزي فيتعلق بادارة موجودات المملكة من العملات الاجنبية بصورة تحفظ سلامتها وسيولتها ، بحيث تبقى دائما في متناول السلطات النقدية لتلبية حاجات الاقتصاد القومي ، ومن ثم استعمال هذه الاحتياطيات في اوجه مربحة تدر على البلاد مردودا مناسبا دون تعريض سلامتها للخطر مستنيرا في ذلك على الاتجاهات الاقتصادية العامة واتجاهات ميزان المدفوعات على وجه الخصوص. ويحرص البنك المركزي دائما على عدم نقصان الاحتياطي عن حد ادنى يفي بحاجات الاقتصاد القومي ، ويقترح التدابير العاجلة للدفاع عن احتياطي البلاد ضد اي تناقص يهدد الاقتصاد القومي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

احتياطي المملكة من العملات الاجنبية ، اصبحت خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ تحتل المركز الثاني بعد بند المساعدات دون مقابل • وقد ادى ارتفاع اهميتها الى تراجع الاهمية النسبية للمساعدات بشكل كبير بالرغم من حجم الزيادة الكبيرة التي شهدها بند المساعدات خلال هذه الفترة • اذ في حين كانت المساعدات خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤ تساهم بنصف الزيادة التي حققها احتياطي المملكة من العملات الاجنبية ، انخفض تأثيرها النسبي خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ الى حوالي ٣ر٣٩٪ فقط•

ويستدل من بيانات الجدول المشار اليه آنفا كذلك ، الى ثبات الاهمية النسبية لعائدات المملكة من صادرات السلع المنظورة على احتياطي المملكة من العملات الاجنبية بالرغم من الزيادة الكبيرة التي حققتها الصادرات خلال هذه الفترة •اذ بقيت نسبة مساهمتها في حدود ٩ر١٠٪ تقريبا • كما تشير هذه البيانات الى تراجع الاهمية النسبية لصادرات المملكة من السلع غير المنظورة على الرغم من التطور الكبير الذى شهده الدخل السياحي الذى يعتبر اهم مكونات هذه الصادرات ، اذ انخفضت اهميتها خلال الفترة الاخيرة الى ٦ر١٧٪ مقابل ٩ر٢٦٪ خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤ • اما بالنسبة للقروض والاستثمارات الاجنبية فقد ارتفعت اهميتها النسبية من ٨ر٣٪ الى ٧ر٥٪ خلال الفترتين المذكورتين على التوالي •

كذلك فان بيانات هذا الجدول تظهر ان اهمية التحويلات في السنوات الاخيرة اصبحت تضاهي اهمية كل من بندى الصادرات المنظورة وغير المنظورة معا • كما انها تبوأت في عام ١٩٧٨ المركز الاول في التأثير الايجابي على احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية ، اذ بلغت مساهمتها في ذلك العام ٨ر٣٥٪ مقابل ٥ر٢٧٪ للمساعدات دون مقابل•

جدول رقم (١٥)
الاهمية النسبية لمكونات احتياطي المملكة من العملات الاجنبية

البند	١٩٦٨ ـ ١٩٧٤ ٪	١٩٧٥ ـ ١٩٨١ ٪
المساعدات دون مقابل	٢ر٤٩	٣ر٣٩
تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج	٩ر٤	٥ر٢٦
صادرات السلع المنظورة	٧ر١٠	٩ر١٠
صادرات السلع غير المنظورة	٩ر٢٦	٦ر١٧
القروض والاستثمارات الاجنبية	٣ر٨	٥ر٧
النسبة	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر: قام الباحث باشتقاقه من جدول رقم (١٤) ، ص ٤٨ من هذه الدراسة •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٦)
تطور اجمالي احتياطي المملكة من العملات الاجنبية والذهب خلال الفترة
(١٩٦٤ — ١٩٨٢)

(بالمليون دينار)

السنة	لدى البنك المركزي	لدى البنوك التجارية	المجموع *	قيمة التغير السنوي في المجموع	نسبة التغير السنوي %	النقد المصدر	نسبة تغطية موجودات البنك المركزي للنقد المصدر
١٩٦٤	٢٧٫٣٢٠	٢٤٫٧٣٢	٥٥٫٥٧٢	—	—	٢٤٫٣٩٠	١١٢٫٠
١٩٦٥	٤٩٫٩٣٥	١٠٫٠٥٤	٦٣٫٢٣٣	٧٫٦٦١	١٣٫٨	٢٧٫٦٣٥	١٨٠٫٧
١٩٦٦	٥٩٫٨٨٩	٧٫٢٦٤	٦٩٫٧٥٦	٦٫٥٢٣	١٠٫٣	٣١٫٨٨٣	١٨٧٫٨
١٩٦٧	٨٧٫١٥٦	٥٫٣٠٤	٩٤٫٥٣٩	٢٤٫٧٨٣	٣٥٫٥	٥٣٫٠١٨	١٦٤٫٤
١٩٦٨	١٠١٫٥٨١	٦٫٣٢٤	١٠٩٫٤٤٤	١٤٫٩٠٥	١٥٫٨	٦٥٫٣١٠	١٥٥٫٥
١٩٦٩	٩٣٫٧٤٩	٤٫٨٣٥	٩٩٫٤٨٩	— ٩٫٩٥٥	— ٩٫١	٧٣٫١٤٤	١٢٨٫٢
١٩٧٠	٩١٫٣٠٣	٦٫٠٦٧	٩٨٫١١١	— ١٫٣٧٨	— ١٫٤	٨٤٫٤١٠	١٠٨٫٢
١٩٧١	٨٩٫٢٣٧	٣٫٠٧٢	٩٢٫٨٨٥	— ٥٫٢٢٦	— ٥٫٣	٨٤٫٥٩٥	١٠٥٫٥
١٩٧٢	٩٦٫٨٥٧	٣٫٣٨٩	١٠٠٫٦٩٢	٧٫٨٠٧	٨٫٤	٨٣٫٣٧٩	١١٦٫٢
١٩٧٣	١٠٠٫٤٢٧	٦٫٥٥٥	١٠٧٫٣٧٢	٦٫٦٨٠	٦٫٦	٩٩٫٥٤٨	١٠٠٫٩
١٩٧٤	١١٠٫٢٥٠	٧٫٩٦١	١١٨٫٣٩٠	١١٫٠١٨	١٠٫٣	١١٧٫٩٧٤	٩٣٫٥
١٩٧٥	١٦٢٫٢٧٣	١٢٫٤٥١	١٧٤٫٩٠٣	٥٦٫٥١٣	٤٧٫٧	١٤١٫٩٢١	١١٤٫٣
١٩٧٦	١٨٥٫٧١٣	١٩٫٢٣٧	٢٠٥٫٠٨٢	٣٠٫١٧٩	١٧٫٣	١٦٤٫٩٣٠	١١٢٫٦
١٩٧٧	٢٣٥٫١٢٧	٣٦٫٧٣٣	٢٧١٫٩٩٦	٦٦٫٩١٤	٣٢٫٦	١٩٢٫٤٣٦	١٢٢٫٢
١٩٧٨	٢٨٦٫٢٥١	٧٤٫٦٣٢	٣٦١٫٠٢٦	٨٩٫٠٣٠	٣٢٫٧	٢٢٤٫٦٠٧	١٢٧٫٤
١٩٧٩	٣٧٠٫٨٣٢	٨٠٫٠٦٤	٤٥١٫٠٥٦	٩٠٫٠٣٠	٢٤٫٧	٢٨١٫٨٩٧	١٣١٫٥
١٩٨٠	٤١٧٫٤٣٥	٢٠٥٫٢١٣	٦٢٢٫٨٢٢	١٧١٫٧٦٦	٣٨٫١	٣٥٨٫٥٦٤	١١٦٫٤
١٩٨١	٤٣٣٫٥٧٠	٢٣٣٫٢٩٣	٦٦٧٫٠١٧	٤٤٫١٩٥	٧٫١	٤٢٠٫٨٧٢	١٠٣٫٠
١٩٨٢	٣٧٢٫٩٣٥	٢٣٥٫٣٩٨	٦٢٨٫٤٦٨	— ٣٨٫٥٤٩	— ٥٫٨	٤٨٠٫٥٢٨	٧٧٫٦

المصدر: البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

* : مجموع موجودات المملكة من العملة الاجنبية = مجموع الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي + مجموع الموجودات من العملات الاجنبية لدى البنوك التجارية . والفرق بين طرفي المعادلة يمثل ارصدة لدى الحكومة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٧)

مقارنة اجمالي احتياطي المملكة من الذهب والعملات الاجنبية بواردا تها من السلع وبواردا تها من السلع والخدمات خلال الفترة ١٩٦٤ — ١٩٨٢

السنة	اجمالي احتياطي المملكة بالالف دينار	واردات المملكة من السلع والخدمات بالالف دينار	نسبة الاحتياطي الى الواردات من السلع والخدمات (٪)	مدة تغطية الاحتياطي للواردات من السلع والخدمات (بالشهر)	مدة تغطية الاحتياطي للواردات من السلع فقط (بالشهر)
١٩٦٤	٥٥ر٥٧٢	٥٧ر١٠٠	٩٧ر٣ ٪	١١ر٧	١٣ر٥
١٩٦٥	٦٣ر٢٣٣	٦٤ر١٠٠	٩٨ر٦ ٪	١١ر٨	١٣ر٦
١٩٦٦	٦٩ر٧٥٦	٧٧ر١٠٠	٩٠ر٥ ٪	١٠ر٩	١٢ر٤
١٩٦٧	٩٤ر٥٣٩	٦٤ر٦٠٠	١٤٦ر٣ ٪	١٧ر٧	٢٠ر٩
١٩٦٨	١٠٩ر٤٤٤	٨١ر٦٠٠	١٣٤ر١ ٪	١٦ر١	٢٢ر٩
١٩٦٩	٩٩ر٤٨٩	١٠٩ر٦٣٠	٩٠ر٧ ٪	١٠ر٩	١٧ر٧
١٩٧٠	٩٨ر١١١	٩٠ر٦٧٠	١٠٨ر٢ ٪	١٣ر٠	١٨ر٠
١٩٧١	٩٢ر٨٨٥	٩٨ر٣٠٠	٩٤ر٥ ٪	١١ر٣	١٤ر٦
١٩٧٢	١٠٠ر٦٩٢	١١٨ر٩٢٠	٨٤ر٧ ٪	١٠ر٢	١٢ر٧
١٩٧٣	١٠٧ر٣٧٢	١٢٧ر٦٢٠	٧٨ر٠ ٪	٩ر٤	١٢ر٠
١٩٧٤	١١٨ر٣٩٠	١٩٨ر١٦٠	٥٩ر٧ ٪	٧ر٢	٩ر١
١٩٧٥	١٧٤ر٩٠٣	٣٠٤ر١٧٠	٥٧ر٥ ٪	٦ر٩	٩ر٠
١٩٧٦	٢٠٥ر٠٨٢	٤٤١ر٥٥٠	٤٦ر٤ ٪	٥ر٦	٧ر٣
١٩٧٧	٢٧١ر٩٩٦	٥٦٤ر٣٤٠	٤٨ر٢ ٪	٥ر٨	٧ر٢
١٩٧٨	٣٦١ر٠٢٦	٦٣٢ر٩٧٠	٥٧ر٠ ٪	٦ر٨	٩ر٤
١٩٧٩	٤٥١ر٠٥٦	٨٦٣ر١٧٠	٥٢ر٣ ٪	٦ر٣	٩ر٢
١٩٨٠	٦٢٢ر٨٢٢	١٠٣١ر٢٦٠	٦٠ر٤ ٪	٧ر٣	١٠ر٥
١٩٨١	٦٦٧ر٠١٧	١٤٨٢ر٣٦٠	٤٥ر٠ ٪	٥ر٤	٧ر٧
١٩٨٢	٦٢٨ر٤٦٨	١٦١٣ر٤٩٠	٣٩ر٠ ٪	٤ر٧	٦ر٦

المصدر: البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

* : بخصوص النسب ومدة التغطية ، قام الباحث باشتقاقها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

تأثير التحويلات على المتغيرات الاقتصادية الكلية

تعرضنا في الفصل السابق الى بحث تأثير تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على اوضاع ميزان المدفوعات الاردني وعلى حجم احتياطيات المملكة من النقد الاجنبي •ولكي تكتمل الصورة وضوحا، لابد لنا من بحث آثار التحويلات على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية الاخرى ، كالاستثمار والاستهلاك والمستوردات ومعدلات الاسعار•

وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف ، سوف نستخدم التحليل الاحصائي لدراسة العلاقة الارتباطية بين تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج مع هذه المتغيرات الكلية على اعتبار ان هذه المتغيرات تعتبر متغيرات تابعة Dependent Variables تتأثر بعدد من المتغيرات المستقلة Independent Variables والتي تعتبر تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج احداها • وقد استخدمنا النموذج الخطي Linear Relationship لتحقيق ذلك •

ولما كان نموذج الانحدار Regression Model يتضمن تحليل العلاقات الخطية ، استخدمنا لهذا الغرض عددا كبيرا من المعادلات الخطية Linear Equations التي لم تقتصر على دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرين فقط احدهما مستقل وهو التحويلات والاخر تابع ، بل تعدى الامر الى دراسة العلاقات الارتباطية بين المتغير التابع وعدد كبير من المتغيرات المستقلة Multi Regression Model • وهذا لا يعني ان المتغيرات المأخوذة هي الوحيدة المؤثرة على المتغيرات التابعة المدروسة ، الا ان دراستنا هذه ستقتصر على هذه المتغيرات نظرا لتوفر البيانات المتعلقة بها من ناحية ونظرا لاهمية هذه المتغيرات بنظرنا من ناحية اخرى•

ولما كانت المعادلات المطروحة تتعلق بطبيعة العلاقات الارتباطية المتوقعة بين المتغيرات المشار اليها ، فقد اخترنا اسلوب الارتباط المتعدد Multi Regressios Model ولقياس مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، استخدمنا مقياس Durbin - Watson (DW) الذي يقيس قوة الارتباط الداخلي بين المتغيرات المستقلة التي تؤثر بمجموعها على المتغير التابع • اذ انه من المعروف انه كلما كانت قيمة DW المحسوبة تقع ضمن القيمة الجدولية التي تظهر عدم وجود ارتباط داخلي بين المتغيرات المستقلة كلما كانت نتائج العلاقة المدروسة افضل • وهذا يعني ان المعادلة التي تكون فيها قيمة DW المحسوبة واقعة ضمن هذه الحدود فان النتيجة تظهر التأثيرات الصافية لكل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع على افتراض ثبات العوامل الاخرى على حالها • بينما اذا وقعت قيمة DW ضمن حدود الارتباط الموجب (انظر جدول رقم ١٨) فان النتيجة تكون قد اشتملت على التأثيرات المباشرة لكل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، مضافا اليها تأثيرات غير مباشرة ناشئة عن وجود علاقة ارتباطية داخلية بين المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع ، الامر الذي يؤدي الى صعوبة في الوصول الى تحديد تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. اما اذا وقعت قيمة DW المحسوبة ضمن حدود الارتباط غير الحاسم ، فان ذلك يعني وجود علاقة ارتباطية داخلية بين المتغيرات المستقلة ، لكن هذه العلاقة ليست من القوة التي تؤدي الى رفض نتائج المعادلة .

والان سنستعرض بايجاز النموذجين اللذين تضمنهما التحليل الاحصائي وهما على النحو التالي (١) :

1) $I = f(RT, Rn, CBL, SCIL, FA, FL, I_{t-1}, Csk)$

2) $Cp = f(GNP, RT, Rn, CPI)$

حيث أن

I	=	Investment (Gross Capital Formation)	اجمالي التكوين الرأسمالي
RT	=	Total of Remittances	اجمالي التحويلات
Rn	=	Remittances (Net of West Bank)	التحويلات الصافية (بدون الضفة الغربية)
CBL	=	Commercial Banks Loans	قروض البنوك التجارية
SCIL	=	Specialized Credit Institutions Loans	قروض مؤسسات الاقراض المتخصصة
FA	=	Foreign Aid	المساعدات الخارجية
FL	=	Foreign Loans	القروض الاجنبية
It-1	=	Investment (Gross Capital Formation Lag one Year)	الاستثمار للسنة السابقة
CSK	=	Changes in Stock of Capital	التغير في مخزون رأس المال
CP	=	Private Consumption	الاستهلاك الخاص
GNP	=	Gross National Product	الانتاج القومي الاجمالي
CPI	=	Cost of Living Price Index	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة

ومن الجدير بالذكر ان كل نموذج من هذين النموذجين قد تضمن على متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة. فالنموذج الاول كان الاستثمار فيه المتغير التابع ، اما المتغيرات المستقلة فبلغ عددها ثمانية متغيرات هي :

---

(١) مفهوم الارتباط R^2 هو عبارة عن مدى الترابط بين ظاهرتين معينتين ، وقد يكون الترابط في نفس الاتجاه أو في اتجاه عكسي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١— اجمالي التحويلات او صافي التحويلات (بدون الضفة الغربية)
٢— قروض البنوك التجارية
٣— قروض مؤسسات الاقراض المتخصصة
٤— المساعدات الخارجية
٥— القروض الاجنبية
٦— الاستثمار للسنة السابقة
٧— التغير في المخزون

بينما كان الاستهلاك الخاص هو المتغير التابع في النموذج الثاني . اما المتغيرات المستقلة فكانت :

١) اجمالي الناتج القومي
٢) اجمالي التحويلات او التحويلات الصافية
٣) الرقم القياسي لتكاليف المعيشة

والان سنقوم بتحليل تأثير تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على كل متغير من هذه المتغيرات التابعة على حده وذلك على النحو التالي :—

تأثير التحويلات على حجم الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨١

تشير بيانات النموذج رقم (١) اللاحق الى ان التحويلات قد لعبت دورا بارزا في التطورات التي حدثت على حجم الاستثمار في المملكة خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨١ . ويستدل على ذلك الدور من خلال حصر عدد من المعادلات التي اظهرت التأثير الايجابي الواضح للتحويلات على حجم الاستثمار سواء كان هذا التأثير منفردا او باشتراك التحويلات مع المتغيرات المستقلة الاخرى التي تؤثر في حجم الاستثمار في المملكة كالمساعدات دون مقابل والقروض الخارجية والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة وغير ذلك من المتغيرات الاخرى .

والان سنقوم باختيار عدد من المعادلات التي اظهرت مثل هذه النتائج من معادلات النموذج المشار اليه اعلاه — وعددها عشرون معادلة —

١— المعادلة (رقم ٥) والتي استهدفت تحديد اثار كل من التحويلات والمساعدات الخارجية والقروض الخارجية على حجم الاستثمار في المملكة خلال الفترة ١٩٧٠—١٩٨١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٨)

الحدود الدنيا (dL) والحدود القصوى (du) لمستويات الثقة في اختبار داربون واتسون DW لدرجة ثقـــــــة ٥٪ و ١٪

عدد مشاهدات الدراسة ١٢*

		ارتباط موجب d > dl	ارتباط غير حاسم dl	ارتباط غير حاسم du	عدم وجود d > dl >	ارتباط 4-du	ارتباط غير حاسم تقع ضمن d 4-du	ارتباط غير حاسم تقع ضمن 4-dl	ارتباط سابق 4-dl
عدد المتغيرات	٥٪	١ر٠٨	١ر٣٦	١ر٣٦	١ر٣٦	٢ر٦٤	٢ر٦٤	٢ر٩٢	٢ر٩٢
٢	١٪	٠ر٨١	١ر٠٧	١ر٠٧	١ر٠٧	٢ر٩٣	٢ر٩٣	٣ر١٩	٣ر١٩
عدد المتغيرات	٥٪	٠ر٩٥	١ر٥٤	١ر٥٤	١ر٥٤	٢ر٤٦	٢ر٤٦	٣ر٠٥	٣ر٠٥
٣	١٪	٠ر٧٠	١ر٢٥	١ر٢٥	١ر٢٥	٢ر٧٥	٢ر٧٥	٣ر٣٠	٣ر٣٠
عدد المتغيرات	٥٪	٠ر٨٢	١ر٧٥	١ر٧٥	١ر٧٥	٢ر٢٥	٢ر٢٥	٣ر١٨	٣ر١٨
٤	١٪	٠ر٥٩	١ر٤٦	١ر٤٦	١ر٤٦	٢ر٥٤	٢ر٥٤	٣ر٤١	٣ر٤١
عدد المتغيرات	٥٪	٠ر٦٩	١ر٩٧	١ر٩٧	١ر٩٧	٢ر٠٣	٢ر٠٣	٣ر٣١	٣ر٣١
٥	١٪	٠ر٤٩	١ر٧٠	١ر٧٠	١ر٧٠	٢ر٣٠	٢ر٣٠	٣ر٥١	٣ر٥١
عدد المتغيرات	٥٪	٠ر٥٦	٢ر٢١	٢ر٢١	٢ر٢١	١ر٧٩	١ر٧٩	٣ر٤٤	٣ر٤٤
٦	١٪	٠ر٣٩	١ر٩٦	١ر٩٦	١ر٩٦	٢ر٠٤	٢ر٠٤	٣ر٦١	٣ر٦١

المصدر:

Ali Qandil, Determinants of the Demand for the Supply of Money in Jordan, Ph.D. Thesis, University of Illinois, 1982. p. 123.

* اخذ عدد ١٥ ممثلا تقريبا لعدد مشاهدات الدراسة البالغة ١٢ لانها ادنى حد مـــن المشاهدات المحسوبة في جداول D.W.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد اظهرت هذه المعادلة معدلا مرتفعا للارتباط R^2 بين هذه المتغيرات المستقلة الثلاثة على حجم الاستثمار ، اذ بلغت نسبة الارتباط بينهما حوالي ٩٩ر٠ واظهر اختبار DW عدم وجود علاقة ارتباطية داخلية بين المتغيرات المستقلة الثلاث المذكورة ، مما يعني ان المعادلة اظهرت التأثيرات الصافية لكل متغير من هذه المتغيرات على حجم الاستثمار الكلي • حيث بلغت قيمة DW في هذه المعادلة ٨ر١ وهي قيمة تقع ضمن حالة عدم وجود ارتباط بين المتغيرات سواء كان ذلك لثقة مقدارها ١٪ او ٥٪ وكانت المعادلة على الشكل التالي :

$$I = -11.63 + 0.52RT + 0.34FA + 0.09FL$$

ويمكن الاستنتاج من هذه المعادلة الى انه اذا تغيرت قيمة التحويلات بوحدة واحدة فان الاستثمار الكلي يتغير بقيمة ٥٢ر٠ وحدة على افتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة على حالها •

٢ـ المعادلة (رقم ١٥) والتي استهدفت تحديد تأثير متغيرين مستقلين اخرين على حجم الاستثمار في المملكة • وهذين المتغيرين هما :

أ) مجموع تسهيلات البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة
ب) مجموع التدفقات المالية الخارجية (التحويلات والمساعدات والقروض)

وقد اظهرت هذه المعادلة ايضا معدلا مرتفعا للارتباط بين هذين المتغيرين على حجم الاستثمار ، اذ بلغ معدل الارتباط بينهما حوالي ٩٩ر٠ ، وقد دلت قيمة DW البالغة ٦ر١ والواقعة ضمن حدود عدم وجود ارتباط داخلي بين المتغيرات المستقلة على التأثيرات الصافية لكلا هذين المتغيرين على حجم الاستثمار• وكانت نتيجة المعادلة على النحو التالي :

$$I = -10.55 + 0.38\ (CBL + SCIL) + 0.20\ (RT + FA + FL)$$

ومن هذه المعادلة يمكن الاستدلال على الدور الايجابي الذي تلعبه هذه المتغيرات في التأثير الايجابي على حجم الاستثمار المتحقق في المملكة •

وازاء كل ما تقدم ، لا يخفى ان للتحويلات اثار ايجابية مباشرة على التطورات الملحوظة التي طرأت على حجم الاستثمار الكلي في المملكة خلال الفترة ١٩٧٠ـ١٩٨١، والذي قفز من ٢ر٢٥ مليون دينار في عام ١٩٧٠ الى حوالي ٨٨ر٠ مليون دينار في عام ١٩٧٥ ثم الى ٥٦٤ر٨ مليون دينار في عام ١٩٨١ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اوجه الاستثمار المختلفة للتحويلات

الواقع ان التساؤل الذى يرد الان ، يتعلق باستخدامات التحويلات في اوجه الاستثمار المختلفة ، وبالقطاعات التي تتركز فيها استثمارات الاردنيين العاملين في الخارج •

لا شك انه من الصعوبة بمكان الاجابة على هذه التساؤلات نظرا لعدم توفر الادلة الحقيقية او الدراسات المتكاملة التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال ، الا انه يمكن الاستعانة في هذا الشأن بنتائج المسح الذى اجرته الدائرة الاقتصادية في الجمعية العلمية الملكية على عدد من اسر الاردنيين المغتربين واسر المغتربين العائدين واسر الذين لم يسبق لهم ان هاجروا قط (١) • وقد دلت نتائج هذا المسح الى ان معدلات انفاق اسر المغتربين الحاليين تفوق مثيلاتها لاسر العينة المدروسة الاخرى ، وتبين ان الجزء الاكبر من التحويلات قد توجه لتلبية الحاجات العائلية المتنوعة •

اما فيما يتعلق بالانفاق على الاستثمار ، فان ٤٤ر٢٪ من مجموع اسر العينة لم تقم بالاجابة على الاسئلة الموجهة اليها ، بينما اجاب ١٦ر٢٪ من الاسر بعدم القيام بأى نوع من الاستثمار ، في حين بلغت نسبة الذين قاموا بتملك عقارات ٣٩ر٦٪ (٢٧٪ للمنازل) ، اما الذين قاموا بشراء الاراضي بهدف المضاربه فقد بلغت نسبتهم ٧ر٨٪ من المجموع الكلي للمهاجرين • اما المستثمرين في قطاعي الصناعة والتجارة فكانت نسبتهم حوالي ٥ر٩٪ ، في حين بلغت نسبة الذين اشتروا سندات حكومية واسهم ٦ر٣٪ •

ومن الجدير بالذكر ان ارتفاع حجم معاملات بيع وشراء الاراضي خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٠ وارتفاع قيمة ايرادات دائرة الاراضي والمساحة تعتبر مؤشرا على صحة ما خلص مسح الجمعية اليه من نتائج ، تتمثل في استحواذ قطاع العقارات على الاولوية في استثمارات المغتربين لاموالهم • اذ تشير البيانات الصادرة عن دائرة الاراضي والمساحة الى ان عدد معاملات البيع والشراء ارتفع من حوالي ٥٧ الف معاملة في عام ١٩٧٢ الى حوالي ١٠٢ الف معاملة في عام ١٩٧٩ • وباستخراج معامل الارتباط البسيط بين تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج وكل من ايرادات دائرة الاراضي والمساحة وعدد معاملات البيع والشراء نجد بانه كان على التوالي ٩٥ر٠ و ٩٦ر٠ للمتغيرين خلال الفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٩ • اما اذا اخذنا الفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٦ ، فان معامل الارتباط فيهما يكاد يكون تاما بين حوالات الاردنيين العاملين في الخارج والمتغيرين المذكورين على التوالي (٢) •

(١) بسام الساكت ، تطوير وتنمية التحويلات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ •

(٢) حربي البنوى ، وسليم ابو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج ، (البنك المركزى الاردني : ايار ١٩٨٢) ص ٦١ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويستدل من المعلومات المتوفرة بهذا الخصوص الى ان معظم الدول المصدرة للعمالة تكاد تتفق تماما من حيث ان الجزء الاعظم من الفائض القابل للاستثمار من واقع مدخرات ابنائها العاملين في الخارج يتوجه نحو الاستثمارات العقارية وبناء المساكن • ففي مصر دلت نتائج ثلاثة دراسات اجريت بالعينة حول اوجه انفاق الحوالات ، ان الجزء الاعظم من مدخرات مدرسي المدارس واساتذة الجامعات العاملين في الخارج تتجه نحو الاستثمارات العقارية والباقي يأخذ شكل ودائع في البنوك • اما بالنسبة لعمال البناء والتشييد ، فان الجانب الاكبر من مدخراتهم يتجه للبدء باعمال حرة خاصة بهم (مثل شراء تاكسي او المشاركة في فتح محلات تجارية ••• الى غير ذلك)• (١)

وفي السودان اشارت دراسة بالعينة الى ان ٢٥٪ من الفوائض الادخارية للسودانيين العاملين في الخارج تذهب الى شراء او تشييد مساكن غالبيتها في مدن السودان الكبرى• (٢)

وفي تركيا دلت دراسة قام بها ن • ابادان عن طريق مقابلات شخصية مع عدد من الاتراك العاملين في الخارج الى ان ٤٩٪ من مدخراتهم تتوجه الى قطاع الاسكان و ٢٣٪ تذهب الى اقامة المصانع الصغيرة والحوانيت والباقي ٢٨٪ يتوزع بين شراء الالات الزراعية والباصات والسيارات والانفاق على التعليم وشراء الاسهم وشؤون تجارية عائلية مختلفة • (٣)

وفي الباكستان تشير الدلائل المتوفره الى ان تحويلات الباكستانيين العاملين في الخارج قد توجه جزء كبير منها نحو شراء العقارات مما ادى الى ارتفاع اسعار الاراضي في بعض المدن الرئيسية بصورة كبيرة • ففي مدينة لاهور على سبيل المثال ارتفع ثمن قطعة الارض التي كانت لا تتعدى قيمتها ١٥ الف روبيه في عام ١٩٧٢ الى حوالي ٤٠٠ الف روبيه (حوالي ٤٠ الف دولار) في الوقت الحاضر• ولا شك في ان ارتفاع اسعار الاراضي في الباكستان كان له اثرا كبيرا في ارتفاع معدل التضخم الذي يزيد عن ٢٠٪• (٤)

---

(١) ابراهيم سعد الدين ، ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المشاكل — الآثار — السياسات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧•

(٢) للمزيد من التفصيل انظر : المصدر السابق ص ٩٧ — ٩٩•

(٣) انظر : اناند • ج تشاندا فاركار ، " استخدام تحويلات المهاجرين في البلدان المصدرة للعمل "، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨•

(٤) See: Middle East Magazine's special Correspondent in Karachi, "The Labour exporters, Pakistan, " Middle East Magazine, (London, February 1983, 3), pp. 30-31.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حوالات الاردنيين والدور غير المباشر في مجالات الاستثمار

وبالاضافة الى ما تقدم ، فقد لعبت تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج بصورة غير مباشرة دورا هاما في مجالات الاستثمار المختلفة ، وذلك من خلال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وذلك نظرا لان قدرة البنوك التجارية على منح التسهيلات تتوقف على عوامل كثيره من ابرزها حجم الودائع المتوفرة لديها . وحيث ان التحويلات اصبحت تشكل جزءا هاما من ودائع الجهاز المصرفي الاردني ، فانها بلا شك تكون قد ساعدت على قيام البنوك التجارية في تمويل الفعاليات الاقتصادية المختلفة في المملكة .

ولدى مقارنة ودائع غير المقيمين لدى البنوك التجارية الاردنية ، والتي تمثل حسابات الاردنيين العاملين في الخارج معظمها ، مع مجموع ودائع البنوك التجارية ، يتضح لنا تزايد الاهمية النسبية لهذا النوع من الودائع خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨١ . اذ تشير البيانات الى ان هذه النسبة قد ارتفعت في عام ١٩٨١ لتبلغ ١٥٪ تقريبا مقابل نسبة قدرها حوالي ٤٪ فقط في عام ١٩٧٠ ، الامر الذي عكس تأثيرات ايجابية واضحة على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية لمختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة [1] . انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٤) .

مستقبل الاقتصاد الاردني في ظل سياسة تهدف الى تقنية حوالات الاردنيين العاملين في الخارج

لا شك في ان الاثر الانمائي لتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج كان واضحا بصورة جلية في قطاع التشييد والانشاءات اكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى . والواقع ان توجه جزء كبير من حوالات الاردنيين الى هذا القطاع قد حقق فوائد عديدة

(١) أ — بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية وبنك الاسكان في نهاية عام ١٩٨١ ما مقداره (٧٢١٫٣) مليون دينار ، اى بزيادة مقدارها (١٥٧٫٥) مليون دينار عن مستواها في نهاية عام ١٩٨٠ . وقد توجه ما نسبته ٣١٫٣٪ من اجمالي التسهيلات الممنوحه خلال عام ١٩٨١ الى قطاع التجارة العامة . اما قطاع الانشاءات فقد حظي بنسبة قدرها ٢٧٫٩٪ ، وبلغت نسبة ما توجه لقطاع الصناعة والتعدين ١٢٫٤٪ .
انظر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثامن عشر ١٩٨١ ، ص ٣٣ .

ب — وفي هذا المجال ينبغي الا ينظر الى التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية للقطاعات الانتاجية على انها تسهيلات ائتمانية تنموية نظرا لان معظم هذه التسهيلات ذات صفة قصيرة الاجل .
انظر : جمال صلاح ، ضرورة اتجاه البنوك التجارية في الاردن نحو الائتمان طويل الاجل ، (البنك المركزي الاردني ، تموز ١٩٨١) ص ١٣ — ١٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للاقتصاد الاردني لا سيما باسهامه في حل ازمة السكن وفي خلق منافذ عمل جديدة امام الصناعات والفعاليات الاخرى المرتبطة بهذا القطاع ، الامر الذي هيأ فرص عمل جديدة امام القوى العاطلة . ولا يخفى في ان توجه جزء كبير من حوالات العاملين الى هذا النوع من الاستثمارات يعود ، علاوة على ما يتميز به هذا الاستثمار من تحقيق تفضيلات المستثمرين في محافظته على مدخراتهم من تدهور قيمتها الشرائية في فترة شهد الاقتصاد الاردني فيها معدلات تضخم عالية ، الى تحققه لعنصرين اساسين هما الضمان والاربحية بالمقارنة مع اوجه الاستثمارات الاخرى المتوفرة آنذاك ، حيث ان مردود رأس المال الحقيقي في هذا القطاع اعلى من غيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى ، هذا بالاضافه الى ان درجة المخاطرة فيه اقل[١] . كذلك فان الاستثمار في قطاع الانشاءات لا يتطلب من المستثمر ان يكون على رأس عمله ليشرف بصورة دائمة ويتابع سير العمل بشكل يومي كحاجة الاستثمارات الاخرى[٢] هذا ويجب الا يغيب عن الاذهان بأن توجه جزء كبير من الحوالات الى قطاع الانشاءات يعود الى العامل الاساسي الذي كان دافعا واضحا وراء هجرة الاردنيين للعمل في الخارج والمتمثل في رغبتهم في تحسين اوضاعهم المعيشية وخاصة في توفير المسكن الملائم لهم ولافراد عائلاتهم ، لا سيما وان معظمهم كانوا يصنفون قبل هجرتهم من ذوي الدخل المحدود والمتدني . وقد ساعد تهافت المغتربين الاردنيين على شراء الاراضي والعقارات على ارتفاع اسعارها بصورة ملحوظة ولفته للنظر ، الامر الذي ادى الى امتصاص معظم مدخراتهم في هذا الوجه من وجوه الاستثمار[٣] ولا ينكر في هذا المجال ما صاحب

---

(١) يقول خضر عقل ان ارصدة المغتربين المدخرة والمهيأة للاستثمار قد توجهت الى مجالات الربحية السريعة المردود كالخدمات والمتاجرة بالاراضي والعقارات وذلك لحماية هذه الارصدة من تخر التضخم .

انظر : خضر عبد المجيد محمد عقل ، التضخم في الاردن ودور وزارة التموين في الحد منه (١٩٧٠ — ١٩٧٩) ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ص ٥٣ .

(٢) ارتفعت مساهمة قطاع الانشاءات في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق من حوالي ٤٪ في عام ١٩٧١ الى ٩ر٥٪ في عام ١٩٧٥ ثم الى ٣ر٩٪ في عام ١٩٨١ .

انظر : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اذار ١٩٨٣ ، ص ٤٢ .

(٣) فعلى سبيل المثال فاني اذكر ان سعر دونم الارض الذي كان يتراوح ما بين ٥٠٠ — ١٠٠٠ دينار في اوائل السبعينات اصبح سعره في الوقت الحاضر يتراوح بين ٢٠٠٠٠ — ٣٠٠٠٠ دينار على الاقل . ومن الطبيعي ان يؤدي ارتفاع السعر بهذه الصورة الى امتصاص مدخرات العاملين في الخارج الذين يحرصون على تملك مأوى لهم . وطبيعي ايضا انه ليس بمقدور العديد من المغتربين اقتناء قطعة ارض في ظل الاسعار القائمة الامر الذي قد يدفعهم الى التفكير الى الاقامه بشكل دائم في اماكن عملهم وتحويل مبالغ من الاموال لافراد اسرهم المقيمين في المملكة لسد الحاجات الاستهلاكية الضرورية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا التهافت من المغتربين على شراء الاراضي والعقارات من ظهور موجة مضاربة ساهمت في ارتفاع هذه الاسعار، الا ان هذه المضاربه لم تقتصر على المغتربين فحسب، بل شملت اصحاب رؤوس الاموال المقيمين في المملكة الذين وظفوا جزءا كبيرا من اموالهم لهذا الغرض، الامر الذي ادى الى اثراء فئات محدوده من المواطنين لا سيما اصحاب رؤوس الاموال وذوى الدخل العالي من المغتربين واصحاب الاراضي على حساب القطاعات العريضة من المجتمع الاردني، الى جانب بعض الاثار السلبية التي سنتعرض لها فيما بعد .

ومهما تكن النظرة الاقتصادية الى توجه جزء كبير من مدخرات العاملين في الخارج الى قطاع الانشاءات[1]، تختلف من اقتصادى الى اخر، فاننا سنفترض ان مدخرات العاملين الاردنيين قد توجهت الى قطاعات انتاجية واكثر نفعا للاقتصاد الوطني كقطاعي الصناعة والزراعه ، فماذا ستكون صورة الاقتصاد الاردني ؟

لا شك في ان توجه كل المدخرات او جزء كبير منها الى القطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة ، يؤدى الى انتفاء الايجابيات سالفة الذكر التي تحققت للاقتصاد الوطني نتيجة استثمار المدخرات في قطاع الانشاءات، غير ان توجه الحوالات الى القطاعات الانتاجية يحمل في طياته ايجابيات عدة منها :—

١— توسع القاعدة الانتاجية في الاردن بصورة تعزز من قدرات البلاد على التقليل من حجم وقيمة المستوردات الغذائية من جهة وتنامي فرص التصدير من جهة اخرى. الا ان هذا الامر مرهون بوجود سياسة تصديرية ناجحة وضمان للعمق التصديرى في البلاد العربية من جهة ثالثة ، حيث ان الوطن العربي يستوعب نسبة تراوحت بين ٩ر٥٩٪ و ٧ر٦٧٪ من مجمل الصادرات الوطنية خلال الفتره ١٩٧٧ — ١٩٨١.[2] والتجارب على ذلك دلت على انحسار العمق التصديرى الاردني لعوامل سياسية تمثلت في انخفاض حجم الصادرات الاردنية الى الاسواق السورية والمصرية ، ولعوامل اقتصادية تمثلت في شدة التنافس في الاسواق العربية نتيجة لتماثل السلع المنتجة في هذه الاسواق.

٢— احتمال انحسار معدلات التضخم المستورد ، وهذا مرهون بزيادة عرض السلع في السوق المحلي الاردني وبالتالي نقص معدلات الاسعار المحلية. غير ان هذا

---

(١) يقول خضر عقل ان تحول جزء كبير من ادخارات العاملين الى شراء الاراضي يعتبر استثمارا ميتا.
انظر : خضر عبد المجيد عقل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢.

(٢) البنك المركزى الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اذار ١٩٨٢ ، ص ٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يبقى مشروطا بالكفاءة الانتاجية للصناعات المحلية ومرتبطا ايضا بنوع السلع المنتجة وما اذا كانت متوجهة نحو التصدير او الاستهلاك المحلي • ومحصلة ذلك تعتمد على مدى انخفاض معدلات التضخم المستورد من جهة ومدى نقص الاسعار المحلية الناتجة عن زيادة العرض من جهة ثانية • وفي ظل هذا الوضع الافتراضي لا يمكن لنا الحكم على مدى تأثر معدل التضخم المحلي علما بأننا نرجح احتمال انخفاض هذا المعدل ولكن بدرجة بسيطة • ومن الجدير بالذكر ان اسعار الانتاج المحلي تسهم بحوالي ٦٠٪ من معدلات الزيادة في الاسعار في الاردن خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٧٩ والباقي مرده الى التضخم المستورد(١) •

٣ — تقليل درجة المخاطرة الناجمة عن اعتماد السوق الاردنية على المستوردات خاصة في الاجل الطويل سواء من حيث تحسين وضعية الامن الغذائي او من حيث وضعية شروط التبادل التجاري واحتمال ميلها الى صالح الاردن اكثر وما ينجم عن ذلك من تعاظم مقدرة الاردن على الاستيراد(٢) •

٤ — ازدياد فرص العمالة في الاقتصاد الاردني نتيجة توظف مدخرات المغتربين الافتراضي في قطاعي الزراعة والصناعة • ولا شك ان هذا يؤثر على تنامي القوة الشرائية المحلية في الاردن رغم كون السوق الاردني محدود بطبيعته •

٥ — ازدياد الفرص امام الصناعات الاردنية لتوظيف درجة افضل من التكنولوجيا المحلية والمستوردة وصولا بالانتاج الى وفورات النطاق وما ينجم عنها من نقص معدل كلفة وحدة الانتاج الزراعي والصناعي ومن ثم السعر • وفي هذا رفاه للمستهلك المحلي وازدياد في مقدرة السلع المحلية على المنافسة في الاسواق الخارجية •

---

(١) خضر عبد المجيد عقل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ •

(٢) تعرف المقدرة على الاستيراد بانها اجمالي الكميات التي يمكن للبلد استيرادها من خلال معرفة الارقام القياسية لوحدات كميات الصادرات واسعارها والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات •
ويعبر عنها بشكل رياضي كما يلي :

الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات × صافي حدى التجارة الخارجية
علما بان صافي حدى التجاره الخارجية يمثل حاصل قسمة
الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات

الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات

وبهذا تكون النتيجة للمقدرة الكمية للبلد على الاستيراد من ناحية كمية محصلة لثلاثة عوامل هي كميات الصادرات واسعارها واسعار المستوردات •
انظر : جمال ابراهيم عيسى ، الارقام القياسية للتجارة الخارجية وشروط التبادل التجاري ، بحث غير منشور ، البنك المركزي الاردني ١٩٧٥ ، ص ١٤ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وخلاصة ذلك ان توظيف جزء كبير من حوالات الاردنيين العاملين في الخارج ينطوي على مفاضلة فرضية ما بين محاسن وعيوب ذلك التوظيف بالمقارنه مع التوظيف الفعلي في قطاع الانشاءات والودائع المصرفيه بصورها المتعدده • وان جاز لنا المفاضلة بينها فاننا نرى ان السلوك الامثل يفترض توجه نسبة من هذه الحوالات نحو قطاع الانشاءات ونسبة اخرى الى قطاعات الانتاج السلعي الزراعي والصناعي • والتوزيع النسبي المفترض يعتمد على توجهات السياستين النقدية والمالية ومدى توفر القنوات الاستثمارية في الزراعة والصناعة والحوافز القادرة على حشد وتوظيف مثل هذه المدخرات •

تأثير التحويلات على حجم الاستهلاك الخاص خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨١

تشير البيانات المتوفرة عن الاستهلاك الخاص في الاردن الى انه قد شهد نموا في تزايد معدلاته خلال السنوات الاخيرة بصوره ملموسة ، اذ ارتفع متوسطه خلال الفترة ١٩٧٥— ١٩٨١ ، وهي الفترة التي شهدت تزايدا كبيرا في قيمة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج المتدفقة داخل البلاد ، بحوالي ٢٨٪ سنويا مقابل متوسط سنوي قدره ٧٪ فقط للفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٤ •

ولا شك في انه كان لتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج دور بارز في تنامي هذه المعدلات ، نظرا لتعاظم نسبة التحويلات الى الدخل القومي الاجمالي المتحقق في المملكة خلال الفترة المذكورة ، اذ في حين لم تكن مساهمة التحويلات في الدخل القومي الاجمالي خلال الفتره ١٩٧٠ — ١٩٧٤ تتعدى عن ٥٪ في المتوسط سنويا ، اصبحت خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨١ تشكل حوالي ٦ر٢١٪ في المتوسط سنويا •

ولتوضيح تأثير تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على تنامي حجم الاستهلاك الخاص في الاردن ، يمكننا ان نستعين باحدى المعادلات التي تضمنها نموذج (رقم ٢) اللاحق ، واظهرت نتائجها على وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغيرات المستقلة المطروحة وبين المتغير التابع (الاستهلاك الخاص)•

١— معادلة (رقم ٩) والتي اظهرت علاقة الدخل القومي الاجمالي بحجم الاستهلاك الخاص في المملكة •

$$Cp = 16.15 + 0.73\ GNP$$

وحيث ان تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج تعتبر من البنود الرئيسية لمكونات الدخل القومي الاجمالي كما سبق واشرنا اليه ، فقد اظهر متغير الدخل القومي الاجمالي ان له قوة تفسيرية كبيرة في زيادة حجم الاستهلاك الذي شهدته المملكة خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ معدل الارتباط (R^2) بين هذين المتغيرين ٩٩ر٠ • وهذا يعني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان هذا المتغير يمكن ان يفسر لنا ٩٩٪ من التغيرات التي شهدها حجم الاستهلاك المتحقق. كما اكدت قيمة DW المحسوبة والبالغة ٩ر٢ على جودة العلاقة بين هذين المتغيرين وواضح من معامل ارتباط الدخل القومي الاجمالي والبالغ ٧٣ر٠ انه اذا تغير الدخل القومي الاجمالي بوحدة واحدة فان الاستهلاك الخاص يتغير بـ ٧٣ر٠ وحدة .

اتجاهات الاستهلاك الخاص في المملكة

تشير الارقام المتوفرة الى ان الانفاق الاستهلاكي الخاص قد نما بمعدلات سريعة ومستمرة خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨١. ويلاحظ من الملحق الاحصائي رقم (٢) ان الانفاق الاستهلاكي الخاص قد ارتفع من ٨ر١٥٢ مليون دينار في عام ١٩٧٠ الى الضعف ٨ر٣٠٤ مليون دينار في عام ١٩٧٥ ثم قفز الى ٢ر١٠٨٨ مليون دينار في عام ١٩٨١. ولدى مقارنة هذه الارقام مع ارقام الناتج المحلي الاجمالي نجد انها كانت تشكل ما نسبته ٦ر٨٧٪ ، ٨ر٩٤٪ ، ٨ر٩٠٪ للسنوات المشار اليها آنفا على التوالي .

واذا ما تم مقارنة مجمل الانفاق الاستهلاكي (الخاص والعام) مع مجمل الناتج القومي نجد انه كان خلال معظم سنوات الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨١ يتجاوز ارقام الناتج القومي الاجمالي باستثناء السنوات ١٩٧٦ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ حيث حقق الناتج القومي الاجمالي خلال هذه السنوات تفوقا بسيطا على مجمل الانفاق الاستهلاكي بلغت نسبته ٩ر٥٪ ، ٢ر١٠٪ ، ٧ر٦٪ على التوالي .

غير انه من الجدير بالذكر ان الانفاق الاستهلاكي خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨١ قد حقق زيادة نسبية عن مجمل الناتج القومي بلغ متوسطها ٩ر٤٪ تقريبا. وهذا يعني ان مستوى الانفاق في المملكة خلال تلك الفترة كان يفوق الدخل المتحقق فيها وان الادخار المحلي كان سالبا. وقد ساهم صافي تدفقات رأس المال من الخارج الذي يتكون بشكل رئيسي من المساعدات دون مقابل التي تتلقاها الحكومة من الخارج وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج في تحويل وضعية الادخار القومي الى ادخار موجب مما كان له اثار ايجابيه على معدلات الاستثمار التي حققتها المملكة.(١)

(١) أ — ان اثر التحويلات الجارية من الخارج على الادخار الحكومي هو اكبر بكثير من اثرها على الادخار الخاص، اذ في حين ان نسبتها الى الادخار في القطاع الخاص لم تتجاوز في المتوسط ١٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧١ — ١٩٧٥ ، يلاحظ ان متوسطها السنوي في القطاع الحكومي اكثر من ثلاثة اضعاف.

انظر : يوسف ابراهيم عبد الحق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٨.

ب — ان الاتجاه الاستهلاكي في الاردن يتجه الى الارتفاع بشكل مستمر مما يعكس اثاره بشكل سيء على تجميع المدخرات الوطنية والتي تعتبر مصدر تمويل هام لمشروعات خطط

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الطبيعي ان تعكس معدلات الاستهلاك الخاص المتزايدة التي شهدتها المملكة اتجاها نحو تزايد حجم الطلب على مختلف انواع السلع المستوردة من الخارج ، نظرا لقصور الفعاليات الاقتصادية المحلية عن مواجهة الطلب المحلي المتزايد • ويستدل من جدول رقم (١٩) انه في حين كان متوسط قيمة المستوردات السلعية للفترة ١٩٧٠ــ ١٩٧٢ حوالي ٧٩ر٢ مليون دينار ، تضاعف هذا المتوسط خلال فترة الخطة الثلاثية ١٩٧٣ــ ١٩٧٥ ليبلغ حوالي ١٦٦ر٢ مليون دينار ، واستمر هذا التزايد خلال فترتي خطتي التنمية الخمسية الاولى والثانية• اذ بلغ متوسط قيمة المستوردات خلال الفترة ١٩٧٦ــ ١٩٨١ الى حوالي ٦٠١ر٠ مليون دينار• وهذا الحجم يزيد عن سبعة امثال متوسط الفترة الاولى ، ويعادل اربعة امثال متوسط قيمة المستوردات السلعية خلال فترة الخطة الثلاثية تقريبا •

وقد ادى هذا الوضع الى تزايد هيمنة قطاع الاستيراد على مكونات حساب الانفاق القومي الاجمالي ، بحيث ارتفع متوسط الاهمية النسبية للمستوردات الى متوسط الانفاق القومي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٦ــ ١٩٨١ الى حوالي ٤ر٦٥ ٪ مقابل ٢ر٣٩٪ و ٢ر٥٧ ٪ للفترتين (١٩٧٠ــ ١٩٧٢) و (١٩٧٣ــ ١٩٧٥) على التوالي • انظر الجدول التالي •

جدول رقم (١٩)

الاهمية النسبية للمستوردات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي

(القيم بالمليون دينار)

متوسط المستوردات السلعية والناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي	معدل الفترة		
	١٩٧٠ــ ١٩٧٢	١٩٧٣ــ ١٩٧٥	١٩٧٦ــ ١٩٨١
١) متوسط قيمة المستوردات السلعية	٧٩ر٢٧٣	١٦٦ر٢٣٣	٦٠٠ر٩٥٠
٢) متوسط قيمة الناتج المحلي الاجمالي	١٨٩ر٢٦٧	٢٢٩ر٢٣٣	٦٨٠ر٣٠٠
٣) متوسط قيمة الناتج القومي الاجمالي	٢٠٢ر٤٦٧	٢٨٨ر٧٣٣	٩١٨ر٥٣٣
نسبة ١ الى ٢	٩ر٤١ ٪	٥ر٧٢ ٪	٣ر٨٨ ٪
نسبة ١ الى ٣	٢ر٣٩ ٪	٦ر٥٧ ٪	٤ر٦٥ ٪

المصدر : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة •

التنمية في الاردن •

انظر: هيثم الحوراني ، تحليل اقتصادي للمستوردات الاردنية وعلاقتها بترشيد الانفاق الاستهلاكي ، بحث غير مطبوع ، الجامعة الاردنية ، نيسان ١٩٨٠ ، ص٧ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كذلك فانه على الرغم مما حققه الناتج المحلي الاجمالي في المملكة من تطورات ايجابية خلال الفترة ١٩٧٠ــ ١٩٨١ ، الا اننا نلاحظ استمرار تزايد نسبة المستوردات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي طيلة الفترة المذكورة • حيث ارتفع متوسط قيمة المستوردات السلعية الى متوسط قيمة الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق من ٩ر٤١٪ الى ٥ر٧٢٪ ثم الى ٣ر٨٨٪ خلال الفترات الثلاثة على التوالي •

والواقع ان اسباب هيمنة قطاع الاستيراد ضمن الاقتصاد الوطني يعود الى عوامل عديده منها تزايد معدلات الاستهلاك الخاص الناجمة عن ارتفاع المداخيل النقدية وازدياد التوجه التنموي وبناء القاعدة الانتاجية الاساسية التي استهدفت تحقيقها خطط التنمية المتعاقبة التي شهدتها المملكة منذ عام ١٩٧٣ •

كما ان لارتفاع الرقم القياسي لاسعار المستوردات بشكل عام وارتفاع الرقم القياسي لاسعار الوقود المعدني ومواد التشحيم بشكل خاص تأثيرات كبيرة على زيادة قيمة مستوردات المملكة من السلع خلال هذه الفترة • اذ ارتفع الرقم القياسي العام لاسعار المستوردات من ٦ر١٠٨ نقطة في عام ١٩٧٠ الى ٠ر١٥٣ نقطة في عام ١٩٧٥ ثم الى ٣ر٢٦٠ نقطة في عام ١٩٧٩ • (١) وخلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ارتفع الرقم القياسي العام لاسعار المستوردات بنسبة قدرها ١ر٢٤٪ و ٧ر٢١٪ عن العام السابق له على التوالي •

اما بالنسبة للرقم القياسي لاسعار مستوردات النفط من الوقود المعدني ومواد التشحيم فقد ارتفع من ١ر١٢٩ نقطة في عام ١٩٧١ الى ٨ر٤٨٨ نقطة في عام ١٩٧٥ ثم الى ٦ر٦٨٨ نقطة في عام ١٩٧٩ • وخلال عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ارتفع هذا الرقم بنسبة قدرها ٠ر٦٢٪ و ٤ر٢٥٪ عن العام السابق له على التوالي (٢) •

---

(١) عام الاساس للارقام القياسية لاسعار المستوردات قبل عام ١٩٨٠ هو عام ١٩٦٩ • ومنذ عام ١٩٨٠ اتخذ عام ١٩٧٩ عام اساس جديد •

(٢) بلغت قيمة مستوردات المملكة من النفط خلال الاعوام ١٩٧٠ــ ١٩٨١ كما يلي : ٥٢٤ر٢ ، ١٣٧ر٤ ، ٣١٢ر٣ ، ٣٣٥ر٣ ، ٥٩٠ر٣ ، ٧٩٤ر٢٢ ، ٣٧٣ر٣٤ ، ٠١٤ر٣٧ ، ٣٨٣ر٤٣ ، ٩٥٤ر٦٨ ، ٩١٨ر١١٣ ، ٧٨٤ر١٧٥ مليون دينار على التوالي• وقد شكلت نسبة مستوردات المملكة من النفط الى مجمل المستوردات خلال الفترة ١٩٧٤ــ ١٩٨١ حوالي ٥ر١٢٪ •

انظر : سليم امين ابو الشعر ، ازمة الطاقة والاقتصاد الاردني ، (البنك المركزي الاردني ، ايلول ١٩٨٣) ، ص ٩٠ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما بخصوص تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج ، فانه بلا شك بعد ان اصبحت اهميتها النسبية في السنوات الاخيرة تتزايد من حيث مساهمتها في الدخل القومي الاجمالي ، قد ساعدت على تنامي حجم المستوردات السلعية للمملكة خاصة من السلع الاستهلاكية ، لانه كما سبق واشرنا ، فان جزءا كبيرا من هذه التحويلات يوجه الى تلبية الحاجات الاستهلاكية الضرورية منها والكمالية . وقد اثر النمط الاستهلاكي الذي شهدته المملكة خلال الفترة الاخيرة بشكل خاص على مسيرة التنمية الاقتصادية بصورة سلبية وذلك من خلال تحويل مبالغ كبيرة من العملات الصعبة لتمويل عمليات استيراد السلع الكمالية والتي كان من الممكن ان تحول الى تمويل استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لتنفيذ المشاريع الانتاجية التي من شأنها المساهمة في تحسين اداء الاقتصاد الوطني ورفع نسبة النمو الاقتصادي فيه (١) .

والواقع انه كان لعامل المحاكاة والتقليد الذي تأثرت به القوى العاملة الاردنية في البلدان التي تعمل فيها اثار مباشرة على تشويه الانماط والعادات الاستهلاكية السائدة في المملكة مما ادى الى تعاظم الميل الى استيراد السلع الاستهلاكية . حيث تشير بيانات الجدول رقم (٢٠) ان متوسط قيمة المستوردات من السلع الاستهلاكية ارتفع خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ الى ١ر٢٠٦ مليون دينار بعد ان كانت لا تتجاوز ٥ر٣٧ مليون دينار و ٢ر٧٠ مليون دينار خلال الفترتين (١٩٧٠ — ١٩٧٢) (١٩٧٣ — ١٩٧٥) على التوالي (٢) .

واستنادا الى البيانات المتوفرة تبين ان معامل الارتباط البسيط بين حوالات الاردنيين العاملين في الخارج وبين كل من الانفاق على الاستهلاك الخاص ومستوردات السلع الاستهلاكية كان ارتباطا وثيقا . اذ كان هذا المعامل ٩٥٢ر٠ و ٩٥٦ر٠ بين حوالات الاردنيين وكل من المتغيرين المذكورين على التوالي (٣) .

بيد انه على الرغم من تنامي المستوردات من السلع الاستهلاكية بمعدلات تفوق نسب النمو في الناتج القومي ، الا ان التركيب السلعي للمستوردات الاردنية خلال الفترة

(١) محمد سعد عميره ، الاثار الايجابية للحد من استهلاك واستيراد السلع الكمالية على عملية التنمية الاقتصادية ، ١٩٨٢ ، الجمعية العلمية الملكية ، ص ٣ .

(٢) وجدت سوزان مسيحه في بحثها الذي اجرته على عينة من المدرسين المصريين المعارين الى المملكة العربية السعودية ، بان نمط استخدام مدخرات هؤلاء المدرسين تتوزع لدى عودتهم في المتوسط على النحو التالي : ٢٨٪ للتجهيزات المنزلية والسلع المعمرة ، ١٣٪ للملابس ، ١٢٪ هدايا للاقارب والاصدقاء ، ١١٪ لسلع اخرى ، و ٣٦٪ حسابات في البنوك و ١٦٪ تتجه الى مجالات الاستثمار المباشر .
انظر : ابراهيم سعد الدين ، ومحمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣ .

(٣) انظر : حربي البنوى وسليم ابو الشعر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٧٠ — ١٩٨١ (جدول رقم ٢٠) يشير الى ان متوسط المستوردات من السلع الاستهلاكية الى مجمل المستوردات انخفض من ٤٧ر٤٪ خلال الفتره ١٩٧٠ — ١٩٧٢ الى ٤٢ر٢٪ خلال الفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٥ ثم الى ٣٤ر٣٪ خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨١ • في حين ارتفع متوسط المستوردات من السلع الانتاجية والمواد الخام من نحو ٤١٪ الى ٥١٪ ثم الى ٦٥٪ للفترات المذكوره على الترتيب•

جدول رقم (٢٠)

التركيب السلعي للمستوردات الاردنية حسب الاغراض الاقتصادية

(القيم بالمليون دينار)

المستوردات	متوسط المستوردات ١٩٧٠ — ١٩٧٢		متوسط المستوردات ١٩٧٣ — ١٩٧٥		متوسط المستوردات ١٩٧٦ — ١٩٨١	
	القيمة	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪
مجمل المستوردات	٧٩ر٢٧٣	١٠٠	١٦٦ر٢٣٣	١٠٠	٦٠٠ر٩٥٠	١٠٠
سلع استهلاكية	٣٧ر٥٨٥	٤٧ر٤	٧٠ر٢٣١	٤٢ر٤	٢٠٦ر١٣٣	٣٤ر٣
مواد خام	١٥ر٨٤٢	٢٠ر٠	٣٦ر٤٦٨	٢١ر٩	١٧٣ر٤٠٠	٢٨ر٩
سلع انتاجية	١٦ر٥٣٨	٢٠ر٩	٤٨ر٠١٤	٢٨ر٩	٢١٩ر٢٠٠	٣٦ر٥
اخرى	٩ر٣٠٨	١١ر٧	١١ر٥٢٠	٧ر٠	٢ر٢١٧	٠ر٣

المصدر: البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة •

ضرورة التمييز بين جوانب الاستهلاك المختلفة

هناك اعتقاد سائد لدى معظم الاقطار المصدرة للايدي العاملة كالهند وباكستان والبرتغال ويوغسلافيا وتركيا ومصر واليمن والاردن مفاده ان التحويلات لم تكد تسهم في امكانيات التنمية البعيدة المدى فيها وذلك على الرغم من عدم توفر الدلائل الواضحة المحددة فيما يتعلق باستعمالات التحويلات في هذه البلدان(١) اذ تشير المعلومات الضئيلة المتوفرة الى ان معظم التحويلات تتوجه الى تلبية حاجات استهلاكية والقيام باستثمار جزء منها في مجالات غير انتاجية كالاستثمار في العقارات وما شابهها •

(١) انظر ج • تشاندا فاركار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨•

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا المجال ، ينبغي ان نتفادى الوقوع في الخطأ الناشئ عن اعتبار كل جوانب الاستهلاك جوانب غير انتاجية بالضرورة ، فبرغم ان اعالة الاسرة بما فيه المسكن والتعليم يمثل جانبا من جوانب الاستهلاك ، الا انه يعتبر استثمارا لانه يسهم في تحسين صحة المنتفعين وزيادة كفاءتهم ، ومن ثم فهو انتاجي تماما كما لو كان استثمارا في الرأسمال المادي. وذلك نظرا لأن هذا الامر مرتبط تمام الارتباط باسباب الهجرة ، اذ ان معظم المهاجرين دفعتهم ظروف البطالة والدخول المنخفضة الى ترك بلدانهم للبحث عن فرص عمل في الخارج . لذلك فان استخدام التحويلات في تلبية حاجات استهلاكية اساسية يعد امرا مطابقا للنهج الحاجات الاساسية السائد في مجال التنمية. كذلك فانه اذا اخذنا في الحسبان التأثيرات المضاعفة الداخلية لنفقات المساكن وتملك العقارات على معدلات النمو ومعدلات العمالة لوجدنا انه كان لها اثار ايجابية كبيرة في معظم البلدان المصدرة للايدي العاملة.

ومن الجدير بالذكر ان الموضوع الذي يتعين التركيز عليه يتعلق بكيفية قيام البلدان المصدره للايدي العاملة بتوجيه الجزء الفائض من تحويلات العاملين عن حاجاتهم الاستهلاكية الضرورية ، وهو جزء لا شك في انه يمثل مصدرا ممكنا وكبيرا للادخار والاستثمار . ففي الاردن بلغ معدل تحويلات الفرد الاردني العامل في الخارج عام ١٩٨١ حوالي ١١٢٠ دينار وبلغ معدل دخل الفرد السنوي خلال نفس العام حوالي ٦٣٥ دينار. وتزداد الفجوة بين تحويلات العاملين والدخول الفردية بصورة اكبر في البلدان الاخرى المصدرة للايدي العاملة .ففي الهند مثلا بلغ متوسط ما ارسله المهاجر الهندي عام ١٩٧٧ حوالي ١٥٠٠ دولار في حين كان دخل الفرد السنوي فيها حوالي ١٥٠ دولار فقط. ومن الطبيعي ان هذه الارقام لا تبعث على القلق لمجرد ان معظم التحويلات تذهب لتغطية غايات استهلاكية بل لعدم وجود سياسات اقتصادية متكاملة تعمل على تعبئة المدخرات الفائضة وتوجيهها نحو اقنية الاستثمار الانتاجي .

ولتحقيق هذا الهدف ، يتعين على البلدان المصدرة للايدي العاملة والتي يعتبر الاردن احداها ، وضع مجموعة متماسكة من السياسات وتنفيذها بحيث تكفل تفادي الاثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الهجرة واستغلال الاثار الايجابية المتمثلة في التحويلات على افضل وجه ممكن .

وفي هذا المجال ، لا بد من التنويه الى عدم كفاية قيام البنوك المركزية في البلدان المصدرة للايدي العاملة بخلق الحوافز امام انسياب تحويلات المهاجرين الى داخل البلاد ، بل يجب ان يصاحب هذه الاجراءات اتخاذ سلسلة متكاملة من السياسات من مختلف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجهات الحكومية الاخرى تضمن تدفق التحويلات الى القنوات الانتاجية المنسجمة مع اهداف التنمية بعيدة المدى (١).

ومن الجدير بالذكر ان البنك المركزي الاردني قد نجح في استقطاب تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج عن طريق تعديله لقوانين مراقبة العملة الاجنبية لتتماشى مع التطورات الاقتصادية الدولية ، حيث ارتفعت ودائع غير المقيمين المفتوحة بالعملة الاجنبية لدى البنوك التجارية لتبلغ في نهاية عام ١٩٨٢ حوالي ١٧١٫٦ مليون دينار مقابل ١٤٣٫٦ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨١ . واصبحت اسعار الفائدة التي يتقاضاها اصحاب هذه الحسابات تضاهي اسعار الفائدة السائدة في الاسواق العالمية.

كذلك فان تشجيع البنك المركزي على انشاء عدد من الشركات المالية في الاونة الاخيرة سيعمل على اجتذاب جزء لا بأس به من مدخرات العاملين في الخارج لاستثمارها داخل المملكة في مشاريع تعود بالنفع على فعاليات الاقتصاد الوطني .

وعلاوة على ذلك ، فانه قد يكون من المفيد ان تقوم الجهات الحكومية المختصة بايجاد مكاتب خاصة في مراكز عمل الاردنيين في الخارج تتولى مهمة توعية العاملين الاردنيين بفرص الاستثمار في المملكة .

كذلك فانه يتعين على مؤسسة الضمان الاجتماعي الاسراع بتطبيق قانون الضمان الاجتماعي ليشمل الراغبين من الاردنيين العاملين في الخارج . وبعبارة اخرى انه يتعين على الجهات الحكومية استكمال سياساتها الاقتصادية الكلية لتعظيم تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج بسياسات تضمن استخدامها الامثل بغية زيادة امكانيات دخولها وتهيئة فرص الاستثمار المجزي لها .

تأثير التحويلات على معدلات الاسعار والاجور

عانت معظم اقطار العالم خلال عقد السبعينات من ظاهرة استمرار تفاقم مشكلة التضخم فيها ، الا ان حدة ما اصاب البلدان النامية من هذه المشكلة كان يفوق مثيله في البلدان

(١) ان المشكلة الاساسية في توجيه المدخرات الى القنوات الانتاجية تتطلب وضع الحلول المناسبة قبل وضع الاهداف ، واذا ما تحقق ذلك فان الامور تسير كما هو مرسوم.

انظر:
The Royal Scientific Society, the population Council, Report on the Study Group on Worker Migration Abroad, (held at Royal scientific society , Amman 2-3 Dec. 1978),P. 30

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعيه بدرجات كبيرة • اذ لوحظ ان نسب الزيادة في الاسعار لدى الدول الصناعية كانت ادنى منها في الدول النامية ، وذلك نظرا لما تتمتع به هذه البلدان من قدرة اكبر في التحكم في العوامل المسببة لارتفاع الاسعار بالمقارنة مع الدول النامية• حيث يستدل من البيانات المتوفرة ان معدلات التضخم خلال السنوات ١٩٧٨ — ١٩٨١ في الدول الصناعية كانت ٢ر٧٪ ، ١ر٩٪ ، ٩ر١١٪ ، ٩ر٩٪ على التوالي • بينما بلغت هذه المعدلات في الدول النامية باستثناء الدول النفطية ٥ر٢٤٪ ، ٣ر٢٩٪ ، ٩ر٣٧٪ ، ٣ر٣٤٪ للفترة ذاتها على التوالي (١) •

ولا تعاني الدول النامية من مشكلة التضخم لاختلال في بنيانها الاقتصادي فحسب ، وانما لتأثرها كذلك بارتفاع الاسعار في الدول المتقدمة نتيجة لاعتمادها الكبير على هذه البلدان في سد جزء كبير من احتياجاتها المحلية عن طريق استيراد السلع منها •

وتتفاوت معدلات التضخم من بلد الى اخر تبعا للاختلافات في درجة تأثر كل منها بالعوامل المسببه للتضخم• وعلى الرغم من تعدد اسباب التضخم ، الا انه يمكن حصرها ضمن مجموعتين من العوامل ، الاولى خارجية والاخرى محلية ، وان كان من الصعب عزل التضخم الناجم عن عوامل خارجية عن ذلك الناجم عن عوامل محلية نظرا لتشابك تأثيراتهما بشكل يحول دون الوصول الى تحديد دقيق لتأثير كل عامل منهما على حده •

وعلى الرغم من التعقيدات التي تحيط بتحليل الجوانب المتعددة لظاهرة التضخم ، فانه يمكننا القاء بعض الضوء على احد الابعاد الهامة للتضخم في الاردن مع اننا لسنا في صدد الحديث بشكل شامل عن موضوع التضخم في هذا المجال (٢) • ولكن من المفيد قبل ذلك ان نشير الى أن ثبات الاسعار كان احد السمات الاساسية التي تميزبها الاقتصاد الاردني طيلة الفترة التي سبقت بداية عقد السبعينات ، اذ لم يتجاوز اعلى معدل لارتفاع الاسعار خلال تلك الفترة ٥٪ ، غير ان هذا الوضع اخذ منذ عام ١٩٧٣ على وجه الخصوص، يشهد تطورات مغايرة عن تلك التي كانت سائدة قبل ذلك • اذ بدأت علائم التضخم منذ ذلك الحين تظهر بشكل واضح ، حيث تزايدت الاسعار في ذلك العام بمعدل بلغ ضعف مثيله في عام ١٩٧٢ ، انظر الملحق رقم (٥)• وحقق عام ١٩٧٤ رقما قياسيا في ارتفاع معدلات الاسعار التي شهدتها المملكة منذ تأسيسها ولغاية الان ، اذ بلغ ذلك المعدل ٤ر١٩٪•

---

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧•

(٢) حربي البنوى وسليم ابو الشعر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨•

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تزامن الارتفاع الكبير في الاسعار الذى شهدته المملكة في عام ١٩٧٤ مع حدوث عدد من التطورات الاقتصادية من ابرزها الطفرة الكبيرة التي حدثت في اسعار النفط في ذلك الحين ، وزيادة مستوردات المملكة بمعدل لم يسبق له مثيل من قبل (٤٤ر٠٪) وذلك نتيجة لاستيراد متطلبات المشاريع التي تضمنتها خطة التنمية الثلاثية من ناحية ولارتفاع اسعار السلع المستوردة من ناحية اخرى. هذا فضلا عما احدثته كثافة حركة انتقال القوى العاملة الاردنية الى الدول العربية النفطية المجاورة من تأثيرات على مستويات الاجور داخل المملكة من جهة ، وما نجم عنها من اثار على مستويات الدخل القومي من جراء تدفق تحويلات هؤلاء العاملين الى ذويهم داخل المملكة من جهة اخرى.

واستمرت الضغوط التضخمية في المملكة بعد ذلك ، ولكن بمعدلات سنوية دون المستوى الذى حققه عام ١٩٧٤. وقد تراوح المعدل السنوى لمعدلات ارتفاع الاسعار خلال الفترة ١٩٧٥ــ ١٩٨٢ حوالي ١١ر٠٪. وقد تشابكت عوامل اخرى عديدة في التأثير على هيكل الاسعار العام داخل المملكة . فبالاضافه الى العوامل السابقة كان هنالك عدد غير قليل من الاسباب ساهمت في تصاعد معدلات الاسعار من بينها الاختلالات التي اصابت النظام النقدى والمصرفي الدولي وما نجم عنها من تقلبات حادة في اسعار صرف العملات الرئيسية التي تعتبر قاعدة الارتكاز لعملات الدول النامية عموما . كما كان لزيادة حجم المساعدات التي تدفقت على المملكة خلال تلك الفترة وما تبعها من زيادة كبيرة في حجم الانفاق العام تأثير واضح على ارتفاع معدلات الاسعار ايضا .

ومهما كانت اسباب التضخم في الاردن ، فان الذى يهمنا في هذا المجال هو الاستدلال على تأثير تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على معدلات الاسعار التي سادت المملكة خلال الفترة منذ بداية عقد السبعينات. ولتحقيق ذلك اوجدنا معامل الارتباط البسيط بين معدل التضخم والتحويلات الذى دل على وجود علاقة قوية بينهما بلغت حوالي ٩٨ر٠ انظر جدول رقم (٢١).

وعلى الرغم مما قد يثار من شكوك حول صحة النتائج التي يتم التوصل اليها من معادلات الارتباط البسيط للتدليل على وجود علاقة بين متغيرين احدهما مستقل والاخر تابع ، الا ان هنالك من الظواهر الاقتصادية ما يؤكد على دور تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على ارتفاع معدلات الاسعار في المملكة. ويتضح ذلك بجلاء من خلال تطور الاهمية النسبية للتحويلات في الناتج القومي الاجمالي ، انظر جدول رقم (٢٢). ففي حين لم تكن نسبة التحويلات من الدخل القومي تتعدى ٣٪ خلال الفترة ١٩٧٠ــ ١٩٧٢، اصبحت خلال الفترة ١٩٧٣ــ ١٩٨١ تزيد عن خمس الدخل القومي الاجمالي . ولا شك في ان لارتفاع مستويات الدخول النقدية التي كانت التحويلات احد ابرز اسبابها دور في ارتفاع معدلات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢١)

الارتباط بين تحويلات الاردنيين والرقم القياسي لتكاليف المعيشة

السنة	التحويلات بالمليون دينار	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ١٩٦٧=١٠٠
١٩٧٠	٥ر٥	١١٤ر٢
١٩٧١	٥ر٠	١١٩ر٦
١٩٧٢	٧ر٤	١٢٦ر٤
١٩٧٣	١٤ر٢	١٤٠ر٦
١٩٧٤	٢٤ر١	١٦٧ر٩
١٩٧٥	٥٣ر٣	١٨٨ر٢
١٩٧٦	١٣٦ر٤	٢٠٩ر٨
١٩٧٧	١٥٤ر٨	٢٤٠ر٣
١٩٧٨	١٥٩ر٤	٢٥٧ر٣
١٩٧٩	١٨٠ر٤	٢٩٣ر٦
١٩٨٠	٢٣٦ر٧	٣٢٦ر٢
١٩٨١	٣٤٠ر٩	٣٦٢ر٣
	١٣١٨ر٦	٢٥٤٦ر٤

المصدر: البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

الاسعار التي سادت المملكة خلال الفترة المذكورة ، نظرا لان الطلب على السلع والخدمات كان يفوق المقدرة المحلية للانتاج ، اذ ان وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات يؤدي الى التضخم خاصة وان الاردن كان خلال الفترة التي اعقبت عام ١٩٧٥ يتمتع بحالة قريبة من التوظف الكامل لقواه العاملة . وما دام الوضع كذلك فان اي زيادة في الطلب كانت تشكل ضغطا على الموارد المتاحة وبالتالي رفع الاسعار ، وهذا الارتفاع في الاسعار يؤدي بدوره الى ارتفاعات اخرى عن طريق عملية المضاعف في سوق السلع ، وكذلك عن طريق الزيادة في تكاليف الانتاج الناجمة عن زيادة اسعار عوامل الانتاج .

وبعبارة اخرى فان تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج لعبت دورا اساسيا في توليد العديد من الضغوط التضخمية نتيجة لتعاظم حجم تدفقات هذه التحويلات الذي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٢)

الاهمية النسبية للتحويلات الى مجمل الناتج القومي والمحلي
وعرض النقد والتغير فيه

السنة	قيمة الحوالات بالمليون دينار	اهمية التحويلات الى الناتج القومي الاجمالي %	اهمية التحويلات الى الناتج المحلي الاجمالي %	اهمية التحويلات الى عرض النقد % M_1	اهمية التحويلات في التغير في عرض النقد % M_2
١٩٧٠	٥ر٥	٩ر٢	٣ر٢	٥ر٢	٥٣ر٤
١٩٧١	٥ر٠	٥ر٢	٢ر٧	٤ر٦	٨٣ر٣
١٩٧٢	٧ر٤	٣ر٣	٣ر٦	٦ر٤	٦٤ر٩
١٩٧٣	١٤ر٢	٦ر١	٦ر٧	١٠ر٦	٤٩ر٧
١٩٧٤	٢٤ر١	٨ر٦	٩ر٧	١٤ر٠	٥٥ر١
١٩٧٥	٥٣ر٣	١٥ر٤	١٦ر٦	٢٣ر٧	٧٧ر٨
١٩٧٦	١٣٦ر٤	٣٥ر٠	٣١ر٧	٤٩ر٢	١٥٤ر٦
١٩٧٧	١٥٤ر٨	٢٤ر٧	٢٩ر٥	٤٦ر٨	١٧٦ر٣
١٩٧٨	١٥٩ر٤	٢١ر٦	٢٤ر٧	٤٢ر٥	١١٩ر٨
١٩٧٩	١٨٠ر٤	١٩ر٣	٢٣ر٥	٣٨ر٢	١٠٨ر٣
١٩٨٠	٢٣٦ر٧	١٩ر٧	٢٣ر٧	٣٩ر٨	١١١ر٨
١٩٨١	٣٤٠ر٨	٢٣ر٣	٢٨ر٤	٤٨ر٦	١٧٤ر٧

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

لم يصاحبها زيادة مماثلة في حجم الانتاج المحلي الاجمالي. ففي حين لم تتعد اهميتها النسبية الى مجمل الناتج المحلي ٢ر٣٪ في عام ١٩٧٠ تضاعفت لتصل ما يزيد عن ٣ ر٥٣ مليون دينار ولتبلغ اهميتها ٦ر١٦٪ ثم وصلت الى ٤ر٢٨٪ في عام ١٩٨١.

ومن ناحية اخرى فقد انعكس تدفق التحويلات على عرض النقد M_1 في المملكة بصورة جلية اذ في حين لم تشكل نسبة التحويلات الى عرض النقد M_1 اكثر من ٤ر٥٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٢، قفزت هذه النسبة لتصل الى حوالي ٣٥٪ للفترة ١٩٧٣ــ١٩٨١. كذلك يظهر اثر التزايد المطرد في تدفق التحويلات على الزيادة في عرض النقد بمفهومه الواسع M_2 خلال الفترة ١٩٧٠ــ ١٩٨١ بشكل واضح. اذ في حين لم تكن نسبة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التحويلات الى الزيادة في عرض النقد M_2 تزيد عن ٤ر٥٣٪ في عام ١٩٧٠ أصبحت ٨ ر٧٧٪ في عام ١٩٧٥ ثم اصبحت هذه النسبه تفوق الزيادة في عرض النقد منذ عام ١٩٧٦ حيث بلغ معدل زيادتها في عام ١٩٨١ ما نسبته ٧ر٧٤٪ .

وهكذا لعبت حوالات الاردنيين العاملين في الخارج دورا حاسما في تغذية الضغوط التضخمية التي شهدها الاقتصاد الاردني منذ عام ١٩٧٤ نظرا لانها خلقت طلبا اضافيا على الانتاج المحلي الضيق من ناحية ولكونها دخول متولدة خارج نطاق الفعاليات الاقتصادية المحلية من ناحية اخرى. كذلك فقد كان لها دورا سلبيا في توجيه استثمار الموارد ، فليس من العسير ملاحظة هذه السلبيات في مدينة عمان مثلا ، اذ تكاثرت محلات ومخازن بيع السلع الكمالية وتقديم الخدمات التي تستهلك من قبل اصحاب الدخول العالية ، وكذلك تكاثر بناء المباني والعمارات الفخمة في ضواحي عمان على حساب الاراضي الزراعية. وتحولت مساحات من الارض كانت تزرع بمختلف انواع المحاصيل الى عمارات وشقق فخمة بنيت لتؤجر بايجارات عالية ، الا ان قسما كبيرا منها ما زال شاغرا نظرا لزيادة المعروض منها عن الطلب الفعلي عليها .

اثار هجرة العمالة الاردنية على مستويات الاجور المحلية

تركت حركة انتقال القوى العاملة المحلية منذ منتصف السبعينات ضغوطا على مستويات الاجور المحلية بشكل واضح وذلك على مختلف اصناف المهن بشكل عام وعلى مهن معينة بشكل خاص من جراء ما احدثته تلك الهجرة من اختلالات كبيره في سوق العمل المحلي .

---

(١) ان تدفق التحويلات يؤثر على الزيادة في عرض النقد من خلال ميكانيكية تتم على النحو التالي : عند ورود الحوالات بالعملات الاجنبية سواء عن طريق الجهاز المصرفي او عن طريق شخصي ، فان تأثيرها على الزيادة في عرض النقد تتم عندما يقوم الاردني العامل في الخارج باستبدال قيمتها بالدينار الاردني سواء احتفظ بها على شكل وديعه بمختلف صورها لدى بنك محلي ، او احتفظ بها على شكل سائل لتغطية نفقات شخصية. اما اذا كانت على شكل وديعة مفتوحة بالعملات الاجنبية او ظلت على حالها فانها لا تؤثر على الزيادة في عرض النقد . اما الجزء الذي يتحول الى دينار اردني فان مرجعه سيكون البنك المركزي وذلك لان البنوك التجارية وشركات الصرافة المحلية يقومون بشكل دوري باستبدال جزء من العملات الاجنبية المتوافرة لديهم مقابل الدينار الاردني ، عند ذلك يقوم البنك المركزي بتبديلها مقابل اصدارات جديدة من الدينار الاردني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن الارقام القياسية للاجور في المملكة تبين الزيادات التي طرأت عليها ، الا ان هنالك من الشواهد ما يمكن الاستعانة بها للتدليل على ذلك ، كما ان هنالك من الدراسات التي اجريت على مستوى قطاعي جزئي ما يدل على ذلك ايضا .

والشواهد على ارتفاع الاجور كثيرة ، وان كانت معدلات ارتفاعها تختلف من قطاع الى اخر . ويمكن القول ان ارتفاع الاجور في قطاع الانشاءات على وجه الخصوص قد تزايد بشكل يفوق مثيله في القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وذلك نظرا لتسرب اعداد كبيرة من العاملين في هذا القطاع للعمل خارج البلاد ، حيث بلغت نسبة المتسربين منه في عام ١٩٧٥ حوالي ٧٥٪ من مجموع العاملين فيه (١) . كذلك الامر فان قطاع الجهاز المصرفي عانى من تسرب اعداد كبيرة من العاملين فيه ايضا الامر الذي اضطر العديد من البنوك التجارية منح موظفيهم علاوات سنوية مجزية للحيلولة دون تسربهم الى الخارج .

وعلى صعيد الدراسات القطاعية الجزئية تشير دراسة عن مستويات الاجور في القطاع الخاص في الاردن الى ان الزيادة في معدلات الاجور النقدية خلال الفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٦ بلغت حوالي ١٨٫٦٪ وهي اعلى من الزيادة السنوية في الاسعار . كما ازدادت اجور عمال المياومة في قطاع الانشاءات بحوالي ٢٠٠٪ خلال النصف الثاني من السبعينات (٢) .

واشارت تقديرات الدائرة الاقتصادية بالجمعية العلمية الملكية الى ان معدل الاجور قد ارتفع خلال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ بنسبة قدرها ٢٤٪ و ١٧٪ على التوالي . وتراوح هذا المعدل في عام ١٩٧٨ بين ١٠ — ١٣٪ (٣) .

ودلت دراسة ميدانية اجريت على تسع شركات صناعية في مدينة عمان الى ان الاجر للعامل الواحد قد تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٠ . فبعد ان كان الاجر الشهري حوالي ٣٠ دينارا عام ١٩٧٠ ارتفع الى ٨٩ دينار عام ١٩٨٠ (٤) .

---

(١) فايز نعيم ، دور قطاع الانشاءات في الاقتصاد الاردني والمشاكل التي يعاني منها ، (عمان : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٨٢) ، ص ٤٥ .

(٢) جواد العناني ، وتيسير عبد الجابر ، تجربة الاردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

(٣) بسام عصفور ، ومحمد الصمادي ، الاقتصاد الاردني خلال عام ١٩٧٨ ، الدائرة الاقتصادية ، الجمعية العلمية الملكية ، ص ٧ — ٨ .

(٤) خضر عبد المجيد محمد عقل ، التضخم في الاردن ودور وزارة التموين في الحد منه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكنتيجة للنزوح الكبير الذى شهده الاردن في قواه العاملة الى الخارج ، عانت معظم القطاعات الاقتصادية من اضطرابات اصابت تكاليف الانتاج وتسيير دفة العمل وجودته • حيث وصل معدل دوران العمل السنوى في بعض المؤسسات الكبيرة الى حوالي ٦٢٪ من العاملين فيها • وفي دراسة قامت بها وزارة العمل الاردنية عن " دوران العمل " في ٥٧ قطاعا فرعيا في مجال الخدمات والانتاج ، تبين ان سرعة دوران العمل قد زادت من نسبة ٣ر٢٥٪ عام ١٩٧٢ الى نسبة ٣٩٪ عام ١٩٧٦ • وقد ازداد دوران العمل بالنسبة للاناث بمعدل يزيد بنسبة ٦٠٪ عن معدل دوران العمل بالنسبة للعمال الذكور • (١)

وقد حدا الوضع هذا بالجهات الحكومية الى فتح الباب امام دخول العمال العرب والاجانب الى المملكة لسد النقص الذى احدثته الهجرة الكبيرة للقوى العاملة الاردنية لاعادة التوازن وكبح فائض الطلب الذى حدث في سوق العمل المحلي • واستنادا الى تقديرات وزارة العمل عن العمال الوافدين الى المملكة في الوقت الحاضر فانها تصل الى حوالي ١٢٠ الف عامل بلغت قيمة حوالاتهم المعاكسة حوالي ٥٢ مليون دينار في عام ١٩٨١ • انظر جدول رقم (١٣)•

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ان الطابع العام الذى يميز معظم العمالة الوافدة من الخارج هو طابع العمالة غير الماهرة ، الامر الذى انعكس على مستويات الاداء في الاعمال التي انيطت بها ، وهذا امر طبيعي لان العمالة الجديدة كانت اقل دراية وخبرة من العمالة المهاجرة • وقد تحمل المستهلك الاردني تبعات الهجرة بشقيها سواء ما تعلق منها بارتفاع تكاليف السلع والخدمات او في انخفاض مستويات الاداء ، كذلك الحال بالنسبة للمنتج المحلي ، فقد افقد هذا الوضع منتجاته القدرة على منافسة السلع المماثلة المستوردة من الخارج •

وبعبارة اخرى فان النزيف الكبير الذى شهده الاردن في قواه العاملة الماهرة ومتوسطة المهارة وكفاءاته العلمية انعكس سلبيا على مستوى اداء الاقتصاد الوطني بشكل عام • والواقع ان الخسارة الناجمة عن ذلك النزيف من العسير جدا تقدير كلفتها الفعلية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية • وعلى الرغم من محاولات وزارة العمل الاردنية من تقدير كلفتها الاقتصادية ، الا ان تقدير كلفتها الاجتماعية تعتبر مستحيلة • فغياب

---

(١) ابراهيم سعد الدين ، ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٨ • يعرف دوران العمل بانه النسبة ما بين الموظفين الجدد وعدد المستقيلين في سنة ما ومتوسط عدد العمال في السنة نفسها •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رب الاسرة عن اطفاله وعائلته مدة طويلة لا شك ان له انعكاسات ضارة على عملية تنشئة هؤلاء الاطفال من الصعب جدا قياسها •

الخلاصة :

١ــ يمكننا القول بأن الارتفاعات التي حدثت على مستويات الاجور في الاردن كانت تميل الى حد ما لمصلحة فئات محدودة من الايدي العاملة لا سيما المشتغلين في قطاع البناء والتشييد والمهن الفنية الاخرى التي ازداد الطلب عليها في الدول العربية المجاورة • بينما لم يكن الوضع كذلك بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي الذين يشكلون النسبة العظمى من الايدي العاملة رغم الزيادات المتكررة التي طرأت على رواتبهم في السنوات الاخيرة ، اذ لا زال معظمهم يعتبرون من ذوي الدخل المحدود •

٢ــ خلقت ظاهرة الهجرة نتيجة ضغوطها على مستويات الاسعار والاجور تمييزا في نماذج الاستهلاك بين فئات المواطنين الذين لم يغادروا المملكة وبين الذين يعملون في الخارج • ومن الطبيعي ان يؤدي هذا الوضع بالمواطنين الذين لم يغادروا البلاد الى التفكير بالهجرة لأن اوضاعهم بالمقارنة مع الاخرين اصبحت لا تتلاءم • ويشير الباحثون الاجتماعيون في هذا المجال ان هذا الوضع قد يؤدي الى تدهور كفاءة وانتاجية هؤلاء العاملين نتيجة شعورهم بأن فرصتهم الوحيدة هي العمل في الخارج •

٣ــ مشكلة المهاجرين العائدين وتتمثل هذه المشكلة في انه قد يكون من الصعب على هؤلاء العائدين التأقلم مع ظروف الرواتب والاجور السائدة داخل الاردن بعد ان اعتادوا على مستويات عليا من الانفاق ، الامر الذي من شأنه ان يقودهم للمحافظة على مستويات معيشتهم السابقة عن طريق قيامهم بالانفاق من مدخراتهم التي احضروها معهم • هذا فضلا عما قد تؤدي بهم نظرتهم الى دخولهم المنخفضة من انعكاسات سلبية على مستويات ادائهم وانتاجيتهم •

٤ــ ان النقص النوعي الذي طرأ على العمالة الاردنية دفع رجال الاعمال في كل من قطاعي الانشاءات والصناعة الى التركيز على تكثيف استخدام رأس المال في مشاريعهم والاكتفاء بالحد الادنى في استخدام الايدي العاملة نظرا لما عانوه من مشاكل في سرعة دوران العمل من ناحية وعدم كفاءة العمالة الوافدة في ان تحل محل العمالة الاردنية المهاجرة •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥ــ كان بالامكان تفادي او على الاقل تخفيف حدة سلبيات النقص النوعي الذي طرأ على مستوى العمالة المحلية بسبب النزوح الكبير لو كان هنالك سياسة محددة ازاء حركة انتقال القوى الاردنية الى الخارج واجراءات رشيدة تجاه عملية اعداد وتدريب العاملين • كذلك لو كان هنالك سياسة انتقائية تجاه العمالة الوافدة الى الاردن •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل السادس

الخلاصة والتوصيات

الخلاصة :

تعتبر ظاهرة هجرة القوى العاملة الاردنية الى الخارج من ابرز السمات التي تميز بها الاقتصاد الاردني ، وذلك لان ظاهرة الهجرة ظلت سمة ملازمة لهذا الاقتصاد منذ تأسيس المملكة ولغاية الان . وعلى الرغم من ان تيار الهجرة لم ينقطع خلال العقود الثلاثة الماضية ، الا ان التيار الاكبر من هجرة العاملين الاردنيين انما اتخذ مجراه في السنوات العشر الاخيرة استجابة للازدهار النفطي الذي حدث في الاقطار العربية المجاورة نتيجة للطفرة الكبيرة التي طرأت على اسعار النفط في عام ١٩٧٣ . وقد حدث هذا التيار على نقيض ما حدث في الفترة السابقة ، حيث كانت الاحداث السياسية التي مرت بها المنطقة وراء الهجرات التي وقعت آنذاك . وثمة اختلاف اخر بينهما كذلك وهو ان الهجرة الاخيرة كان عامل الجذب الرئيسي فيها يعود الى الفارق الكبير في مستويات الدخول ، بينما كانت اسباب الهجرة خلال الفترة السابقة ترجع الى ان ظروف الاقتصاد المحلي وامكانياته المحدودة لم يكن بمقدورها آنذاك استيعاب المتاح من القوى العاملة المحلية .

وقد ادى اشتداد معدلات الهجرة للخارج خلال سنوات الفترة الاخيرة الى اختلال ملحوظ بين العرض والطلب في سوق العمل الاردني ، الامر الذي حدا بالحكومة الى استقدام العمال العرب والاجانب لاعادة التوازن في سوق العمل المحلي . ومنذ منتصف السبعينات اصبح الاردن يتميز بأنه مصدر ومستورد للقوى العاملة في آن واحد . اذ ارتفع عدد العاملين غير الاردنيين في المملكة من بضع مئات في عام ١٩٧٣ ليصل الى حوالي ٨٠ الف عامل في عام ١٩٨٠ والى حوالي ١٢٠ الف عامل في الوقت الحاضر .

اما بالنسبة للقوى العاملة الاردنية في الخارج فقد بلغت حسب تقديرات وزارة العمل لعام ١٩٨٠ حوالي ٣٠٥ر٤ الف شخص ، استقطبت الدول العربية ما نسبته ٨٥ر٦٪ منهم وتوزعت النسبة الباقية ١٤ر٤٪ على عدد من البلدان الاجنبية الصناعية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية . وقد تركزت النسبة العظمى من اجمالي عدد الاردنيين العاملين في الخارج في دولتين عربيتين هما السعودية والكويت ، اذ استقطبتا بمفرد هما على حوالي ٢١٥ الف عامل او ما نسبته ٧٠٪ من المجموع الاجمالي او ما يزيد عن ٢ر٨٢٪ من مجموع الاردنيين العاملين في البلدان العربية .

وعلى صعيد التصنيف المهني للاردنيين العاملين في الخارج فان البيانات المتوفرة تشير الى ارتفاع نسبة ذوي التأهيل العالي منهم وتدني نسبة العمال غير المهرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وذلك على خلاف صورة القوى العاملة الوافدة الى الاردن والتي تقع غالبيتهم ضمن فئة العاملين غير المهرة وشبه المهرة •

ومن بين النتائج البارزة التي اسفرت عنها هجرة الاردنيين العاملين في الخارج يتمثل في مبالغ التحويلات الواردة الى المملكة ، والتي حققت خلال السنوات الاخيرة ارتفاعات حادة نظرا لما طرأ على معدلات الهجرة وعلى مستويات الدخول من ازدياد • وتشير البيانات المتوفرة الى ان مبالغ التحويلات منذ عام ١٩٧٣ بدأت في التزايد سنة بعد اخرى بشكل ملحوظ ، بحيث بلغ اجمالي المبالغ التي وردت الى المملكة خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨١ حوالي ٣ر١ بليون دينار اى ما يزيد عن اثني عشر ضعفا للحوالات الواردة الى المملكة طيلة الفترة من عام ١٩٦٠ — ١٩٧٣ • غير ان هذه الفترة شهدت وفود عمالة اجنبية بلغ عددها في الوقت الحاضر حوالي ١٢٠ الف عامل نجم عنها تحويلات معاكسة قدرت بحوالي ٨ر١٦٣ مليون دينار اردني خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨١ •

وقد كان للزيادة الفائقة في تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج الفضل في اتاحة مورد رئيسي لدعم ميزان المدفوعات الاردني في السنوات الاخيرة ، حتى انها قامت خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨١ بتمويل حوالي ٣ر٤١٪ من الفجوة التي حققها الميزان التجاري والتي بلغ مجموعها ما يزيد عن ثلاثة بلايين دينار •

كذلك فقد لعبت التحويلات دورا بارزا في الزيادة التي حققها احتياطي المملكة من العملات الاجنبية خاصة خلال الفترة التي تلت عام ١٩٧٥ • اذ بعد ان كانت تحتل مركزا متأخرا بين المصادر المختلفة للمملكة من العملات الاجنبية ، اصبحت خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨١ تحتل المركز الثاني بعد المصدر التقليدي للمملكة من العملات الاجنبية وهو بند المساعدات دون مقابل ، بل انها فاقت في عام ١٩٧٨ بند المساعدات المذكور في تأثيرها الايجابي على احتياطيات المملكة من النقد الاجنبي ، اذ بلغت مساهمتها في ذلك العام ٨ر٣٥٪ مقابل ٥ر٢٧٪ للمساعدات دون مقابل •

ومما تجدر الاشارة اليه ان ارقام التحويلات المسجلة لا تعكس على نحو كامل اهمية مساهمة العاملين الاردنيين في موارد بلادهم من النقد الاجنبي وذلك نظرا لأن نسبة كبيرة من هذه المبالغ يجرى تحويلها من خلال قنوات غير رسمية او انها ترد الى المملكة على شكل سلع لا تدخل ضمن بنود ميزان المدفوعات• وتبين من خلال تقدير لهذه المبالغ ان الحوالات المسجلة في ميزان المدفوعات الاردني خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ لا تتعدى ٧١٪ من اجمالي الحوالات الفعلية التي وردت الى المملكة•

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلاوة على مساهمتها في دعم احتياطات المملكة من العملات الاجنبية ، اظهر التحليل الاحصائي ان التحويلات لعبت دورا بارزا في التطورات التي حدثت على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستثمار والاستهلاك والمستوردات ومعدلات الاسعار والاجور ، حيث كان معدل الارتباط بين التحويلات وهذه المتغيرات مرتفعا ، واظهر اختبار DW اهمية التحويلات في التأثير الصافي على تلك المتغيرات .

واشارت البيانات المتوفرة الى ان جزءا كبيرا من مدخرات العاملين في الخارج قد توجه بشكل واضح الى قطاع الاراضي والانشاءات ، وساهم هذا التوجه في ارتفاع اسعار الاراضي بشكل كبير . كما رافق تدفق هذه الحوالات زيادة ملحوظة في معدلات الاستهلاك الخاص ، حيث تعكس ارقام هذا الاستهلاك الى ارتفاعه من ١٥٢٫٨ مليون دينار في عام ١٩٧٠ الى حوالي ١٠٨٨٫٢ مليون دينار في عام ١٩٨١ . وقد اثر النمط الاستهلاكي الذى شهدته المملكة الذى تميز بالمحاكاة والتقليد على القفزة الكبيرة التي وصل اليها رقم الاستهلاك الخاص المشار اليه .

وعلى صعيد الجهاز المصرفي ساهمت التحويلات في دعم مقدرة البنوك التجارية على الائتمان ، كما ان وجود الاردنيين في الخارج ساهم في تأسيس بعض البنوك التجارية والشركات المالية الاردنية العربية المشتركة . هذا علاوة على انها كانت من بين العوامل التي ساعدت في توسيع فروع البنوك التجارية لتشمل انحاء مختلفة من المملكة .

وعلى الرغم من الاعتقاد السائد لدى معظم الاقطار المصدرة للعمالة بما فيها الاردن بأن تحويلات العاملين لم تكد تسهم في امكانيات التنمية البعيدة المدى نظرا لان معظم التحويلات تتوجه الى تلبية حاجات استهلاكية او انها تستثمر في مجالات غير انتاجية كالاستثمار في العقارات او ما شابهها ، الا ان هذا الاعتقاد لا يستند الى بيانات ودلائل واضحه تبين الاوجه المختلفه لاستخدامات مبالغ التحويلات في هذه البلدان .

وحتى لو سلمنا بصحة ما ذهب اليه اصحاب هذا الاعتقاد ، فينبغي ان نتفادى الوقوع في الخطأ الناشئ من اعتبار كل جوانب الاستهلاك جوانب غير انتاجية بالضرورة ، فبرغم ان اعالة الاسرة بما فيه المسكن والتعليم يمثل جانبا من جوانب الاستهلاك الا انه يعتبر استثمارا لانه يسهم في تحسين صحة المنتفعين وزيادة كفاءتهم ، ومن ثم فهو انتاجي كما لو كان استثمارا في الرأسمال المادي . هذا ولا ينكر انه صاحب تدفق التحويلات الى الاردن تشويه في الانماط والعادات الاستهلاكية نظرا لتأثر الاردنيين بمستويات المعيشة المرفهة في البلدان التي يعملون فيها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما من حيث تأثير تدفق التحويلات على معدلات الاسعار في الاردن ، فلا شك انه من خلال النظر الى تطور الاهمية النسبية للحوالات في الدخل القومي الاجمالي وعلى عرض النقد M_1 ، يمكن لنا الاستدلال على مساهمتها مع العوامل الاخرى العديدة على الارتفاع الذي طرأ على معدلات الاسعار التي شهدتها المملكة في السنوات الاخيرة. اذ في حين لم تكن نسبة مساهمتها من الدخل القومي تتعدى ٣٪ خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢ ، اصبحت خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ تزيد عن خمس الدخل القومي الاجمالي . كذلك ففي حين لم تشكل التحويلات الى عرض النقد M_1 اكثر من ٤ر٥٪ خلال الفترة الاولى ، قفزت هذه النسبة لتصل خلال الفترة الثانية الى حوالي ٣٥٪ . كذلك ايضا ظهر التنامي المطرد للحوالات بشكل واضح في الزيادة في عرض النقد بمفهومه الواسع M_2 ، اذ في حين بلغت نسبة التحويلات الى الزيادة في عرض النقد ٤ر٥٣٪ في عام ١٩٧٠ ارتفعت الى ٧ر١٧٤٪ في عام ١٩٨١ . ولا يخفى ما لذلك من آثار على ارتفاع الاسعار . وبعبارة اخرى فان تدفق التحويلات ساهم في خلق طلب اضافي لم يصاحبه زيادة مماثلة في الانتاج مما ادى الى انعكاسات سلبية على مستويات الاسعار.

وساهمت ظاهرة الهجرة كذلك في حدوث ارتفاعات حادة في مستويات الاجور المحلية . فعلى الرغم من خلو المملكة من ارقام قياسية عن الاجور ، الا ان الشواهد على ارتفاعها كثيرة وان كانت معدلات ارتفاعها تظهر بشكل واضح في بعض القطاعات دون القطاعات الاخرى . ويمكن القول ان اجور العاملين في قطاع الانشاءات على وجه الخصوص تزايدت بشكل يفوق مثيله في القطاعات الاخرى.

وخلاصة القول ان حصيلة العوامل الايجابية والسلبية لحركة انتقال القوى الاردنية الى الخارج لا يمكن قياسها بمعايير كمية . هذا على الرغم من اننا نميل الى ترجيح جانب المكاسب على جانب الخساره وذلك لان وجود حوالي ٤٠٪ من اجمالي القوى العاملة في المملكة بضفتيها الشرقية والغربية يعملون في الخارج يخفي عيوبا كثيرة للاقتصاد الوطني . لذلك لابد لنا بدلا من طرح التساؤل التقليدي حول ما اذا كانت الاثار الايجابية تطغى على الاثار السلبية او العكس ان نطرح التساؤل على النحو التالي :

كيف نعظم الفوائد التي نجنيها من وراء هجرة ابنائنا العاملين في الخارج وما هي السياسات التي يتعين علينا اتباعها لتحقيق الحجم والتركيب النوعي الذي يحقق اغراضنا في ظل استمرار هذه الهجرة ؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوصيـــــات:

في ضوء ما تقدم ، يمكن لنا ايراد عدد من التوصيات التي تغطي الجوانب المختلفـــة للموضوعات التي تناولتها فصول هذه الدراسة. وتتدرج هذه التوصيات على النحو التالي :

اولا : مقترحات بتبني طرق واساليب جديدة للوصول الى تقدير قيمة واقعية للتحويـــلات.(١)

ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتخاذ الاجراءات التاليـــة :

١ — ضرورة قيام الجهات الحكومية المختصة بحصر القوى الاردنية العاملة فـــي الخارج سواء عن طريق اجراء مسح شامل لهؤلاء العاملين او من خـــلال قيام الجهات الحكومية المشار اليها باصدار تعليمات الزامية تؤدي خـــلال فترة زمنية معينة الى حصر اعدادهم وتوزيعهم الجغرافي وتصنيفهم المهنـــي واية معلومات ضرورية اخرى من شأنها تلبية حاجات المخططين والباحثيـــن المهتمين في هذا المجال .

٢ — ضرورة قيام الجهات الحكومية المختصة بالتعاون والتنسيق فيما بينها بغية حصر اعداد الاردنيين العائدين من الخارج . ويمكن تحقيق ذلك من خلال اصدار تعليمات تقضي بوجوب حصول هؤلاء العاملين على شهادة تفيد انهم قامـــوا باعلام وزارة العمل عن عودتهم ورغبتهم في الاستقرار والعمل داخل المملكة. والواقع ان هذه الاجراءات علاوة على مساعدتها لوزارة العمل في حصر اعـــداد القوى العاملة في الخارج ، فانها تساعدها في رسم سياساتها تجاه القـــوى الوافدة من الخارج بشكل يتفق مع احتياجات المملكة من الايدي العاملـــة بصورة افضل هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فانها تساعد القائمين علـــى اعداد ميزان المدفوعات الاردني بتقدير قيمة واقعية للتحويلات نتيجة لتوافـــر الاحصاءات الدقيقة والمعلومات التفصيلية عن القوى الاردنية العاملة فـــي الخارج .

٣ — سعيا وراء الوصول الى رقم اقرب الى الواقعية للتحويلات ، يتعين على معـــدي ميزان المدفوعات الاردني تضمين بند التحويلات بقيمة تقديرية للسلع العينيـــة التي يقوم الاردنيون العاملون في الخارج بادخالها معهم لدى زيارتهـــم للمملكة. هذا بالاضافة الى ضرورة تضمين بند التحويلات المذكور للمبالـــغ المترتبة على هؤلاء العاملين نظير ما يدخلونه من بضائع ومعدات او علـــى ادخال سياراتهم الى المملكة ادخالا مؤقتا ، سواء كانت هذه المبالغ على شكـــل رسوم جمركية او على هيئة رسوم اخرى.

(١) انظر الى التفصيلات الواردة في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ — ان ادراج كل ما يرد من تحويلات ضمن ميزان المدفوعات الاردني لا يعبر بشكل دقيق عن وضع ميزان المدفوعات الاردني Overall Balance of Payments وخاصة خلال الفترة التي اعقبت الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية في عام ١٩٦٧. لذلك فان ادراج نصيب الضفة الشرقية فقط من هذه التحويلات يعتبر معبرا عن الواقع بشكل ادق.

ثانيا : مقترحات تتعلق بتبني سياسات من شأنها تنظيم انتقال الايدي العاملة من والى المملكة.

١) على صعيد انتقال القوى الاردنية العاملة الى الخارج.

من المعروف انه تمشيا مع هدف تنظيم حركة الهجرة الى الخارج، تبنت وزارة العمل سياسة عدم اغلاق الباب امام انتقال القوى العاملة المحلية الى الخارج، واتخذت عددا من الاجراءات لتحقيق ذلك كالمنح الانتقائي او الجزئي بالنسبة لمهارات معينة. والواقع ان الوزارة اتخذت مثل هذه الاجراءات من منطلق الحرص على سلامة مسيرة التنمية في البلاد، ولكن ليس من شك في انه ترتب على هذه الاجراءات وقوع ضرر على هذه الفئات. لذا فاننا نرى تفاديا لتنفيذ سياسات من شأنها حرمان ذوي المهارات او الكفاءات العالية من الاستفادة من الفوارق الكبيرة في الدخول من الوظائف التي تعرض عليهم في الخارج، ان تقوم وزارة العمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وبموافقة رئاسة الوزراء بانشاء صندوق خاص يهدف الى تغطية جزء معقول من فوارق الدخول لاصحاب الكفاءات والمهارات العالية من اجل ابقائهم والاستفادة من اختصاصاتهم داخل المملكة، على ان يمول هذا الصندوق من حصيلة ضريبة مقطوعة تفرض على كل اردني يعمل في الخارج تقدر بعشرة دنانير في السنة مثلا.

٢) على صعيد القوى الوافدة للعمل داخل المملكة.

سعيا وراء تنظيم دخول القوى الوافدة من الخارج للعمل داخل المملكة، فان الامر يتطلب من وزارة العمل اعادة النظر في اجراءاتها التي اتخذتها مؤخرا في اعطاء الحرية المطلقة لدخول القوى العاملة من اقطار معينة. ويقترح في هذا المجال ان يتم السماح للأيدي العاملة التي لا يؤدي دخولها الى وجود نوع من البطالة بين الايدي العاملة الاردنية كذلك يتعين على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الوزارة انتهاج سياسة تستهدف التخفيف من زيادة حجم استخدام القوى الوافدة التي تقوم في اعمال هامشية •

ثالثا : ترشيد استخدام تحويلات المغتربين من خلال تحديد بعض السبل والوسائل التي من شأنها العمل على تعبئة هذه التحويلات واستخدامها في تمويل المشروعات الانتاجية •

لا شك في ان تحويلات العاملين قد ساهمت في زيادة القدرة الادخارية في المملكة نتيجة لزيادة الدخول التي نشأت عنها • وقد مكن هذا الوضع بطبيعة الحال بشكل او بآخر على تنشيط حركة الاستثمارات داخل البلاد ، ولو ان البعض يرى ان الاثر الانمائي للتحويلات كان محدودا • والواقع ان ذلك قد يكون صحيحا الى حد ما نظرا لأن الشواهد المتوفرة تدل على ان معظم المغتربين عمدوا الى استثمار اموالهم في تشييد المباني وشراء الاراضي والعقارات بما ساعد على موجة المضاربات العقارية (١) •

والواقع ان ذلك يبدو طبيعيا في ظل النظام الاقتصادي الذي تنتهجه المملكة والذي يعطي الفرد الحرية الكاملة في اختيار الميادين التي يرغب الاستثمار فيها • لذلك ليس غريبا ان يحجم المغتربون عن الاقدام في المشاريع الاستثمارية التنموية والتي يغلب عليها طابع الأجل الطويل بالاضافة الى ما تتطلبه من حجم كبير من رأس المال • لذلك يبدو طبيعيا ان تتوجه استثمارات المغتربين نحو المشاريع ذات المردود الاسرع والكلفة الاقل •

من هنا تكمن المشكلة الرئيسية في مجال ترشيد استخدام تحويلات العاملين وتعظيم اثارها الانمائية وتوجيهها الى قنوات الاستثمار التي تتمشى مع اولويات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

وعلى الرغم من ان الاردن استطاع من خلال تطوير سوق عمان المالي من امتصاص جزء من مدخرات العاملين في الخارج بتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية الانتاجية التي تتفق واولويات عملية التنمية ، الا ان الامر يحتاج الى تهيئة

(١) ابراهيم سعد الدين ، ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية — المشاكل — الاثار — السياسات • مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٣ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ميكانيكيات وادوات اخرى يكون بامكانها المواءمه بشكل اكبر بين تفضيلات المدخرين من العاملين في الخارج من حيث السيولة وارتفاع العائد وانخفاض درجة المخاطرة وبين متطلبات التنمية الضرورية للاقتصاد الوطني .

وازاء ما تقدم ، الدعوان تكون عملية تقنية التحويلات احدى اولويات السياسيين النقدية والمالية المستقبلية عند وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات والخطط .

وفي هذا المجال نوصي ان تقوم الحكومة بانشاء مؤسسة عامة للاستثمار تتولى انشاء المشاريع التي تحوز على اقبال اوسع من المغتربين ، بالاضافة الى المشاريع التي تخدم هدف تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني . اما فيما يتعلق برأسمال هذه المؤسسة فيتولى العاملون في الخارج والراغبون من المواطنين الاخرين المساهمة فيه . ويمكن تدعيما لهذه الفكرة ان تعمل الدولة على منح مساحات من الاراضي الحكومية غير المستغلة لهذه المؤسسة او ان يتم بيع هذه الاراضي لها باسعار زهيدة ، من اجل اقامة مدن سكنية تشتمل على توفير كافة المرافق والخدمات الضرورية من ماء وكهرباء ومدارس ومستشفيات . ويمكن للحكومة نظير قيامها بمنح الاراضي لهذه المؤسسة بدون مقابل ان تلزم المؤسسة المذكورة انشاء وحدات انتاجية افادت دراسات الحكومة المسبقة لجدواها الاقتصادية العامة .

وبذلك تكون الحكومة قد عملت على توجيه وتعبئة مدخرات المواطنين سواء كانوا مقيمين في الخارج ام في الداخل نحو الاقنية الانتاجية هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى تكون قد عملت على تخفيف حدة ارتفاع اسعار الاراضي والعقارات والمضاربة فيها . هذا فضلا عما توفره مشاريع هذه المؤسسة من مزايا تحقيق الانتشار للسكان في مختلف انحاء المملكة بما يضمن بعد ذلك اتساع الرقعة العمرانية وتوطين الوحدات الانتاجية في مناطق المملكة المختلفة .

وكذلك ، مما يعزز من ضرورة انشاء مثل هذه المؤسسة في الوقت الحاضر هو الاستعداد المسبق لما توفره هذه المؤسسة من مجالات عمل خاصة للعاملين في قطاع الانشاءات المحلي والذي من المتوقع ان يشهد خلال السنوات القليلة القادمة عودة عدد كبير من الاردنيين العاملين في هذا القطاع في الدول النفطية المجاورة نتيجة لما بدأت تشهده هذه الدول من تراخ واضح في حركة البناء والتشييد فيها ولاعتمادها على العمالة الوافدة من البلدان الاسيوية بشكل اكبر . وبذلك تكون الحكومة قد عملت مسبقا على تفادي حدوث اثار سلبية متوقعة وهيأت سياسات تكيف مستقبلية منسجمة مع حاجات واهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشجيعا للاردنيين العاملين في الخارج على الشراء من السوق المحلية بما يكفل زيادة تحويلاتهم الى البلاد لتغطية مشترياتهم من السلع التي اعتادوا عند زيارتهم للمملكة باد خالها كاجهزة التلفزيونات الملونة واجهزة الفيديو والثلاجات والغسالات .... الى غير ذلك ، وذلك نظرا لانخفاض اسعارها في البلدان التي يعملون فيها بالقياس الى اسعارها في المملكة ، نرى ان تقوم الحكومة بفتح اسواق في المدن الرئيسية يتم فيها بيع هذه الانواع من السلع ، على ان تكون اسعارها تعادل او تفوق قليلا القيمة الكلية التي يدفعها المغترب على السلعة لحين دخولها الى البلاد (سعر السلعة من البائع في البلد التي يعمل فيها + ما يدفعه من رسوم جمركية في مراكز الدخول الاردنية) .

رابعا : مقترحات على الصعيد العربي

١ — الدعوة الى تكثيف الجهود لتنشيط وتيسير اليات التعاون العربي في مجال انتقال القوى العاملة بين البلدان العربية ، والحد ما امكن من استخدام القوى العاملة غير العربية .

٢ — دعوة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الى تكثيف جهوده في خدمة المشاريع التي تهدف الى تنمية الموارد البشرية العربية وذلك من خلال تخصيص جزء من موارده لتقديمها الى الدول العربية المحتاجة على شكل قروض ميسرة للغاية من اجل اقامة مشاريع في قطاع التدريب المهني بشكل خاص والتعليم بشكل عام .

٣ — دعوة صندوق النقد العربي الى تضمين شروط القرض التعويضي الذي يقدمه للدول الاعضاء فيه ، الاضرار التي تلحق بالدول العربية المصدرة للعمالة نتيجة لانخفاض طارئ في حصيلة تحويلات ابنائها العاملين في الخارج .

٤ — دعوة الدول العربية المستقبلة للايدي العاملة العربية الى انشاء صندوق تعويضي يهدف الى تقديم قروض ميسرة للدول العربية المرسلة للعمالة والتي يلحقها ضرر نتيجة تحطها كلفة عالية في اعداد وتدريب القوى العاملة المغادرة للخارج .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملحق الاحصائي رقم (١)

Annex No (1)

الاهميه النسبيه لتحويلات العاملين الى عرض النقد M_1

(بالمليون دينار)

السنه	عرض النقد M_1	التحويلات	الاهميه النسبيه للتحويلات الى عرض النقد %
١٩٧٠	١٠٥ر٥	٥ر٥	٥ر٢
١٩٧١	١٠٨ر٠	٥ر٠	٤ر٦
١٩٧٢	١١٥ر٠	٧ر٤	٦ر٤
١٩٧٣	١٣٩ر٢	١٤ر٧	١٠ر٦
١٩٧٤	١٧٢ر٠	٢٤ر١	١٤ر٠
١٩٧٥	٢٢٤ر٦	٥٣ر٣	٢٣ر٧
١٩٧٦	٢٧٦ر٩	١٣٦ر٤	٤٩ر٢
١٩٧٧	٣٣١ر٠	١٥٤ر٨	٤٦ر٨
١٩٧٨	٣٧٥ر٤	١٥٩ر٤	٤٢ر٥
١٩٧٩	٤٧٢ر٧	١٨٠ر٤	٣٨ر٢
١٩٨٠	٥٩٤ر٨	٢٣٦ر٧	٣٩ر٨
١٩٨١	٧٠١ر٧	٣٤٠ر٩	٤٨ر٦

المصدر: البنك المركزي الاردني • النشره الاحصائيه الشهريه ، اعداد مختلفه •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملحق الاحصائي رقـــم (٢)

Annex No. (2)

الانتاج القومي والمحلي الاجمالي والاستهلاك العام والخاص والاستثمار خلال الفترة ١٩٧٠ـ١٩٨١ (بالمليون دينار)

	اجمالي الناتج القومي بسعر السوق	اجمالي الناتج المحلي بسعر السوق	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	مجموع الاستهلاك	الاستثمار التكوين الرأسمالي الاجمالي
١٩٧٠	١٨٧ر٠	١٧٤ر٤	١٥٢ر٨	٥٨ر٧	٢١١ر٥	٢٥ر٢
١٩٧١	١٩٩ر٤	١٨٦ر٢	١٦١ر٧	٦٠ر٤	٢٢٢ر١	٣٠ر٧
١٩٧٢	٢٢١ر٠	٢٠٧ر٢	١٧٧ر٤	٦٨ر٣	٢٤٥ر٧	٣٦ر٣
١٩٧٣	٢٤١ر٥	٢١٨ر٣	١٨٣ر١	٨٠ر٠	٢٦٣ر١	٤٧ر٢
١٩٧٤	٢٧٩ر٣	٢٤٧ر٣	١٩٩ر٨	٩٧ر٧	٢٩٧ر٥	٦٣ر٢
١٩٧٥	٣٤٥ر٤	٣٢١ر٥	٣٠٤ر٨	١١٠ر١	٤١٤ر٩	٨٧ر٩
١٩٧٦	٥٤٥ر٥	٤٣٠ر٣	٣٥٩ر١	١٥٥ر٩	٥١٥ر٠	١٣٨ر٠
١٩٧٧	٦٢٦ر٩	٥٢٥ر٢	٤٨١ر٥	١٥٦ر٦	٦٣٨ر١	١٩٧ر٠
١٩٧٨	٧٣٧ر٩	٦٤٤ر٦	٥٧٢ر٨	١٩٠ر٠	٧٦٢ر٨	٢٢٩ر١
١٩٧٩	٩٣٥ر٥	٧٦٧ر٢	٧٣٦ر٨	٢٣٥ر٣	٩٧٢ر١	٢٩٤ر٥
١٩٨٠	١١٩٩ر٣	٩٩٨ر٤	٨٤٣ر٤	٢٤٣ر٨	١٠٨٧ر٦	٣٩٧ر٨
١٩٨١	١٤٦٦ر١	١١٩٩ر١	١٠٨٨ر٢	٢٨٥ر٩	١٣٧٤ر١	٥٦٤ر٨

المصدر : البنك المركزي الاردني ، النشره الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملحق الاحصائي رقـــــم (٣)

Annex No. (3)

اجمالي الدين العام المتراكم والنفقات الحكومية المتكررة والرأسماليـــــة وعوائد العاملين باجر خلال الفتـــــره ١٩٧٠ــ١٩٨١

(بالمليون دينار)

السنـــه	الدين العام المتراكم	النفقات الحكومية المتكرره	النفقـات الحكومية الرأسمالية	مجموع النفقات (المتكررة والرأسمالية)	عوائد العاملين بأجـــر
١٩٧٠	٤١٫٨	٥٩٫٠	٢١٫٧	٨٠٫٧	٧٢٫١
١٩٧١	٤٩٫٦	٦٠٫٧	٢٢٫٤	٨٣٫١	٧٤٫٣
١٩٧٢	٦١٫٢	٧٠٫٥	٣١٫٠	١٠١٫٥	٨٢٫٨
١٩٧٣	٦٨٫٣	٧٨٫٦	٤٠٫٩	١١٩٫٥	٨٨٫٦
١٩٧٤	٧٩٫٨	١٠٣٫٦	٤٣٫٠	١٤٦٫٦	١٠٧٫٢
١٩٧٥	١٠٨٫٠	١٢٥٫٧	٧٩٫٢	٢٠٤٫٩	١٣٤٫٥
١٩٧٦	١٣٢٫٦	١٨٥٫٩	٧٦٫٦	٢٦٢٫٥	١٦٩٫٧
١٩٧٧	١٩٤٫٣	١٩٥٫٦	١٤٢٫٣	٣٣٧٫٩	١٩١٫٥
١٩٧٨	٢٤٤٫٤	٢١٢٫٩	١٤٨٫٦	٣٦١٫٥	٢٣٠٫٦
١٩٧٩	٣٠٦٫٣	٣٢١٫٣	١٩٤٫٣	٥١٥٫٦	٣٠٣٫٢
١٩٨٠	٣٨٢٫٧	٣٣٦٫١	٢٢٧٫١	٥٦٣٫٢	٣٩٧٫٢
١٩٨١	٥٣٤٫٠	٣٨٧٫٤	٢٤٨٫١	٦٣٥٫٥	٤٦٥٫٠

المصدر : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفـــة .
: دائرة الاحصاءات العامة ، حسابات الدخل القومي ، تقارير مختلفـــة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملحق الاحصائي رقم (٤)

Annex No (4)

اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية وودائع غير المقيمين وتسهيلات البنوك التجارية وتوزيعها على اهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٠ــ١٩٨١

(بالمليون دينار)

السنة	مجموع الودائع لدى البنوك التجارية	ودائع غير المقيمين (اجال مختلفة)	مجموع تسهيلات البنوك التجارية	تسهيلات البنوك التجارية لقطاع الزراعة	تسهيلات البنوك التجارية لقطاع الصناعة والتعدين	تسهيلات البنوك التجارية لقطاع الانشاءات
١٩٧٠	٥٧ر٧	٥ر٢	٤٥ر٥	٠ر٦	٤ر٨	١١ر٢
١٩٧١	٥٩ر٧	١ر٢	٤٦ر٩	٠ر٨	٤ر٦	١٠ر٥
١٩٧٢	٧٢ر٩	٠ر٢	٥٠ر٦	٠ر٨	٤ر٦	١٠ر٧
١٩٧٣	٨٥ر٨	١ر٢	٦١ر٨	٢ر١	٦ر٣	١٤ر٤
١٩٧٤	١١٥ر١	٣ر٦	٨٥ر٠	٣ر٧	١٠ر٥	١٩ر٥
١٩٧٥	١٦٨ر٧	٨ر٦	١٢٦ر٧	٣ر٦	١٥ر١	٣١ر٥
١٩٧٦	٢٥٠ر٠	٢٠ر٤	٢٠٧ر١	٥ر٢	٢٢ر١	٥٠ر٠
١٩٧٧	٣١٤ر٨	١٨ر٩	٢٤٤ر١	٨ر٣	٢٦ر٨	٦٥ر٨
١٩٧٨	٤٤٨ر٥	٤٧ر٥	٣٣٢ر٨	١٢ر٧	٣٨ر٣	١٠٠ر٥
١٩٧٩	٥٩٣ر١	٦٧ر١	٤٦٥ر١	١٧ر٤	٦٠ر٥	١٥١ر٠
١٩٨٠	٨٠٨ر٥	١٣٣ر٣	٥٦٣ر٩	١٧ر٢	٧٣ر١	١٨٠ر٨
١٩٨١	٩٧٧ر٦	١٤٣ر٦	٧٢١ر٣	١٩ر٤	٨٩ر٣	٢٠١ر٠

المصدر : البنك المركزي الاردني ، النشره الاحصائية الشهريه ، اعداد مختلفه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملحق الاحصائي رقم (٥)

Annex No (5)

الارقام القياسية للاسعار خلال الفتـــره ١٩٧٠ — ١٩٨١

السنـــه	معدل التضخم ١٩٦٩=١٠٠	الرقم القياسي لاسعـــار المستوردات	الرقم القياسي لكميـــات المستوردات	الرقم القياسي لاسعـــار الصادرات	الرقم القياسي لكميـــات الصادرات
١٩٧٠	٩ر٦	١٠٨ر٥٨	٩٠ر٣٩	٨٤ر٢٥	١٠٠ر٠١
١٩٧١	٤ر٧	١٢٦ر٥٢	٨٦ر٧٠	٧٨ر٣٨	٩١ر١٩
١٩٧٢	٥ر٧	١٣٧ر٩٢	١١٠ر٤٩	٩٤ر٤٣	١١٣ر٤٤
١٩٧٣	١١ر٢	١٤٤ر٤٦	١٠٧ر٧٦	٩٥ر٢٦	١٢٣ر١٧
١٩٧٤	١٩ر٤	١٨٣ر٥٣	١٢٠ر٥٢	١٩٣ر٧٠	١٧٤ر٧٥
١٩٧٥	١٢ر١	٢٥١ر٨٧	١٥٢ر٩٦	٢١٩ر٦١	١٥٠ر٠٦
١٩٧٦	١١ر٥	٢٢٣ر٩٧	٢٢٨ر٢٧	١٩٧ر٥٩	١٩٠ر١٤
١٩٧٧	١٤ر٥	٢٢٨ر٦١	٢٢٦ر٧٠	١٩٧ر٤٩	٢٢٩ر٣٦
١٩٧٨	٧ر١	٢٢٢ر١٠	٣٠٤ر٣٠	١٩٠ر١٩	٢٤٦ر٧٧
١٩٧٩	١٤ر١	٢٣٧ر٧٧	٣٥٧ر٤٥	١٩١ر٥٩	٣٠٤ر٩٦
١٩٨٠	١١ر١	٢٩٥ر١٤	٣٥٠ر٦٦	٢٢٧ر٦٥	٣٨٠ر٦٨
١٩٨١	١١ر١	٣٥٩ر١٩	٤١٥ر٩٣	٢٦١ر١٦	٤٤٣ر٨٤

المصدر : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية باعداد مختلفـــــة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملحق الاحصائي رقم (٦)

Annex No. (6)

الناتج القومي الاجمالي وتحويلات العاملين والمساعدات والقروض الخارجية والانفاق الحكومي وعائدات التصدير (بالاسعار الحقيقية)

(بالمليون دينار)

(١٠٠=١٩٦٩)

السنه	الناتج القومي الاجمالي الحقيقي	التحويلات الحقيقية	المساعدات الخارجية الحقيقية	القروض الخارجية الحقيقية	مجموع التحويلات والقروض والمساعدات الحقيقية	الانفاق الحكومي الحقيقي	عائدات الصادرات (سلع وخدمات) الحقيقية
١٩٧٠	١٤٤ر٧	١ر٥	١ر٣٨	٩ر٢	١ر٤٦	١ر٧٥	٠ر٢٨
١٩٧١	١٤٨ر٣	٥ر٤	٢٢ر٧	٦ر٨	٨ر٤٥	٣ر٧٤	٧ر١٦
١٩٧٢	١٥٤ر٥	٦ر٣	٥٧ر٧	٩ر٢	٢ر٧٣	٨ر٨٥	١ر٢٥
١٩٧٣	١٤٣ر٧	١١ر٢	٤٩ر١	٩ر٧	٠ر٧٠	٩٠ر٩	٧ر٣٥
١٩٧٤	١٥٤ر٤	١٤ر٥	٥٥ر٤	٩ر٦	٤ر٨٠	٩٣ر٤	٧ر٤٢
١٩٧٥	١٥٤ر٧	٣٠ر٣	٧٩ر٨	١٨ر٦	٧ر١٢٨	١١٦ر٤	٠ر٥٣
١٩٧٦	١٨٤ر٣	٦٩ر٥	٦٥ر٢	١٥ر١	٨ر١٤٩	١٣٣ر٨	٢ر٥٧
١٩٧٧	١٨١ر١	٦٨ر٩	٧٥ر٢	٣١ر٧	٨ر١٧٥	١٥٠ر٤	٧ر٤٩
١٩٧٨	٢١١ر٣	٦٦ر٣	٤٤ر٦	٢٧ر٥	٤ر١٣٨	١٥٠ر٣	١ر٥٣
١٩٧٩	٢٤٨ر٨	٦٥ر٧	١١٦ر٩	٢٦ر٨	٤ر٢٠٩	١٨٧ر٩	٠ر٥٩
١٩٨٠	٢٩٧ر٦	٧٧ر٦	١٣١ر٥	٢٩ر٠	١ر٢٣٨	١٨٤ر٧	٧ر٨٧
١٩٨١	٣١٧ر٢	١٠٠ر٦	١٢٧ر٧	٤٣ر٤	٧ر٢٧١	١٨٧ر٦	٢ر١١٩

المصدر : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Annex No. (7)

Time Series for Model No. (I) Variables

(Million of JDs)

Year	I	RT	R_n	C.BL	SCIL	$\sum$ CBL, SCIL	F.A	F.L	$\sum$ RT, FA, FL	I_{t-1}	CSK	$\sum$ RN, FA, FL
1970	25.2	5.5	3.0	45.5	14.1	59.6	40.7	3.1	49.3	35.8	-3.1	46.8
1971	30.7	5.0	2.9	46.9	14.9	61.8	36.6	9.6	51.2	25.2	4.5	49.1
1972	36.3	7.4	4.7	50.6	16.2	66.8	68.3	10.9	86.6	30.7	6.0	83.9
1973	47.2	14.7	9.4	61.8	17.5	79.3	64.6	12.8	92.1	36.3	-8.0	86.8
1974	63.2	24.1	12.6	85.0	22.5	107.5	86.9	15.1	126.1	47.2	2.4	114.6
1975	87.9	53.3	30.0	126.7	30.4	157.1	140.4	32.7	226.4	63.2	0.9	203.1
1976	138.0	136.4	78.1	207.1	53.9	261.0	127.9	29.7	294.0	87.9	12.2	235.7
1977	197.0	154.8	94.1	244.1	80.1	324.2	168.8	71.2	394.8	138.0	5.5	334.1
1978	229.1	159.4	130.2	332.8	104.6	437.4	107.2	66.1	332.7	197.0	-6.1	303.5
1979	294.5	180.4	145.4	465.1	131.4	595.5	320.7	73.7	574.8	229.1	-14.5	539.8
1980	397.8	236.7	194.7	563.9	163.0	726.9	401.0	88.5	726.2	294.5	6.3	684.2
1981	564.8	340.9	29.6	721.3	195.4	916.7	432.5	147.0	920.4	397.8	23.1	870.1

Source: Central Bank of Jordan , Monthly Statistical Bulletin, different Numbers .

Model Variables:

I : Investment (Gross Capital Formation)
RT : Remittances(Total)
R_n : Remittances(Net of West Bank)
CBL : Commercial Banks Loans
SCIL: Specialised Credit Institutions Loans
F.A : Foreign Aid
F.L : Foreign Loans
I_{t-1} : Investment (Gross Capital Formation) Lage one year
CSK : Changes in Stock of Capital

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Annex No. (8)

Time Series for Model No. (2) Variables

(Millions of JDs)

Year	C_p	Y	RT	Rn	CPI
1970	152.8	187.0	5.5	3.0	114.2
1971	161.7	199.4	5.0	2.9	119.6
1972	177.4	221.0	7.4	4.7	126.4
1973	183.1	241.5	14.7	9.4	140.6
1974	199.8	279.3	24.1	12.6	167.9
1975	304.8	345.5	53.3	30.0	188.2
1976	359.1	545.5	136.4	78.1	209.8
1977	481.5	626.9	154.8	94.1	240.3
1978	572.8	737.9	159.4	130.2	257.3
1979	736.8	935.5	180.4	145.4	293.6
1980	843.4	1199.3	236.7	194.7	326.2
1981	1088.2	1466.1	340.9	290.6	362.2

Source : Central Bank of Jordan, Monthly Statistical Bulletin, different Numbers .

Model Variables

C_p : Private Consumption
Y : Gross National Product (G.N.P.)
R_n : Remittances (Net of west Bank)
C.P.I.: Cost of Living Price Index .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نموذج رقم (1)

Investment Function Regression Runs

No of Runs	Dependent Variable	Independent Variables												R^2	DW
	I	Constant Term BO	RT	Rn	CBL	SCIL	$\sum$ CBL SCIL	FA	FL	$\sum$ RT, FA, FL	It-1	CSK	$\sum$ Rn, FA FL		
Run 1		-8.39	0.4542	-	0.0017	-1.3679	-	0.2187	0.1940	-	1.4075	-	-		
S. error			0.1935	-	0.2965	0.5381	-	0.1033	0.4564	-	0.4207	-	-	0.9984	2.0706
Run 2		6.79	-	1.3314	-0.2950	-0.4571	-	0.3258	0.1845	-	0.7626	-	-		
S. error			-	0.3232	0.2414	0.4321	-	0.0847	0.2896	-	0.2260	-	-	0.9992	2.5809
Run 3		8.09	1.5278	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
S. error			0.0923	-	-	-	-	-	-		-	-	-	0.9614	0.7627
Run 4		23.62	-	1.8360	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
S. error			-	0.0516	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.9914	1.9445
Run 5		-11.63	0.5241	-	-	-	-	0.3361	0.0871	-	-	-	-		
S. error			0.2722	-	-	-	-	0.1151	0.6686	-	-	-	-	0.9870	1.8040
Run 6		7.11	-	1.2547	-	-	-	0.2309	0.5640	-	-	-	-		
S. error			-	0.1619	-	-	-	0.0520	0.3123	-	-	-	-	0.9970	1.1187
Run 7		-7.93	0.1539	-	0.1778	-0.6706	-	0.1285	0.4563	-	0.9532	0.8411	-		
S. error			0.2073	-	0.2488	0.5352	-	0.0918	0.3808	-	0.3941	0.3919	-	0.9992	2.2911
Run 8		1.27	-	0.8232	-0.0811	-0.3941	-	0.2329	0.3360	-	0.7462	0.4960	-		
S. error			-	0.5548	0.3045	0.4273	-	0.1176	0.3147	-	0.2220	0.4445	-	0.9994	2.4122
Run 9		-14.83	-	-	-	-	-	-	-	0.5909	-	-	-		
S. error			-	-	-	-	-	-	-	0.0267	-	-	-	0.9781	2.1899

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Continued-Model No (1)

Run 10	1.05	-	0.4075	-	-	-	-	-	-	1.0494	1.1110	-	0.9963	2.4451
S.error		-	0.4165	-	-	-	-	-	-	0.3057	0.4784	-		
Run 11	-2.82	0.3951	-	0.7615	-0.7377	-	-	-	-	-	-	-	0.9898	1.6756
S. error		0.2412	-	0.2883	1.0024	-	-	-	-	-	-	-		
Run 12	13.67	-	1.1962	0.4487	-0.6722	-	-	-	-	-	-	-	0.9942	2.3089
S. error		-	0.3533	0.2465	0.7518	-	-	-	-	-	-	-		
Run 13	-4.71	0.3770	-	-	-	0.4404	-	-	-	-	-	-	0.9884	1.2059
S. error		0.2451	-	-	-	0.0916	-	-	-	-	-	-		
Run 14	12.61	-	1.2256	-	-	0.1944	-	-	-	-	-	-	0.9933	1.6847
S. error		-	0.3595	-	-	0.1135	-	-	-	-	-	-		
Run 15	-10.55	-	-	-	-	0.3814	-	-	0.2042	-	-	-	0.9884	1.6181
S. error		-	-	-	-	0.1277	-	-	0.1311	-	-	-		
Run 16	-8.78	-	-	-	-	0.3487	-	-	-	-	-	0.2517	0.9888	1.7578
S. error		-	-	-	-	0.1366	-	-	-	-	-	0.1485		
Run 17	-5.05	0.3793	-	-	-	-	-	-	-	1.0565	-	-	0.9934	1.1577
S. error		0.1696	-	-	-	-	-	-	-	0.1516	-	-		
Run 18	9.31	-	1.0096	-	-	-	-	-	-	0.6284	-	-	0.9941	1.7495
S. error		-	0.3910	-	-	-	-	-	-	0.2954	-	-		
Run 19	-9.56	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.6268	0.9815	2.4410
S. error		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.0259		
Run 20	-4.49	0.1959	-	-	-	-	-	-	-	1.1836	1.1613	-	0.9966	2.3026
S. error		0.1429	-	-	-	-	-	-	-	0.1227	0.3991	-		

I : Investment (Gross Capital Formation)
RT : Remittances (Total)
Rn : Remittances (Net of West Bank)
CBL : Commercial Banks Loans
SCIL : Specialised Credit Institutions Loans
FA : Foreign Aid
FL : Foreign Loans (Disbursed)
I_{t-1} : Investment (Gross Capital Formation) lag one year
CSK : Changes in Stock of Capital

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Model No. (2)

Private Consumption Function Regression Runs

No of Runs	Dependent Variable C_p	Independent Variables: Constant term B_o	GNP	RT	R_n	CPI	R^2	DW
Run 1		-50.40	0.6813	-0.2630	___	0.5709	0.9925	2.9020
S. error			0.1376	0.4870	___	0.5703		
Run 2		-9.77	0.4487	___	0.7648	0.5025	0.9929	2.7616
S. error			0.2336	___	0.8621	0.5408		
Run 3		12.27	0.7522	-0.1061	___	___	0.9917	2.9395
S. error			0.1180	0.4611	___	___		
Run 4		39.29	0.6073	___	0.5505	___	0.9920	2.9063
S. error			0.1828	___	0.8456	___		
Run 5		-130.17	___	1.2645	___	2.0248	0.9722	0.8046
S. error			___	0.6902	___	0.8955		
Run 6		10.69	___	___	2.2486	1.2373	0.9900	1.9875
S. error			___	___	0.4313	0.4729		
Run 7		132.12	___	2.7878	___	___	0.9580	1.3258
S. error			___	0.1760	___	___		
Run 8		161.12	___	___	3.3423	___	0.9832	2.3042
S. error			___	___	0.1318	___		
Run 9		16.15	0.7255	___	___	___	0.9917	2.9307
S. error			0.0201	___	___	___		
Run 10		-331.02	___	___	___	3.626	0.9629	0.6509
S. error			___	___	___	0.2147		

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المراجع

أ— العربيـــــة

اولا : الكتـــــب:

١) ابو حجله ، عبد المطلب فارس.
دراسات في اقتصاديات المناطق المحتله .
عمان : البنك المركزى الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٨١.

٢) ابو الشعر ، سليم امين .
ازمة الطاقة والاقتصاد الاردني .
عمان : البنك المركزى الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٨٣.

٣) البدوى ، حربي ، وابو الشعر ، سليم .
حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج .
عمان : البنك المركزى الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٨٢.

٤) تيم ، فايـــز.
دور قطاع الانشاءات في الاقتصاد الاردني والمشاكل التـــي يعاني منها .
عمان : البنك المركزى الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٨٢.

٥) الساكت ، بسام.
تطوير وتنمية التحويـــلات.
دراسة مقدمه الى المؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي ، اللجنه الاقتصادية لغرب آسيا .
بيروت : ١٩٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦) صدقي ، محمد صلاح •
مبادئ النظرية الاحصائية وتطبيقاتها في المشروعات التجارية والصناعية •
القاهره : دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ •

٧) صقر ، محمد احمد •
التجارة الخارجية لاسرائيل •
بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، ١٩٧١ •

٨) صلاح ، جمال •
ضرورة اتجاه البنوك التجارية في الاردن نحو الائتمان طويل الاجل •
عمان : البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ١٩٨١ •

٩) عبد الحق ، يوسف ابراهيم •
التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن •
القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ •

١٠) عصفور ، بسام • والصمادي ، محمد •
الاقتصاد الاردني خلال عام ١٩٧٨ •
عمان : الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، ١٩٧٨ •

١١) عميره ، محمد سعد •
الآثار الاقتصادية للحد من استهلاك واستيراد السلع الكمالية على عملية التنمية الاقتصادية •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عمان : الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، ١٩٨٢ .

١٢) العناني ، جواد وعبد الجابر ، تيسير . تجربة الاردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة . عمان : وزارة العمل ، ١٩٨١ .

١٣) القطب ، اسحق يعقوب . وابو عياش، عبد الاله . النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج . الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٨٠ .

ثانيا : المنشورات الرسمية للحكومة الاردنية :

أ — البنك المركزي الاردني :

١٤) النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد كانون ثاني ١٩٧٠ ، وتموز ١٩٧٢ ، وحزيران ١٩٧٣ ، وتشرين اول ١٩٧٥ ، وآذار ١٩٧٨ ، وشباط ١٩٧٩ ، ونيسان ١٩٨١ ، وتشرين ثاني ١٩٨٢ ، وآذار ١٩٨٣ . دائرة الابحاث والدراسات .

١٥) التقرير السنوي للاعوام ١٩٧٠—١٩٨٢ ، دائرة الابحاث والدراسات .

ب — وزارة العمل :

١٦) التقرير السنوي للاعوام ١٩٧٩—١٩٨١ .

جـ — دائرة الاحصاءات العامة :

١٧) التعداد الاول للسكان والمساكن — الخصائص العامة للسكان ، عمان : ١٩٦١ .

١٨) النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧١ .

١٩) النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د - المجلس القومي للتخطيـــــط :

٢٠) برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤-١٩٧٠)

٢١) خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥)

٢٢) خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨١)

٢٣) خطة التنمية الخمسية (١٩٨١-١٩٨٥)

هـ - وزارات اخـــــرى :

٢٤) وزارة المالية والاقتصاد ، ودائرة الاحصاءات العامه ، النشـــره الاحصائية الاردنية ١٩٥٠ ، عمان : العدد الاول .

٢٥) وزارة المالية ، تقرير وزارة المالية عن السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ .

ثالثا : الصحف والمجـــــلات :

٢٦) اسعد ، عادل لطفي .
" القوى العاملة في الاردن " .
العمل ، العددان الثالث عشر والرابع عشر ، (١٩٨١) ص٣٦-٣٩ .

٢٧) تشاند افاركار ، اناند ج .
" استخدام تحويلات المهاجرين في البلدان المصدرة للعمل " .
التحويل والتنمية ، عدد حزيران (١٩٨٠)، ص ١٦-٣٨ .

٢٨) عبد الجابر ، تيسير .
" استثمار واستخدام الموارد البشرية الاردنية " .
العمل ، العدد التاسع عشر ، (١٩٨٢)، ص٦-٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعا : التقاريـــــــر :

٢٩) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية •
تقرير الامين العام الى دورة المجلس في كانون الاول ١٩٨٢ •

٣٠) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وصندوق النقد العربي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ، ومنظمة الاقطار العربية المصـــــدرة للبترول •
التقرير الاقتصادى العربي الموحد لعام ١٩٨٢ •

٣١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وصندوق النقد العربي ، والصنـدوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي •
التقرير الاقتصادى العربي الموحد لعام ١٩٨١ •

الشارقة : مطابع دار الخليج ، ١٩٨٢ •

٣٢) مركز دراسات الوحدة العربية ، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت•
بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيـــــة بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط المنعقدة بالكويت خلال الفتـــــره ١٥ــ١٨ • كانون ثاني ١٩٨٣ •
العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ،

بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ •

٣٣) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا •
مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة لعام ١٩٨٠ •

بيروت : اكوا ، ١٩٨١ •

٣٤) قسم البحوث الاقتصادية ، البنك الوطني الليبي •
التضخم في ليبيا ، مارس ١٩٦١ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خامسا : المواد غير المنشوره :

٣٥) سمحه ، موسـى .
هجرة الايدى العاملة البديلة في الاردن .
دراسة قدمت الى ندوة السكان والتنمية التي عقدت في عمان خلال الفترة ٧-٩/٨/١٩٨٢ م.
٣٦) عقل ، خضر عبد المجيد محمد .
التضخم في الاردن ودور وزارة التموين في الحد منه .
اطروحة ماجستير ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨١ م.
٣٧) حديد ، جواد .
الركائز الاقتصادية في تثبيت اسعار الصرف للدينار.
عمان : جمعية الاقتصاديين الاردنيين ، كانون اول ١٩٨١ م.
٣٨) النابلسي ، محمد سعيد .
محاضرات في تشريعات البنوك المركزية.
كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٧٠م.
٣٩) السالم ، خليل .
محاضرات في النظم النقدية والمصرفية .
كلية الاقتصاد والتجاره ، الجامعة الاردنية ، ١٩٦٨ م.
٤٠) طريف ، جليل فريد .
قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية .
اطروحة ماجستير ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٣.
٤١) عيسى ، جمال ابراهيم .
الارقام القياسية للتجارة الخارجية وشروط التبادل التجاري الاردني.
البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ١٩٧٥م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٢) الحوراني ، هيثم •
تحليل اقتصادي للمستوردات الاردنية وعلاقتها بترشيد الانفاق الاستهلاكي •

بحث مقدم الى ندوة ترشيد الاستهلاك المنعقدة بالجامعة الاردنية بتاريخ ٨ — ١١ نيسان ١٩٨٠ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب ـ المراجع الانجليزيـــــه

Books

1- Adams , Walter. The Brain Drain. New York: The Macmillan Company, 1968.

2- Askin A. Bradley and Kraft, John. Econometric Wage and Price Models. London : Lexington Books, 1974 .

3- Baily N. Martin. Workers, Jobs, and Inflation. Washington: The Brootings Institution, 1982.

4- Birks, J.S. and Sinclair , C.A. International Migration Project. Geneva, ILO, 1978 .

5- Creddy, John and Thomas, Barry. The Economics of Labour. London : Butterworth and Co, 1982.

6- Durand D. John. The Labour Force in Economic Development. Princeton : Princeton University Press, 1975.

7- Fakhouri, Na'man. An Analytical Study of Jordan's Balance of Payments 1950-1968. Amman : Central Bank of Jordan,1970.

8- Ginzebery, Eli. Manpower for Development. New York: Praeger Publishers , 1971.

9- Glaser A. William . The Brain Drain : Emigration and Return . Oxford : Pergaman Press, 1978.

10- Harbison , Frederict and Myers A. Charles. Education , Manpower , and Economic Growth . New York: McGraw-Hill , 1964.

11- Ibrahim, Saad Eddin. The New Arab Social Order. London: Croom Helm , 1982 .

12- Laidler D. and Purdy D. Inflation and Labour Markets. Manchester : Manchester University Press , 1974 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

13- Margerison J. Charles and Ashton , David. Planning For Human Resources. London : Longman, 1974.

14- Minford , Patrick . Unemployment Cause and Cure . Oxford: Martin Robertson & Company LTD , 1983 .

15- Mouly J. and Casta E. Employment Policies in Developing Countries . London : George Allen & Unwin LTD, 1974 .

16- Saket , Bassam . Jordan Place Within the Arab Oil Economies . Amman : Royal Scientific Society , 1983 .

17- Sayigh A. Yusif . The Economics of The Arab World. London : Croom Helm, 1978 .

18- Uppal , J.S. Disguised Unemployment in An Underdeveloped Economy. London : Asia Publishing House , 1973.

19- Worcester A. Dean . Beyond welfare and Full Employment. London : D.C. Heath and Company, 1972.

20- Wykstra, Ronald. Human Capital Formation and Manpower Development . New York : The free Press Collier Macmillan LTD , 1971 .

Reports and Periodicals

21- Central Bureau of Statistics. Statistical Abstract of Israel No. 32. 1981.

22- International Labour Office Year Book of Labour Statistics Geneva: 1982 .

23- Jordan's Department of Statistics. First Census of Population and Housing. Amman : Vol. 4. 1961 .

24- UNCTAD Review of Economic

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

		Conditions of Palestinian People in the Occupied Territories. Aug. 1982.
25-	Central Bank of Jordan	The Law of The Central Bank. Amman : 1979.
26-	The Royal Scientific Society and the Population Council	Report " Study Group on Worker Migration Abroad", (Held at Royal Scientific Society, Amman 2-3 Dec. 1978.
27-	United Nations Conference	Technical Cooperation Among Developing Countries, Case Study No. 22, " Recapturing Losses of the Brain Drain ", United Nations Development Programme .
28-	International Monetary Fund	International Financial Statistics. Washington , D.C. January 1983.
29-	Central Bank of Jordan	Monthly Statistical Bulletin. Amman: March 1983.
30-	The Economist Intelligence Unit	Quarterly Economic Review of Egypt. No. 2,1983.
31-	National Bank of Pakistan	Monthly Economic Letter. October 1983.
32-	The Economist Intelligence Unit	Quarterly Economic Review of Morocco. Annual Supplement 1983.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Magazines :

33- Middle East Magazine — " The Labour Exporters Pakistan". London: Feb. 1983.

Unpublished Sources:

34- Qandil, Ali — " Determinants of the Demand for and Supply of Money in Jordan". P.h. D. Diss. University of Illinois , Illinois; 1982.

35- Yilmaz, Oskan — "International Labor Migration: European Case" Discussion Paper, The Population Council Workshop on the Labor Migration Abroad , Amman : 1-3 Dec. 1978.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The University of Jordan
Faculty of Economics and
Administrative Sciences
Department of Economics and
Statistics

Workers' Remittances and their Impact on Jordan's Economy

By
Ismail Said Zaghloul

Supervisor

Professor Mohammed A. Sakr

" This thesis has been submitted in partial fulfillment of the requirements for degree of Master of Science in Economics , Faculty of Economics and Administrative Sciences, University of Jordan ".

March , 1984

٢٦٠٤٥٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Summary

The phenomenon of Jordan Labor migration is considered to be the most obvious characteristic of the Jordanian economy simply because such characteristic has accompanied the Jordanian economy since the establishment of the Kingdom and until the present time .

Although the flow of migration has not been interrupted in the last three decades, but its worthmentioning that the most noticeable migration movement has been a common occurrence in the last ten years due to the increase in world oil prices in the 1970s which was soon followed by a large growth of Jordan migration in the Arab region to meet the demands of expanded development in oil exporting countries. Such growth in Jordan migration is mainly responsible for the disequilibrium in the Jordanian labor market . As a result the Jordanian government was forced to import Arab and foreign Labor in order to restore the equilibrium in the Jordanian Labor market.

During mid 1970s Jordan became a center of labor exporters and Labor importers simultaneously . Thus , the number of non-Jordanian workers in the Kingdom increased from few hundreds in 1973 to reach 80 thousand workers in 1980 and 120 thousand workers in the present time .

According to the ministry of labor estimation , the number of Jordanian working abroad reached 305.4 thousand workers in 1980 of which 85.6% are working in the Arab Countries and the rest 14.4% in the non-Arab countries such as U.S.A. and Germany , Saudi Arabia and Kuwait absorbed most of the Jordanian migrants. Thus , the number of Jordanian working in these countries reached 215 thousand workers constituting 70% of the total Jordanian migrants and 82.2%

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

of the total Jordanian migrants working in the Arab World .

Available data on occupational background of Jordan labor migrants indicate an increase in the percentage of educational and skilled migrants and a decrease in the non-skilled migrants.

This picture, of course , is quite different when comparing labor migrants coming to Jordan due to the fact that most of migrants working in Jordan are unskilled and semi skilled .

Remittances , on the other hand, is an issue directly related to Jordanian labor migration . In fact , it is a direct result of the migration phenomenon. Thus , remittances have played an important role in Jordan economic performance since 1973 . The balance of payments has traditionally been characterized by a large balance of trade deficit that is turned into a surplus on the current account and eventually on the whole balance , due to the existance of a large item of factor income from abroad .

Available data indicate that remittances reached JD 1.3 billion during 1974-1981. Nevertheless , remittances have played a major role in financing the negative balance of trade. Not only they contributed to the growth of money supply by providing the liquidity to the banking sector to provide credit and , on the supply side , to exchange currency , but also have a great positive influence on the Kingdom reserve of foreign currency . The relative share of remittances , however , surpassed that of unrequitted transfers over the years reaching 35.8% in 1978 as compared with 27.5% of the unrequitted transfers for the same year .

In addition to the abovementioned benefits , the statistical analysis of the remittances showed that they have

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

played a vital role in the developments which occured on the micro-economic variables such as investment , imports , consumption and prices and wages. Regression analysis showed that the average between the remittances and those variables were considerably high. D.W. test , on the other hand , stressed the importance of remittances in effecting the aforesaid variables.

Available statistical data also indicate that a substantial portion of Jordanian migrants income was directed, in an apparent manner , towards land and construction sector which in turn contributed to noticeable increase in land prices.

The flow of remittances , on the other hand , also contributed to the enhancement of the private consumption level which increased from JD 152.8 million in 1970 to 1088.2 million in 1981 .

As for banking sector , the contribution of remittances in supporting commercial banks capacity to extend credit is worthnoting, while the existance of Jordan migrants abroad contributed to the establishment of some commercial banks and financial joint venture companies, the remittances also contributed to the expansion of commercial banks throughout the various parts of the Kingdom .

Despite the common belief by most of the labor exporting countries, including Jordan , that remittances do not stimulate the long-run objectives of the economic development plans, it is worthnoting that this does not mean that some uses of remittances do not trigger the Jordanian economy and eventually find their way into such investment . The propensity to report own business on return also could have positive implications for employment generation in small scale business.

As for the flow of remittances and their impact on Jordan domestic price level , it is noted that the relative

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

importances of remittances to GNP and M_1 has been growing.

The migration phenomenon has also contributed to the sharp increase of domestic wages . Despite the absence of relinble statistical information on wages , its apparent increase is obvious in most of the economic sector especially the construction sector .

In conclusion , remittances have both positive and negative effects on the Jordanian economy which can not be measured on quantitative basis . I , however , strongly believe that their advantages are most likely to over-rule their disadvantages simply because there are more than 40% of the Jordanian labour force abroad which in turn hide some of the defficiences of the Jordan economy .

We felt it is appropriate instead of arguing on this matter to deal with this subject in the following manner :

How to maximize the benefits accruing from Jordan labor migration? What kind of policies should we pursue to achieve the required size and composition quantity which in turn enable us to achieve our objectives on the light of continuing such phenomenon?

March,1984

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit